



وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

المواد المُعدّلة في

القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

و

اللائحة التنفيذية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥

حتى أكتوبر ٢٠٢٠

إعداد

عبد الرؤف عادل الطرانيسى

عضو اللجنة الداخلية المتخصصة

الدائرة الحادية عشر - دمياط

مُحاضر بقطاع التدريب الضريبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَ أَمَّا مَا
يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

هذا العمل خالصاً لوجه الله تعالى

صدقة جارية على روح أمي الغالية رحمها الله

رجاءً فضلاً و ليس أمراً

قراءة الفاتحة و الدعاء لها بالرحمة و المغفرة

مقدمة :

منذ صدور قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٩ / ٦ / ٢٠٠٥ تعرض للكثير من الإنتقادات و الإراء المعارضة مما أدى إلى الكثير من التعديلات فى القانون و كذلك اللائحة التنفيذية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، عشرات من القوانين و القرارات الوزارية لتلافي العيوب و القصور فى التطبيق ، لدرجة أن هناك بعض المواد تم تعديلها تسع مرات و أكثر لمواجهة الإنتقادات المُتكررة .

من أجل ذلك كان لزاماً على كل زميل بالمصلحة أن يعلم عن كل هذه التعديلات و التدرج فى تعديل كل مادة ، و تاريخ تطبيق كل تعديل .

و بناءً على طلب الكثير من الزملاء قمت بإعداد هذا الكتاب موضحاً به المواد التى تم تعديلها فقط فى القانون و اللائحة التنفيذية مراعيّاً تتابع التعديلات على كل مادة مُزيلاً كل تعديل برقم القانون أو القرار الوزارى المُعدل للمادة و كذلك تاريخ صدوره حتى يعلم كل زميل متى يطبق كل تعديل ، و مرفق جدول موضح به أرقام القوانين و المراسيم و القرارات الجمهورية و كذلك القرارات الوزارية و تاريخ صدورها .

ملحوظة :

مسموح لكل زميل من الزملاء إستخدام المادة العلمية كيفما يحلّو له بدون إذن مُسبق ، فهى متاحة للجميع حتى تعم الفائدة .

نسألكم الدعاء

عبدالرؤف عادل الطرانيسى

القوانين و القرارات المعدلة

للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

| م | رقم القانون | تاريخ صدوره |
|----|-------------------------------|----------------|
| ١ | قرار جمهوري رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٥ | ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٥ |
| ٢ | القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ | ٨ / ١ / ٢٠٠٧ |
| ٣ | القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ | ٥ / ٥ / ٢٠٠٨ |
| ٤ | القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ | ١٨ / ٦ / ٢٠٠٨ |
| ٥ | القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ | ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٨ |
| ٦ | القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ | ٢٤ / ٥ / ٢٠١٠ |
| ٧ | مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ | ٢٨ / ٦ / ٢٠١١ |
| ٨ | القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ | ٦ / ١٢ / ٢٠١٢ |
| ٩ | القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ | ١٨ / ٥ / ٢٠١٣ |
| ١٠ | القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠١٣ | ١٢ / ١٢ / ٢٠١٣ |
| ١١ | القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ | ٤ / ٦ / ٢٠١٤ |
| ١٢ | القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ | ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤ |
| ١٣ | القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ | ١٧ / ٨ / ٢٠١٤ |
| ١٤ | القانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٤ | ١٦ / ١٢ / ٢٠١٤ |
| ١٥ | القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ | ١٢ / ٣ / ٢٠١٥ |
| ١٦ | القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ | ٢٠ / ٨ / ٢٠١٥ |
| ١٧ | القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ | ١٩ / ٦ / ٢٠١٧ |
| ١٨ | القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ | ٢١ / ٦ / ٢٠١٧ |
| ١٩ | القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ | ١٩ / ٢ / ٢٠١٨ |
| ٢٠ | القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٨ | ٢٣ / ٤ / ٢٠١٨ |
| ٢١ | القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٨ | ٢٣ / ٦ / ٢٠١٨ |
| ٢٢ | القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ | ٢٥ / ٧ / ٢٠١٨ |

تابع القوانين و القرارات المعدلة

| | | |
|---------------|---------------------------|----|
| ٢٠١٨ / ٨ / ١٤ | القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ | ٢٣ |
| ٢٠١٩ / ٢ / ٢٠ | القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ | ٢٤ |
| ٢٠٢٠ / ٣ / ٣ | القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٥ |
| ٢٠٢٠ / ٥ / ٧ | القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٦ |
| ٢٠٢٠ / ٨ / ١٦ | القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٧ |
| ٢٠٢٠ / ٩ / ٥ | القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٨ |
| ٢٠٢٠ / ٩ / ٣٠ | القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٩ |
| ٢٠٢٠ / ٩ / ٣٠ | القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ | ٣٠ |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

القرارات الوزارية المعدلة للائحة التنفيذية

رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥

| م | رقم القرار الوزاري | تاريخ صدوره |
|----|-------------------------------------|----------------|
| ١ | قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ / ٧ / ٩ |
| ٢ | قرار وزير المالية رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ / ٧ / ٩ |
| ٣ | قرار وزير المالية رقم ٥٣٧ لسنة ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ / ٧ / ٩ |
| ٤ | قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ / ٤ / ٣ |
| ٥ | قرار وزير المالية رقم ٦٢٤ لسنة ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ / ١١ / ٩ |
| ٦ | قرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ / ٣ / ١٣ |
| ٧ | قرار وزير المالية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ / ٥ / ٨ |
| ٨ | قرار وزير المالية رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ / ٦ / ٢٠ |
| ٩ | قرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ / ١٢ / ٣١ |
| ١٠ | قرار وزير المالية رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ / ١٠ / ٢ |
| ١١ | قرار وزير المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٨ | ٢٠٠٨ / ٢ / ٣ |
| ١٢ | قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ | ٢٠٠٨ / ٣ / ١٨ |
| ١٣ | قرار وزير المالية رقم ٧٧١ لسنة ٢٠٠٩ | ٢٠٠٩ / ١٢ / ٢٩ |
| ١٤ | قرار وزير المالية رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠١٠ | ٢٠١٠ / ١٢ / ١ |
| ١٥ | قرار وزير المالية رقم ٣١٠ لسنة ٢٠١٣ | ٢٠١٣ / ٥ / ٣٠ |
| ١٦ | قرار وزير المالية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٣ | ٢٠١٣ / ٦ / ١١ |
| ١٧ | قرار وزير المالية رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠١٣ | ٢٠١٣ / ٦ / ١١ |
| ١٨ | قرار وزير المالية رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٥ | ٢٠١٥ / ٢ / ٢١ |
| ١٩ | قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ | ٢٠١٥ / ٤ / ٦ |
| ٢٠ | قرار وزير المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٧ | ٢٠١٧ / ٥ / ١٥ |
| ٢١ | قرار وزير المالية رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٧ | ٢٠١٧ / ٧ / ٢٦ |
| ٢٢ | قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ | ٢٠١٨ / ٥ / ٢٢ |
| ٢٣ | قرار وزير المالية رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠١٨ | ٢٠١٨ / ١٢ / ٢٣ |

تابع القرارات الوزارية المعدلة

| | | |
|----------------|-------------------------------------|----|
| ٢٠١٩ / ٥ / ١٦ | قرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ | ٢٤ |
| ٢٠١٩ / ٦ / ٢ | قرار وزير المالية رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩ | ٢٥ |
| ٢٠١٩ / ٨ / ٤ | قرار وزير المالية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٩ | ٢٦ |
| ٢٠١٩ / ١٠ / ١٣ | قرار وزير المالية رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٩ | ٢٧ |
| ٢٠٢٠ / ١ / ٢٦ | قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٨ |
| ٢٠٢٠ / ٣ / ٥ | قرار وزير المالية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢٠ | ٢٩ |
| ٢٠٢٠ / ٤ / ١٥ | قرار وزير المالية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٢٠ | ٣٠ |
| ٢٠٢٠ / ٦ / ١٦ | قرار وزير المالية رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٢٠ | ٣١ |
| ٢٠٢٠ / ٧ / ١٩ | قرار وزير المالية رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠٢٠ | ٣٢ |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

التعديلات على القانون و اللائحة

الكتاب الأول : أحكام عامة

مادة (١) من القانون : فقرة مضافة

في تطبيق أحكام هذا القانون يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المُبين أمام كل منها :

- الضريبة: الضريبة على الدخل.

- الوزير: وزير المالية.

- رئيس المصلحة: رئيس مصلحة الضرائب العامة.

- المصلحة: مصلحة الضرائب العامة.

- الممول: الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الخاضع للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون.

- شركات الأموال: شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

- شركات الأشخاص: شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة.

- شركة الواقع: الشركة التي تقوم بين أشخاص طبيعيين دون إستيفاء إجراءات الإنعقاد أو الشهر فيما عدا الحالات الناشئة عن ميراث منشأة فردية.

- المشروع: الكيان الاقتصادي الذي يزاول النشاط الأصلي في مصر أو المنشأة الدائمة في مصر التابعة لكيان إقتصادي في الخارج.

- الشخص المرتبط: كل شخص يرتبط بممول بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك:

١- الزوج والزوجة والأصول والفروع.

٢- شركة الأموال والشخص الذي يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٠ % على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت.

٣- شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها.

٤- أي شركتين أو أكثر يملك شخص آخر ٥٠ % على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت في كل منها.

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

- السعر المحايد: السعر الذي يتم التعامل بمقتضاه بين شخصين غير مرتبطين أو أكثر، ويتحدد وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل.

- الإتاوات: المبالغ المدفوعة أياً كان نوعها مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بعمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك أفلام السينما، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة أو عملية سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو معلومات متعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية

- توزيعات الأرباح: أي دخل مستمد من الأسهم أو الحصص، بما في ذلك أسهم التمتع أو حقوق التمتع، وأسهم التعدين، وأسهم التأسيس أو أية حقوق أخرى تعطى حق المشاركة في الأرباح، سواء كانت هذه التوزيعات نقدية أو أسهم مجانية أو على شكل سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى.

الفقرة الأخيرة من هذه المادة مضافة بموجب المادة (٢) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٣) من اللائحة : فقرة مضافة

يكون للشخص الطبيعي موطن دائم في مصر في أي من الحالتين الآتيتين:

- ١- إذا تواجد في مصر معظم أوقات السنة سواء في مكان مملوك له أو مستأجر أو بأية صفة كانت.
 - ٢- إذا كان للممول محل تجاري أو مكتب مهني أو مصنع أو غير ذلك من أماكن العمل التي يزاول فيها الشخص الطبيعي نشاطه في مصر.
- وتكون مصر مركزاً للإدارة الفعلية للشخص الاعتباري إذا تحققت في شأنه حالتان على الأقل من الحالات الآتية:

- ١- إذا كانت هي المقر الذي تتخذ فيه قرارات الإدارة اليومية.
- ٢- إذا كانت هي المقر الذي تنعقد به إجتماعات مجلس الإدارة أو المديرين.
- ٣- إذا كانت هي المقر الذي يقيم فيه ٥٠ % على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين.
- ٤- إذا كانت هي المقر الذي يقيم فيه الشركاء أو المساهمون الذين تزيد حصصهم على نصف رأس المال أو حقوق التصويت.

وفي جميع الاحوال لا يُعد الشخص الاعتباري مقيماً في مصر استناداً لوجود مركز إدارة فعلي إذا تبين لمصلحة الضرائب أن الشخص الاعتباري أتخذ هذا المركز بقصد تجنب الإلتزامات الضريبية

هذه الفقرة مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣

مادة (٣) من القانون : مضاف إليها بند رقم (ل)

يشمل الدخل المُحقق من مصدر في مصر ما يأتي:

- (أ) الدخل من الخدمات التي تُؤدى في مصر بما في ذلك المُرتبات وما في حكمها.
- (ب) الدخل الذى يدفعه رب عمل مقيم في مصر، ولو أدى العمل فى الخارج.
- (ج) الدخل الذى يحصل عليه الرياضى أو الفنان من النشاط الذى يقوم به فى مصر.
- (د) الدخل من الأعمال التى يؤديها غير المقيم من خلال منشأة دائمة فى مصر.
- (هـ) الدخل من التصرفات فى المنقولات التى تخص منشأة دائمة فى مصر.
- (و) الدخل من الإستغلال والتصرف فى العقارات وما فى حكمها الكائنة بمصر وما يلحق بها من عقارات بالتخصيص.
- (ز) التوزيعات على أسهم شركة أموال مُقيمة فى مصر.
- (ح) حصص الأرباح التى تدفعها شركة أشخاص مُقيمة فى مصر.
- (ط) العائد الذى تدفعه الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الإعتبارية العامة أو أى شخص مقيم فى مصر والعائد الذى يتم سداده من منشأة دائمة فى مصر ولو كان مالكة غير مقيم فيها.
- (ي) مبالغ الإيجار ورسوم الترخيص والإتاوات التى يدفعها شخص مقيم فى مصر أو التى تدفع من منشأة دائمة فى مصر ولو كان مالكة غير مقيم فيها.
- (ك) الدخل من أى نشاط آخر يتم القيام به فى مصر.

(ل) الأرباح الرأسمالية المُحققة من التصرف فى الأوراق المالية المُقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، و كذلك الأرباح الرأسمالية المُحققة من التصرف فى الأوراق المالية للشركات المصرية المُقيمة غير المُقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ،سواء كانت مُقيدة أو غير مُقيدة فى الخارج . "

تم إضافة هذا البند بموجب المادة (٢) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

الكتاب الثاني : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

الباب الأول : نطاق سريان الضريبة و سعرها

المادة (٦) من القانون: فقرة أولى مستبدلة

" تُفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المُحققة في مصر . (النص الأصلي)

ويتكون مجموع صافي الدخل من المصادر الآتية :

- ١ - المرتبات وما في حكمها .
- ٢ - النشاط التجاري أو الصناعي .
- ٣ - النشاط المهني أو غير التجاري .
- ٤ - الثروة العقارية . "

نص الفقرة الأولى بعد التعديل:

" تُفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالنسبة لدخولهم المُحققة في مصر أو خارجها إذا كانت مصر مركزاً لنشاطهم التجاري أو الصناعي أو المهني كما تسرى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين بالنسبة لدخولهم المُحققة في مصر .

تم تعديل الفقرة الأولى من المادة (٦) من القانون بموجب المادة (١) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

المادة (٧) من القانون تنص على ما يلي : ملغاه

" تستحق الضريبة على ما يجاوز خمسة آلاف جنيه من مجموع صافي الدخل الذي يحققه الممول المقيم خلال السنة " .

تم الإلغاء بموجب القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

المادة (٨) من اللائحة التنفيذية : مضاف لها ثلاثة بنود أرقام (٨)،(٩)،(١٠)

" يُقصد بمأمورية الضرائب المُختصة في تطبيق أحكام الكتاب الثاني من القانون ما يأتي :

- ١ - بالنسبة للمرتبات وما في حكمها :

المأمورية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه اللائحة .

٢ - إذا أقتصرت دخل الممول على إيرادات من نشاط تجاري أو صناعي تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاولة النشاط ، وإذا تعددت منشآت الممول أو فروعها تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط من واقع السجل التجاري .

٣ - إذا أقتصرت دخل الممول على إيرادات من النشاط المهني أو غير التجاري تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاولة النشاط وإذا تعددت مراكز مزاولة النشاط تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط الذي يحدده الممول .

٤ - إذا كان للممول إيرادات من النشاط التجاري والصناعي ، ومن النشاط المهني أو غير التجاري تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها النشاط المهني .

٥ - إذا أقتصرت دخل الممول على إيرادات من الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها محل إقامته وفي حالة تعدد محل إقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها محل الإقامة الذي يحدده ، أما إذا لم يحدد محل إقامته تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها أيّاً من عقاراته المبنية أو الأراضي الزراعية أو الوحدات السكنية أو المفروشة التي يؤجرها، وإذا كان للممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي، تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط التجاري أو الصناعي

٦ - إذا تضمن دخل الممول إيرادات من النشاط التجاري أو الصناعي ومن النشاط المهني أو غير التجاري ، ومن الثروة العقارية تكون المأمورية المختصة هي مأمورية النشاط المهني .

٧ - مركز كبار الممولين إذا كان الممول ممن تقرر أو يتقرر تعامله مع المركز .

وفي حالة تغيير مركز مزاولة النشاط الذي يتخذ أساساً لتحديد المأمورية المختصة ينقصد الإختصاص عن السنوات التالية لتاريخ التغيير لمأمورية مركز النشاط الجديد بما فيها السنة المنتهية بعد تاريخ التغيير .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرانيسى

وعلى المأمورية المختصة قبل تغيير مركز مزاولة النشاط إنهاء إجراءات الفحص والإخطار وإحالة ملف الممول إلى مأمورية مركز مزاولة النشاط الجديد خلال ثلاثة أشهر مع مراعاة مدد التقادم "

٨ - مراكز متوسطة الممولين إذا كان الممول ممن تقرر أو يتقرر تعامله مع هذه المراكز .

٩ - مراكز صغار الممولين إذا كان الممول ممن تقرر أو يتقرر تعامله مع هذه المراكز .

تم إضافة البندين رقم (٨) ، (٩) بقرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١

١٠ - تختص وحدة التصرفات العقارية المركزية بحاسبة عقود التصرفات العقارية الواردة من الجهات الخارجية التي يبلغ قيمة التصرف فيها المليون جنيه فأكثر و ذلك بالنسبة لمحافظات القاهرة و الجيزة و القليوبية .

تم إضافة البند رقم (١٠) بموجب قرار وزير المالية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/١/٢٦

المادة (٨ مكرراً) من اللائحة التنفيذية : مضافة

" فى تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة (٦) ، و الفقرة الأولى من المادة (١٧) ، و المادة (٣٢) من القانون ، تعد مصر مركزاً للنشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى للشخص الطبيعى المُقيم إذا كانت مقرراً يتخذ فيه قرارات الإدارة اللازمة لنشاطه أو مقرراً لمصالحه الرئيسية لهذا النشاط .

تم إضافة المادة (٨ مكرراً) لللائحة التنفيذية و ذلك بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٨) من القانون : مُستبدلة ٩ مرات

تكون أسعار الضريبة على النحو الآتى :

الشريحة الأولى : أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠ جنيه (١٠ %) .

الشريحة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠٠ جنيه (١٥ %) .

الشريحة الثالثة : أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه (٢٠ %) .

و يتم تقريب مجموع صافى الدخل السنوى عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل "

تعديل أول

- الشريحة الأولى: أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠ جنيه (١٠ %)
- الشريحة الثانية: أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠٠ جنيه (١٥ %)
- الشريحة الثالثة: أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠٠٠ ج (٢٠ %)
- أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين جنيه) (٢٥ %)

و يتم تقريب صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل

تم تعديلها بموجب مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ الصادر في ٢٨/٦/٢٠١١

تعديل ثانى

" تلغى المادة (٧) ومع عدم الإخلال بالبند (١) من المادة ١٣ من القانون تكون شرائح و أسعار الضريبة على النحو الآتي :

- الشريحة الأولى : ٥٠٠٠ جنيه في السنة معفاة من الضريبة
- الشريحة الثانية : أكثر من ٥٠٠٠ جنيه و حتى ٣٠٠٠٠ جنيه (١٠ %)
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه و حتى ٤٥٠٠٠ جنيه (١٥ %)
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه حتى واحد مليون جنيه (٢٠ %)
- الشريحة الخامسة : أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ (مليون جنيه) (٢٥ %)
- و يتم تقريب صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل

تم تعديلها بموجب المادة (٢) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٢

تعديل ثالث

" تكون أسعار الضريبة على النحو الآتي:

- الشريحة الأولى : حتى ٥٠٠٠ جنيه في السنة معفاة من الضريبة.
- الشريحة الثانية : أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠٠ جنيه (١٠ %)
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٥٠٠٠ جنيه (١٥ %)
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٥٠٠٠٠ جنيه (٢٠ %)
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٥٠٠٠٠ جنيه (٢٥ %)

و يتم تقريب صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهاً أقل

تم تعديلها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

تعديل رابع :

تُفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥ %) على ما يجاوز مليون جنية من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل المُشار إليه ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام.

ويجوز للممول الخاضع للضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أن يطلب استخدام حصيلة هذه الضريبة في تمويل مشروع خدمي أو أكثر من بين المشروعات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية بالتنسيق مع الوزير المُختص بالتخطيط في مجالات التعليم أو الصحة أو الإسكان أو البنية التحتية أو غيرها من المجالات الخدمية الأخرى.

(سنوات تطبيق الضريبة الإضافية ٢٠١٤ / ٢٠١٥ / ٢٠١٦)

تم إضافة بموجب المادة الأولى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٤

تعديل خامس :

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ المُشار إليه ، النص الآتي :

" تُفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة سنة واحدة إعتباراً من السنة الضريبية الحالية بنسبة (٥ %) على ما يجاوز مليون جنية من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل المُشار إليه ، ويتم ربطها و تحصيلها وفقاً لتلك الأحكام " . (سنوات التطبيق ٢٠١٤ فقط)

تم التعديل بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠

" تكون أسعار الضريبة على النحو الآتي :

- الشريحة الأولى : حتى ٦٥٠٠ جنية في السنة معفاة من الضريبة .
- الشريحة الثانية : أكثر من ٦٥٠٠ جنية حتى ٣٠٠٠٠ جنية (١٠ %)
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠٠ جنية حتى ٤٥٠٠٠ جنية (١٥ %)
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٥٠٠٠ جنية حتى ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٠ %)
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٢,٥ %)

و يتم تقريب مجموع صافى الدخل السنوى عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهاً أقل ."

تم التعديل بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥

تعديل سابع :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ النص الآتى :

تكون أسعار الضريبة على النحو الآتى :

- الشريحة الأولى : حتى ٧٢٠٠ جنية في السنة مُعفاة من الضريبة .
- الشريحة الثانية : أكثر من ٧٢٠٠ جنية حتى ٣٠٠٠٠ جنية (١٠ %)
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠٠ جنية حتى ٤٥٠٠٠ جنية (١٥ %)
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٥٠٠٠ جنية حتى ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٠ %)
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٢,٥ %)

و يتم منح الخاضعين للشرائح الثلاثة الآتية خصماً من الضريبة المستحقة عليهم ، على النحو الآتى :

- الشريحة الثانية (٨٠ %)
- الشريحة الثالثة (٤٠ %)
- الشريحة الرابعة (٥ %)

و يكون الخصم المشار إليه فى الفقرة السابقة لمرة واحدة وفقاً لأعلى شريحة يقع فيها الممول و لا يجوز منح هذا الخصم لمن يخضعون للشريحة الخامسة .

و يتم تقريب مجموع صافى الدخل السنوى عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جُنِيَهَاتٍ أَقْلٍ ٠ و تحدد اللائحة التنفيذية كيفية حساب الضريبة .

(المادة الثانية)

تَسْرَى أَحْكَامُ الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي :

أولاً : بالنسبة لممولى المَرْتَبَاتِ وَمَافِي حُكْمِهَا : إِعْتَبَاراً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ التَّالِي لِتَارِيخِ نَشْرِ هَذَا الْقَانُونِ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ .

ثانياً : بالنسبة لممولى النشاط التجارى أو المهنى أو غير التجارى أو إيرادات الثروة العقارية إِعْتَبَاراً مِنْ الْفَتْرَةِ الضَّرِيبِيَّةِ الَّتِي تَنْتَهَى بَعْدَ تَارِيخِ نَشْرِ هَذَا الْقَانُونِ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ

تم التعديل بموجب المادة الأولى و الثانية من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢١ / ٦ /

٢٠١٧

تعديل ثامن :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ النص الآتى :

تكون أسعار الضريبة على النحو الآتى :

- الشريحة الأولى : حتى ٨٠٠٠ جنية فى السنة (مُعْفَاةٌ مِنَ الضَّرِيبَةِ) .
- الشريحة الثانية : أكثر من ٨٠٠٠ جنية حتى ٣٠٠٠٠ جنية (١٠ %) .
- الشريحة الثالثة : أكثر من ٣٠٠٠٠ جنية حتى ٤٥٠٠٠ جنية (١٥ %) .
- الشريحة الرابعة : أكثر من ٤٥٠٠٠ جنية حتى ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٠ %) .
- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنية (٢٢,٥ %) .

ويتم منح الخاضعين للشرائح الثلاثة التالية خصماً من الضريبة المُستَحَقَّةِ عَلَيْهِمْ ، عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي :

- الشريحة الثانية (٨٥ %) .
- الشريحة الثالثة (٤٥ %) .
- الشريحة الرابعة (٧,٥ %) .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

و يكون منح الخصم المشار إليه في الفقرة السابقة لمرة واحدة وفقاً لأعلى شريحة يقع فيها الممول .
و لا يجوز منح هذا الخصم لمن يخضعون للشريحة الخامسة .
و يتم تقريب مجموع صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهاً أقل . و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون كيفية حساب الضريبة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام المادة السابقة على النحو الآتي :

أولاً : بالنسبة لممولي المراتب و مافي حكمها : إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
ثانياً : بالنسبة لممولي النشاط التجاري أو المهني أو غير التجاري أو إيرادات الثروة العقارية إعتباراً من الفترة الضريبية التي تنتهي بعد تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

تم التعديل بموجب المادة الأولى و الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٣ / ٦ / ٢٠١٨

تعديل تاسع : يكون سعر الضريبة على النحو التالي :

| صافي الدخل | صافي الدخل | صافي الدخل | صافي الدخل | صافي الدخل | صافي الدخل | سعر الضريبة |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|------------------------|-------------|
| أكثر من مليون جنيه | الذي تجاوز ٩٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٨٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | الذي لم يتجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | ٠ % |
| أكثر من مليون جنيه | الذي تجاوز ٩٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٨٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | الذي لم يتجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | ٢,٥ % |
| أكثر من مليون جنيه | الذي تجاوز ٩٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٨٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | الذي لم يتجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | ١٠ % |
| أكثر من مليون جنيه | الذي تجاوز ٩٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٨٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٧٠٠٠٠٠٠ | الذي تجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | الذي لم يتجاوز ٦٠٠٠٠٠٠ | ١٥ % |

| | | | | | | |
|--|------------------------|--|--|--|--|--------|
| | | | إلى ٦٠٠٠ ج | إلى ٦٠٠٠٠ ج | إلى ٦٠٠٠٠ ج | ٢٠ % |
| | من ١ ج إلى ج ٢٠٠٠٠٠ | أكثر من ٦٠٠٠٠ ج إلى ج ٢٠٠٠٠٠ | أكثر من ٦٠٠٠٠ ج إلى ج ٢٠٠٠٠٠ | أكثر من ٦٠٠٠٠ ج إلى ج ٢٠٠٠٠٠ | أكثر من ٦٠٠٠٠ ج إلى ج ٢٠٠٠٠٠ | |
| | من ١ ج إلى ج ٤٠٠٠٠٠ | أكثر من ج ٢٠٠٠٠٠ إلى ج ٤٠٠٠٠٠ | أكثر من ج ٢٠٠٠٠٠ إلى ج ٤٠٠٠٠٠ | أكثر من ج ٢٠٠٠٠٠ إلى ج ٤٠٠٠٠٠ | أكثر من ج ٢٠٠٠٠٠ إلى ج ٤٠٠٠٠٠ | ٢٢,٥ % |
| | مازاد على ج ٤٠٠٠٠٠ | مازاد على ج ٤٠٠٠٠٠ | مازاد على ج ٤٠٠٠٠٠ | مازاد على ج ٤٠٠٠٠٠ | مازاد على ج ٤٠٠٠٠٠ | ٢٥ % |

و يتم تقريب مجموع صافي الدخل السنوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهاً أقل .
يعمل به من أول يناير ٢٠٢٠ بالنسبة لمصادر الدخل الثلاثة ، بالنسبة للمرتبات من أول يوليو ٢٠٢٠
تم الإستبدال بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧

المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون : مُستبدلة

" يكون حساب الشريحة التي لا تستحق عنها ضريبة ، ومقدارها خمسة آلاف جنيهاً ، دون تخفيض
بالنسبة للممول المقيم حتى ولو لم تستمر مدة عمله أو مزاولة نشاطه الضريبية بأكملها ، وفي
حالة تعدد مصادر الدخل تخصم تلك الشريحة أولاً من إيرادات المرتبات وما في حكمها ، فإذا تبقى
منها جزء يتم خصمه من أي إيراد آخر " . (النص الأصلي)

المادة (٩) اللائحة التنفيذية : (النص المُستبدل الجديد)

"في تطبيق أحكام المادتين (٦/فقرة أولى) و (٨) من القانون ، تُستحق الضريبة على ما يجاوز
خمس آلاف جنيهاً من مجموع صافي دخل الممول دون تكرار أو تخفيض أو تنسيب بالنسبة للممول
المقيم أو غير المقيم ، و لو لم تستمر مدة عمله أو مزاولة نشاطه الضريبية بأكملها .
و في حالة تعدد مصادر الدخل تخصم تلك الشريحة أولاً من المرتبات و ما في حكمها فإذا تبقى جزء يتم
خصمه من أي إيراد آخر .

تم إستبدال نص المادة (٩) من اللائحة بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة
٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

تعديل آخر للمادة (٩) من اللائحة و إضافة مادتين

يُستبدل بنص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المُشار إليه بالنص الآتي

" في تطبيق حكم المادة (٨) المعدلة بالمادة الأولى بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ تُستحق الضريبة على مايجاوز ٧٢٠٠ جنيه (سبعة آلاف و مائتا جنيه) من مجموع صافى دخل الممول دون تكرار أو تنسيب أو تخفيض ، و لو لم تستمر مدة عمله أو مزاولة نشاطه الفترة الضريبية بأكملها ، وفي حالة تعدد مصادر الدخل تُخصم تلك الشريحة أولاً من المرتبات و ما فى حكمها فإذا تبقى منها جزء يتم خصمه من أى إيراد آخر .

المادة (٩) مكرراً

" فى تطبيق حكم المادة (٨) الفقرة الثانية المعدلة بالمادة الأولى بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ يكون منح الخصم الضريبي وفقاً لما يلى :

- ١ - الشريحة الثانية تكون نسبة الخصم (٨٠ %) .
- ٢ - الشريحة الثالثة تكون نسبة الخصم (٤٠ %) .
- ٣ - الشريحة الرابعة تكون نسبة الخصم (٥ %) .
- ٤ - الخصم لمرة واحدة فقط .
- ٥ - يتم منح الخصم وفقاً لأعلى شريحة يقع فيها الممول من إجمالي الضريبة المستحقة على الممول
- ٦ - لا يستفيد بهذا الخصم من يخضعون للشريحة الخامسة .

المادة (٩) مكرراً (١)

١ - بالنسبة لضريبة المرتبات :

" فى تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ يُستحق الخصم الضريبي المشار إليه عن الفترة من ١ / ٧ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٧ فقط ولا يُستحق الخصم عن الفترة الأولى من ١ / ١ حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧ ، و تلتزم جهة العمل بإجراء تسوية ضريبية واحدة فى نهاية العام الضريبي ٢٠١٧ و ذلك إعمالاً لنص المادة (١٠) الفقرة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . "

٢ - بالنسبة لممولي النشاط التجارى أو المهني أو غير التجارى أو إيرادات الثروة العقارية تسرى أحكام المادة (٨) المعدلة إعتباراً من الفترة الضريبية التى تنتهى بعد تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

الباب الثانى : الضريبة على إيرادات المُرْتَبات و ما فى حُكمها

مادة (١١) من اللائحة : بند (٥) مستبدل

يُقصد بالمزايا النقدية والعينية، فى تطبيق حكم المادة (٩) من القانون ، كل ما يحصل عليه العامل نقداً أو عيناً دون أن يكون عوضاً عن نفقات يتحملها فى سبيل أداء عمله، وعلى أن تمثل منفعة شخصية له . وتُحدد قيمة الميزة العينية على أساس القيمة السوقية، ومع ذلك يكون تقدير قيمة المزايا العينية التالية على النحو المُبين قرين كل منها:

١ - سيارات الشركة التى توضع تحت التصرف الشخصى للعامل :

تُحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠ % من قيمة الوقود والتأمين والصيانة الدورية المتعلقة بهذه السيارات، سواء كانت مملوكة للشركة أو مستأجرة .

٢ - الهواتف المحمولة :

تُحدد قيمة الميزة بنسبة ٢٠ % من النفقات المتعلقة بالهاتف على مدار العام.

٣ - القروض والسلفيات المُقدمة من أصحاب العمل:

فى حالة تقديم صاحب العمل قرض للعامل فيما يجاوز إجمالى ما يحصل عليه العامل خلال الستة أشهر السابقة على حصوله على القرض بدون عائد أو بعائد يقل عن ٧ % يتم تحديد قيمة الميزة بنسبة ٧ % أو بالفرق بين سعر عائد القرض وبين سعر العائد المشار إليه إذا كان سعر عائد القرض أقل من ٧ % ، ويشمل القرض أى صورة من صورهِ بما فى ذلك المبالغ المدفوعة مُقدماً أو الظاهرة فى دفاتر وسجلات رب العمل والمُحملة على حساب العامل.

٤ - وثائق التأمين على حياة العامل أو أسرته أو ممتلكاته :

تُحدد قيمة الميزة بما يتحملة رب العمل من الأقساط المدفوعة خلال العام.

٥ - أسهم الشركة التي تمنح بقيمة تقل عن القيمة السوقية للسهم:

تُحدد قيمة الميزة على أساس الفرق بين القيمة السوقية للسهم في تاريخ الحصول عليه وبين القيمة التي حوسب عليها العامل. (النص الأصلي)

٥ - أسهم الشركة التي تُمنح بقيمة تقل عن القيمة العادلة للسهم:

تُحدد قيمة الميزة على أساس الفرق بين القيمة العادلة للسهم في تاريخ الحصول عليه، وبين القيمة التي حُوسب عليها العامل. (النص الجديد)

البند رقم (٥) من المادة رقم (١١) تم إستبداله بقرار وزير المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣

وفي حالة وجود قيود على نقل ملكية الأسهم فإن الميزة لا تتحقق إلا عند زوال هذه القيود. وفي جميع الأحوال ، على رب العمل حجز الضريبة وتوريدها طبقاً للمادة (١٤) من القانون وأن يُدرج في كشوف التسوية السنوية كافة ما يحصل عليه كل عامل من مزايا طبقاً للقواعد السابقة ، ويقع على عاتق مُستحق الإيراد حجز الضريبة وتوريدها إذا كان ملزماً بذلك طبقاً للمادة (١٦) من القانون.

مادة (١١) من القانون : مُستبدلة (النص الأصلي)

إستثناءً من أحكام المادة (٨) من هذا القانون، تسرى الضريبة على جميع المبالغ التي تدفع لغير المقيمين أيا كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها، كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية وذلك بسعر ١٠ % بغير أى تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أى خصم آخر.

وفي جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المُختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون

المادة (١١) من القانون : النص الجديد

إستثناءً من أحكام المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل ، تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية وذلك بسعر (١٠ %) بغير أى تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أى خصم آخر . وفي جميع الأحوال يتم حجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المُختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية

المادة (١٤) من اللائحة: مضاف إليها فقرة

في تطبيق حكم المادة السابقة تلتزم جهة العمل بإجراء تسوية في نهاية السنة وفقاً للآتي :

١- تحدد الإيرادات من المرتبات وما في حكمها التي تقاضاها العامل من جهة عمله الأصلي خلال السنة .

٢- تخصم الإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون وطبقاً لأحكامها .

٣- تحسب الضريبة على ما يجاوز خمسة آلاف جنيه من صافي المرتبات وما في حكمها، ولا يتأثر حساب الضريبة وفقاً لحكم هذه المادة بأية مبالغ يحصل عليها العامل من جهات عمل أخرى، ولا يجوز تكرار خصم الشريحة التي لا تستحق عليها ضريبة من أي إيراد آخر .

٤- تسدد الجهة ما يستحق من فروق الضريبة إن وجدت دون الإخلال بحق جهة العمل في الرجوع على العامل بما هو مدين به .

ويجب إجراء التسوية المشار إليها وتقديمها خلال شهر يناير من كل سنة وتوريد ناتج التسوية إلى مأمورية الضرائب المختصة .

وفي حالة وجود فروق ضريبية ناتجة عن الفحص يتم حساب مقابل التأخير اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم التسوية السنوية .

فقرة مضافة :

تضاف إلى المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليها فقرة جديدة ، نصها الآتي :

" و يكون تقديم التسوية المشار إليها ، من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية ، على أن تقوم جهة العمل بالتسجيل و الحصول على كلمة المرور السرية ، و تكون الجهة مسنولة عما تقدمه مسنولية كاملة ، وبعد تقديم تلك التسوية بأى من هذه الطرق بمثابة تقديمها إلى مأمورية الضرائب المختصة ، و يكون توريد ناتج التسوية بإحدى وسائل الدفع المقررة خلال الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة "

تم إضافة الفقرة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥

مادة (١٥) من اللائحة: مُستبدلة (النص الأصلي)

تسرى الضريبة بسعر (١٠ %) وفقاً لحكم المادة (١١) من القانون على المبالغ التي تدفع لغير المقيمين أيا كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها، والمبالغ التي يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية بغير أي تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أي خصم آخر، بما في ذلك الشريحة التي لا تستحق عليها ضريبة المنصوص عليها في المادة (٧) والإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون.

وتلتزم الجهات التي تقوم بدفع المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة بحجز الضريبة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر عن المبالغ المدفوعة خلال الشهر السابق، وذلك على النموذج رقم (٢ مرتبات).

ويقصد بجهة العمل الأصلية الجهة المعين فيها العامل والتي يصرف منها مرتبه الأصلي. وتُعد في حكم جهة العمل الأصلية الجهة التي يؤدي فيها العامل عمله لأكثر من ٥٠ % من وقته أو يحصل منها على أكثر من ٥٠ % من دخله خلال الفترة الضريبية وتلتزم هذه الجهة بخصم مبلغ تحت حساب الضريبة عن المبالغ التي تصرف للعامل منها وفقاً لأحكام المواد (٧) و (٨) و (١٠) و (١٣) من القانون، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (١١) من القانون على المرتب المجرد الذي يحصل عليه العامل من الجهة المعين فيها، ويتم حساب الضريبة المُستحقة وفقاً لأحكام هذه المادة طبقاً لما ورد بالنموذج رقم (٣ مرتبات).

ويقصد بالمأمورية المختصة في تطبيق حكم المادة (١١) من القانون:

- ١- بالنسبة للمقيم المأمورية التي يقع في نطاقها جهة العمل غير الأصلية.
- ٢- بالنسبة لغير المقيم تحدد المأمورية المختصة وفقاً لحكم المادة (٢٣) من هذه اللائحة.

المادة رقم (١٥) من اللائحة : النص الجديد

" تسرى الضريبة بسعر (١٠ %) وفقاً لحكم المادة (١١) من القانون على المبالغ التي يحصل عليها المقيمون من غير جهات عملهم الأصلية بغير أي تخفيض لمواجهة التكاليف ودون إجراء أي خصم آخر بما في ذلك الشريحة المُعفاة من الضريبة المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون و الإعفاءات المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون .

وتلتزم الجهات التي تقوم بدفع المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بحجز الضريبة و توريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر عن المبالغ المدفوعة خلال الشهر السابق ، و ذلك على النموذج (٢ مرتبات) و يُقصد بجهة العمل الأصلية الجهة المعين فيها العامل و التي يصرف منها مرتبه الأصلي .

و تعد في حكم جهة العمل الأصلية الجهة التي يحصل منها العامل على أكثر من (٥٠ %) من دخله خلال الفترة الضريبية و تلتزم هذه الجهة بخصم مبلغ تحت حساب الضريبة عن المبالغ التي تصرف للعامل منها و وفقاً لأحكام المواد (٨) ، (١٠) ، (١٣) من القانون وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (١١) منه على المرتب المجرد الذي يحصل عليه العامل من الجهة المعين فيها و يتم حساب الضريبة المستحقة وفقاً لأحكام هذه المادة طبقاً لما ورد بالنموذج (٣ مرتبات) و يقصد بالمأمورية المختصة في تطبيق حكم المادة (١١) من القانون المأمورية التي يقع في نطاقها جهة العمل غير الأصلية .

و تسرى الضريبة على المبالغ التي تدفع لغير المقيمين أيأ كانت الجهة أو الهيئة التي تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها وفقاً للأحكام العامة للضريبة على المرتبات و ما في حكمها ، و وفقاً لسعر الضريبة المنصوص عليه في المادة (٨) من القانون .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (١٣) من القانون : مُعدلة ثلاث مرات

مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية الأخرى المقررة بقوانين خاصة يعفى من الضريبة:

١- مبلغ ٤٠٠٠ جنية إعفاءً شخصياً سنوياً للممول. (النص الأصلي)

١ - مبلغ ٧٠٠٠ جنية إعفاءً شخصياً سنوياً للممول (النص الجديد)

تم تعديل هذا البند بموجب المادة (٢) من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ و يعمل به من ٢٠١٣/٩/١

١ - تعديل آخر للبند رقم (١) :

" مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية الأخرى المقررة بقوانين خاصة يُمنح الشخص ذو الإعاقة أو من يُوظف أو يرعى شخصياً ذا إعاقة المزاي الأتية :

١ - يُزاد مبلغ الإعفاء الشخصي المنصوص عليه في المادة (١٣ / بند ١) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بنسبة ٥٠ % من هذا المبلغ لكل شخص من ذوي الإعاقة أو لمن يرعى فعلياً لشخص ذا إعاقة و تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات و القواعد المنظمة لذلك .

٢ - لصاحب العمل الذي يوظف أشخاصاً ذوي الإعاقة يزيدون على نسبة (٥ %) المُشار إليها في المادة (٢٢) من هذا القانون الحق في زيادة نسبة الإعفاء الشخصي المُقرر في البند (١) من المادة (١٣) من قانون الضريبة على الدخل المُشار إليه بنسبة (٥ %) عن كل عامل يزيد عن النسبة المُقررة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة . "

تم التعديل بموجب المادة (٢٣) من القانون رقم لسنة ١٠ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠١٨ بخصوص حقوق الأشخاص (ذوي الإعاقة)

تعديل آخر :

البند (١) من المادة رقم (١٣) من القانون

١ - مبلغ ٩٠٠٠ جنيه إعفاءً شخصياً سنوياً للممول .

تم التعديل بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٧ / ٥ / ٢٠٢٠

٢- إشتراكات التأمين الإجتماعي وغيرها مما يستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي أو أية نظم بديلة عنها.

٣- إشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاصة التي تُنشأ طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٤- أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر، وأية أقساط تأمين لإستحقاق معاش.

٥- المزايا العينية الجماعية التالية:

(أ) الوجبة الغذائية التي تصرف للعاملين.

(ب) النقل الجماعي للعاملين أو ما يقابله من تكلفة .

(ج) الرعاية الصحية.

(د) الأدوات والملابس اللازمة لأداء العمل.

(هـ) المسكن الذي يتيح رب العمل للعاملين بمناسبة أدائهم للعمل.

٦- حصة العاملين من الأرباح التي يتقرر توزيعها طبقاً للقانون.

٧- ما يحصل عليه أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والمنظمات الدولية وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وذلك في نطاق عملهم الرسمي بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة.

ويُشترط بالنسبة للبندين ٣ و ٤ ألا تزيد جملة ما يعفى للممول على ١٥ ٪ من صافي الإيراد أو ثلاثة

آلاف جنيه أيهما أكبر، ولا يجوز تكرار إعفاء ذات الإشتراكات والأقساط من أي دخل آخر منصوص

عليه في المادة ٦ من هذا القانون. تم تعديل الفقرة الأخيرة (النص الأصلي)

المادة (١٣ / الفقرة الأخيرة) : النص الجديد

" ويُشترط لتطبيق الإعفاء المنصوص عليه في البندين (٣) ، (٤) ألا يزيد جملة ما يُعفى للممول على (١٥ ٪) من صافي الإيراد أو عشرة آلاف جنيه أيهما أقل ، ولا يجوز تكرار إعفاء الإشتراكات و الأقساط المنصوص عليها في هذين البندين ضمن أي دخل آخر منصوص عليه في المادة (٦) من هذا القانون . "

تم تعديل الفقرة بموجب المادة (١) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

" كما يخصم مبلغ شهري من أجور جميع العاملين بالجهاز الإداري للدولة و شركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام و غيرها من الشركات المملوكة للدولة و البنوك الحكومية ، على النحو الآتي :

- مبلغ ثلاثة جنيهات حتى الدرجة الوظيفية الثالثة .
- مبلغ خمسة جنيهات حتى الدرجة الوظيفية الأولى .
- مبلغ عشرة جنيهات للدرجات الوظيفية فيما فوقها .

و يتم الخصم بمعرفة الجهات المختصة ، و توريد الحصيلة مباشرة إلى الصندوق على أن تسدد قيمتها في هذه الحالة بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني . "

تم الإضافة الخصم بموجب الفقرة الأخيرة من المادة رقم (١٣) من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠

الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

يجب عند تحديد الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة إستبعاد المبالغ الآتية:

١. المبالغ المعفاة بقوانين خاصة.

٢. مبلغ ٤٠٠٠ [أربعة آلاف جنيهه] إعفاءً شخصياً سنوياً للممول. (النص الأصلي)

٢- مبلغ ٧٠٠٠ جنيهه (سبعة آلاف جنيهه) إعفاءً شخصياً سنوياً للممول المنصوص عليه في البند (١) من المادة (١٣) من القانون (المعدل)

٣. إشتراكات التأمين الإجتماعي وغيرها مما يُستقطع وفقاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي المصرية أو أية نظم بديلة عنها تنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الإجتماعي الخاص البديلة.

٤. إشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاصة التي تنشأ طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

٥. أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته أو مصلحة الزوج أو أولاده القصر وأية أقساط تأمين لإستحقاق معاش، وذلك مع مراعاة حكم المادة (١٨) من هذه اللائحة.

٦. قيمة المزايا العينية الجماعية الآتية:

أ - الوجبة الغذائية التي تُصرف للعاملين.

ب- النقل الجماعي للعاملين أو ما يُقابلة من تكلفه.

ج - الرعاية الصحية.

د - الأدوات والملابس اللازمة لأداء العمل.

هـ - السكن الذي يُتيح له رب العمل للعاملين بمناسبة أدائهم العمل.

٧. حصة العاملين من الأرباح التي يتقرر توزيعها طبقاً للقانون.

٨. ضريبة الدمغة المقررة قانوناً.

٩. مبلغ خمسة آلاف جنيهه شريحة لا تُستحق عليها ضريبة، بشرط عدم خصمها من مصادر دخل أخرى للممول خلال ذات السنة.

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

ويُشترط بالنسبة للبندين [٤] و [٥] من هذه المادة ألا تزيد جملة ما يُعفى للممول على ١٥ % من صافى الإيراد أو ثلاثة آلاف جنيه أيهما أكبر، ولا يجوز تكرار إعفاء ذات الإشتراكات والأقساط من أى دخل آخر منصوص عليه في المادة (٦) من القانون. (النص الأصلي)

الفقرة الثانية من المادة (١٢) : النص الجديد

ويُشترط بالنسبة للبندين (٤) ، (٥) من هذه المادة ألا تزيد جملة ما يعفى للممول على (١٥ %) من صافى الإيراد أو (عشرة آلاف جنيه) أيهما أقل و لا يجوز تكرار إعفاء الإشتراكات و الأقساط المنصوص عليهما في هذين البندين ضمن أى دخل آخر منصوص عليه في المادة (٦) من القانون

ويجب توريد ما تم خصمه إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من كل شهر عن المبالغ المدفوعة خلال الشهر السابق. وفي حالة حدوث تغيير في الإيراد الخاضع للضريبة يتم تطبيق الحكم الوارد بالمادة (١٤) من هذه اللائحة.

تم التعديل البند رقم (٢) و الفقرة الثانية بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (٢٠) من اللائحة : مُلغاة

يُحسب المبلغ المعفى من الضريبة، في تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١٣) من القانون ، على النحو الآتي:

إذا كانت نسبة الـ ١٥ % أقل من ٣٠٠٠ جنيه يكون المبلغ المعفى هو المبلغ المدفوع بحد أقصى ٣٠٠٠ جنيه.

وإذا كانت نسبة الـ ١٥ % أكبر من ٣٠٠٠ جنيه يكون المبلغ المعفى هو المبلغ المدفوع بحد أقصى يعادل قيمة نسبة الـ ١٥ %

مُلغاه بموجب المادة (٣) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٢٢) من اللائحة :مستبدلة

يكون تقديم الإقرار الربع سنوي ، المنصوص عليه في المادة (١٥) من القانون على النموذج رقم (٤) مرتبات) ويجب أن يبين في هذا النموذج :

١- عدد العاملين .

- ٢- إجمالي المرتبات وما في حكمها المنصرفة خلال الثلاثة أشهر السابقة .
- ٣- المبالغ المستقطعة تحت حساب الضريبة والمبالغ المسددة عن ذات المدة وصورة من إيصالات السداد .

٤- التعديلات التي طرأت على العاملين بالزيادة أو النقص بالعدد .

كما يجب إخطار مأمورية الضرائب السابق إرسال الإقرارات المنصوص عليها في البند [١] من المادة (١٥) من القانون بأية تعديلات تطرأ عليها وذلك في الإقرار الربع سنوي التالي. ويعطى العامل بناء على طلبه كشفاً مبيناً فيه اسمه ثلاثياً ومبلغ ونوع الدخل وقيمة الضريبة المحجوزة. (النص الأصلي)

المادة (٢٢) من اللائحة : النص المعدل

يستبدل بنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليها النص الآتي

" يكون تقديم الإقرار الربع سنوي ، المنصوص عليه في المادة (١٥) من القانون ، على النموذج رقم (٤ مرتبات) من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية ، على أن تقوم جهة العمل بالتسجيل و الحصول على كلمة المرور السرية ، و تكون الجهة مسنولة عما تقدمه مسنولية كاملة ، و يُعد تقديم الإقرار بأى من هذه الطرق بمثابة تقديمه إلى مأمورية الضرائب المختصة .

و يجب أن تقدم جهة العمل ما يفيد سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المنصوص عليه في هذه المادة ، بإحدى وسائل الدفع المقررة في المواعيد المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٥) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه .

و يجب أن تبين الجهة في ذلك الإقرار :

- ١ - عدد العاملين .
- ٢ - إجمالي المرتبات وما في حكمها المنصرفة خلال الثلاثة أشهر السابقة .
- ٣ - المبالغ المستقطعة تحت حساب الضريبة و المبالغ المسددة عن ذات المدة و صور من إيصالات السداد لكل عامل من العاملين .
- ٤ - التعديلات التي طرأت على عدد العاملين بالزيادة أو النقص .

ويجب على الجهة إخطار مأمورية الضرائب السابق إرسال الإقرارات المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٥) من قانون الضريبة على الدخل المُشار إليه ، بأية تعديلات تطراً عليها ، و ذلك في الإقرار الربع سنوى التالى .

و يُعطى العامل بناءً على طلبه ، كشفاً مبيناً فيه أسمه ثلاثياً ، و مبلغ ، و نوع الدخل ، و قيمة الضريبة المحجوزة . "

تم إستبدال المادة بموجب قرار وزير المالية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥

عبد الرؤف الطرانيبي

الباب الثالث : الضريبة على إيرادات النشاط التجارى و الصناعى

المادة (١٧) من القانون : فقرة أولى مستبدلة

" تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود ١ و ٢ و ٤ من المادة ٢٥ من هذا القانون ، والأرباح المُحققة من التعويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الإستيلاء على أى أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التى تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد خصم جميع التكاليف واجبة الخصم . (النص الأصلى للفقرة الأولى)

ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه . "

مادة (١٧) من القانون : النص الجديد

"تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية المُحققة فى مصر، وكذلك الإيرادات المُحققة من الخارج إذا كانت مصر مركزاً للنشاط التجارى والصناعى للممول. بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها فى البنود (١) و(٢) و(٤) من المادة (٢٥) من هذا القانون، والأرباح المُحققة من التعويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الإستيلاء على أى أصل من هذه الأصول و الأوراق المالية وكذلك أرباح التصفية التى تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله بعد خصم جميع التكاليف واجبة الخصم".

ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه.

تم إستبدال الفقرة الأولى بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر فى ٣٠ يونيو سنة ٢٠١٤.

المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية : مستبدلة

" يُعمل في شأن تحديد صافي الربح ، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون ، بحكم المادة (٧٠) من هذه اللائحة ، وتكون المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية التي تتحقق من بيع الأصول المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٢٥) من القانون وفقاً لحكم المادة (٢٦) منه " . (النص الأصلي)

المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية : النص الجديد

" يكون تحديد صافي الربح المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون على أساس الإيرادات و التكاليف الفعلية و تكون المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية التي تتحقق من بيع الأصول المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٢٥) من القانون وفقاً لحكم المادة (٢٦) منه ، وفي حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة غير مقيمة تطبق طريقة حقوق الملكية في تقييم الإستثمارات و ذلك إذا تحققت الشروط الآتية :

- (أ) أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدول الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو مُعفاة منها أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها (٧٥ %) من سعر الضريبة المطبق في مصر
- (ب) أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة على (١٠ %)
- (ج) أن يكون أكثر من (٧٠ %) من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو أتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات .

ويراعى في حالة تطبيق طريقة حقوق الملكية أن يتم تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف في تلك الإستثمارات على أساس الفرق بين تكلفة إقتناء الإستثمار و قيمة بيعه .

مستبدلة بموجب المادة رقم (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

مادة (١٩) من القانون : مضاف فقرة أخيرة

تسرى الضريبة على أرباح النشاط التجارى والصناعى بما فيها:

- ١- أرباح المنشآت التجارية أو الصناعية ومنشآت المناجم والمحاجر والبتروك.
- ٢- أرباح أصحاب الحرف والأنشطة الصغيرة.
- ٣- الأرباح التى تحقق من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو أقتصر على صفقة واحدة، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق أحكام هذا البند.
- ٤- الأرباح التى تحقق نتيجة العملية أو العمليات التى يقوم بها السماسرة أو الوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل ربح يحققه أى شخص يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة.
- ٥- الأرباح الناتجة عن تأجير محل تجارى أو صناعى سواء شمل الإيجار كل أو بعض عناصره المادية أو المعنوية وكذلك الأرباح الناتجة عن تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية، عدا الجرارات الزراعية وماكينات الرى وملحقاتها والآلات والمعدات المستخدمة فى الزراعة.
- ٦- أرباح نشاط النقل بأنواعه المختلفة.
- ٧- الأرباح التى يحققها من يزاولون تشييد أو شراء العقارات لحسابهم بقصد بيعها على وجه الإحتراف سواء نتج الربح عن بيع العقار كله أو مجزأ إلى شقق أو غرف أو وحدات إدارية أو تجارية أو غير ذلك.
- ٨- الأرباح الناتجة عن عمليات تقسيم الأراضى للتصرف فيها أو البناء عليها.
- ٩- أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضى، ومشروعات إستغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها آليا وحظائر تربية الدواب، وحظائر تربية المواشى وتسمينها فيما جاوز عشرين رأسا ومشروعات مزارع ومصائد الثروة السمكية.

فقرة مضافة : كما تسرى الضريبة على الأرباح الناتجة عن الإستثمار فى الأوراق المالية فى

الخارج أو التصرف فيها .

مادة (٢٦ مكرر) من اللائحة التنفيذية : مضافة

" في تطبيق حكم المادة (٤٦ مكرراً ١) من القانون ، يُعتبر الإستثمار في الأوراق المالية في الخارج أو التصرف فيها نشاطاً تجارياً . و يُقصد بالأرباح الناتجة عن الإستثمار في الأوراق المالية في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١٩) من القانون توزيعات الأرباح الناتجة عن ملكية الأوراق المالية و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فيها . و لا يسرى الإعفاء المنصوص عليه في المادة (٤٦ مكرراً / ١) من القانون على توزيعات الأرباح التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم من إستثمار الأوراق المالية في الخارج ، سواء كان هذا الشخص يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو أى نشاط آخر .

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

مادة (٢٦ مكرراً / ١) من اللائحة التنفيذية : مضافة

" في تطبيق أحكام المادتين (١٨ ، ٤٦ مكرراً / ٢) من القانون يتم حساب الضريبة على توزيعات الأرباح التي يحصل عليها الشخص الطبيعي الذي لديه محفظة أوراق مالية و لا يتعامل أو لا يزيد رقم تعاملاته في الأوراق المالية بيعاً و شراءً خلال الفترة الضريبية على ٥ ملايين جنية على أساس ضريبة مستقطعة بنسبة (٥ %) أو (١٠ %) بحسب الأحوال ، ولاتدخل هذه التوزيعات مرة أخرى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة وفقاً لحكم المادة (٦) من القانون .

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٢٣) من القانون : إضافة فقرة ثانية للبند رقم (٧)

يُعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم على الأخص ، ما يأتي :

١- عوائد القروض المستخدمة في النشاط أيا كانت قيمتها، وذلك بعد خصم العوائد الدائنة غير الخاضعة للضريبة، أو المعفاة منها قانوناً.

٢- الإهلاكات لأصول المنشأة، والمنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون.

٣- الرسوم والضرائب التي تتحملها المنشأة عدا الضريبة التي يؤديها الممول طبقاً لهذا القانون.

٤- أقساط التأمين الاجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصالح العاملين ولصالحه، والتي يتم أدائها للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي .

٥- المبالغ التي تستقطعها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب الصناديق الخاصة للتوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها سواء أكانت منشأة طبقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥، أم القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة، أم كانت منشأة طبقاً لنظام له لائحة أو شروط خاصة وذلك بما لا يجاوز ٢٠٪ من مجموع مرتبات وأجور العاملين بها بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوصاً فيها على أن ما تؤديه المنشآت طبقاً لهذا النظام يقابل مكافأة نهاية الخدمة أو المعاش، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة أو مستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .

٦- أقساط التأمين التي يعقدها الممول ضد عجزه أو وفاته أو للحصول على مبلغ أو إيراد، وذلك بحيث لا تجاوز قيمة الأقساط ٣٠٠٠ جنييه في السنة.

٧- التبرعات المدفوعة للحكومة و وحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أيا كان مقدارها.

تعتبر التبرعات المدفوعة إلى الصندوق من التكاليف واجبة الخصم طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

تم الإضافة بموجب الفقرة الثانية من المادة رقم (١٧) من القانون رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون إنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

٨- التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها، ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي ومؤسسات البحث العلمي المصرية، وذلك بما لا يجاوز ١٠ ٪ من الربح السنوي الصافي للممول.

٩- الجزاءات المالية والتعويضات التي تستحق على الممول نتيجة مسئوليته العقدية.

مادة (٢٤) من القانون: مُضاف بند رقم (٦) :

لا يُعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ما يأتي:

- ١- الإحتياطات والمخصصات على إختلاف أنواعها.
- ٢- ما يُقضى به على الممول من غرامات وعقوبات مالية وتعويضات بسبب إرتكابه أو إرتكاب أحد تابعيه جنائية أو جنحة عمدية .
- ٣- الضريبة على الدخل المُستحقة طبقاً لهذا القانون.
- ٤- العائد المُسدّد على قروض فيما يجاوز مثلى سعر الإئتمان والخصم المُعلن لدى البنك المركزي في بداية السنة الميلادية التي تنتهي فيها الفترة الضريبية.
- ٥- عوائد القروض والديون على إختلاف أنواعها المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها.

فقرة مُضافة

٦ - تكلفة التمويل والإستثمار المُتعلقة بالإيرادات المُعفاة من الضريبة قانوناً ، وتُحدد اللائحة التنفيذية طريقة إحتساب هذه التكلفة.

البند الأخير مُضاف بموجب المادة (٣) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ

٢٠١٣/٥/١٨

مادة (٣٢) مكرر) من اللائحة التنفيذية : مُضافة

" في تطبيق حكم البند (٦) من المادة (٢٤) من القانون " يُقصد بتكلفة التمويل و الإستثمار المبالغ المُستحقة أو المدفوعة و المُحملة على القوائم المالية (قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي) ومنها العوائد المدفوعة أو المستحقة على الودائع و القروض و السلفيات و الديون و أية صورة من صور التمويل بالدين بالإضافة إلى المصاريف العمومية و الإدارية التي يتحملها الممول بسبب مزاولة النشاط ، ولا تدخل الإهلاكات و المُخصصات ضمن المصاريف العمومية و الإدارية. ويتم تحديد تكلفة التمويل و الإستثمار المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (٢٤) من القانون وفقاً لإحدى الطريقتين الآتيتين :

ويتم تطبيقها إذا كان الغرض الوحيد من الحصول على هذه الأموال الإستثمار في تحقيق إيرادات معفاة قانوناً . و في هذه الحالة ، تكون تكلفة التمويل و الإستثمار هي العوائد المدفوعة مقابل الحصول على هذه الأموال .

طريقة التقسيم النسبي :

ويتم تطبيقها إذا لم يكن الغرض الوحيد من الحصول على هذه الأموال الإستثمار في تحقيق إيرادات معفاة قانوناً، وفي هذه الحالة ، يتم تحديد تكلفة التمويل و الإستثمار المتعلقة بالإيرادات المعفاة وفقاً لما يأتي :

$$= \text{إجمالي الإيرادات المعفاة قانوناً} \times \text{تكلفة التمويل و الإستثمار}$$

إجمالي الإيرادات الكلية التي حققتها الشركة خلال العام .

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٢٧) من القانون على ما يلي : مُستبدلة (النص الأصلي)

" تخصم نسبة ٣٠ % من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الإستثمار في مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة ، وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها إستخدام تلك الأصول . ويتم حساب أساس الإهلاك المنصوص عليه في المادة ٢٥ من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠ % المذكورة .

ويُشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة "

المادة (٢٧) من القانون : (النص الجديد)

- يجوز بناء على طلب الممول أن تخصم نسبة ٣٠ % من تكلفة الآلات و المعدات المستخدمة في الإستثمار في مجال الإنتاج ، سواء كانت جديدة أو مستعملة ، وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها إستخدام تلك الأصول ، ويتم حساب أساس الإهلاك المنصوص عليه في المادة (٢٥) من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠ % المذكورة .

- وفي حالة عدم تقديم الطلب المشار إليه تطبيق نسب الإهلاك الواردة بالمادتين (٢٥ ، ٢٦) من

هذا القانون .

و يشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر و حسابات منتظمة .

تم إستبدالها بموجب المادة (٦) من القانون ١٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ١٢ / ٣ / ٢٠١٥

مادة (٢٩ مكرراً) من القانون : مُضافة

إستثناءً من حكم المادة(٢٩) من هذا القانون تُخصم الخسائر الرأسمالية المُحققة نتيجة التصرف في الأوراق المالية في حدود الأرباح الرأسمالية المُحققة من التصرف في أوراق مالية خلال السنة الضريبية ذاتها.

وفي حالة زيادة الخسائر الرأسمالية المُحققة وفقاً لأحكام الفقرة السابقة من هذه المادة عن الأرباح الرأسمالية المُحققة خلال السنة الضريبية يُسمح بترحيل الزيادة في الخسائر من الأرباح المُحققة نتيجة التصرف في الأوراق المالية في السنوات التالية حتى السنة الثالثة.

هذه المادة مضافة بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤ .

مادة (٣٨) من اللائحة : مُعدلة

للمصلحة التحقق من تطبيق الأشخاص المرتبطين للسعر المُحايد في معاملاتهم بشأن تبادل السلع والخدمات والمواد الخام والمُعدات الرأسمالية وتوزيع المصروفات المُشتركة والإتاوات والعوائد وغير ذلك من المعاملات التجارية أو المالية التي تتم فيما بينهم. (النص الأصلي)

مادة (٣٨) من اللائحة : النص الجديد

" للمصلحة التحقق من تطبيق الأشخاص المُرتبطة للسعر المُحايد في المعاملات التجارية أو المالية التي تتم فيما بينهم ، وعلى الأخص تبادل السلع و الخدمات و توزيع المصروفات المُشتركة و الإتاوات و العوائد وغير ذلك من المعاملات التجارية أو المالية التي تتم فيما بينهم . "

تم التعديل بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ في ٢٢ / ٥ / ٢٠١٨

يتم تحديد السعر المحايد، المنصوص عليه في المادة (٣٠) من القانون، طبقاً لإحدى الطرق الآتية :

١- طريقة السعر الحر المقارن : وفقاً لها يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة إذا تمت بين الشركة وأشخاص غير مرتبطين .

ويعتمد في هذه المقارنة على أساس سلعة أو خدمة أخرى مماثلة ويؤخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

أ- الشروط القانونية التي يتحمل بها كل طرف من أطراف التعاقد.

ب- ظروف السوق.

ج- الظروف الخاصة بالعملية المعنية.

٢- طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح : ووفقاً لهذه الطريقة ، يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس إجمالي تكلفة السلعة أو الخدمة مضافاً إليها نسبة مئوية معينة كهامش ربح لصالح الشركة البائعة أو مؤدية الخدمة، ويحدد هامش الربح على أساس هامش الربح الذي يحصل عليه الممول في معاملاته التي تتم مع أطراف مستقلة أو هامش الربح الذي يحصل عليه طرف مستقل آخر في معاملات أخرى مشابهة.

٣- طريقة سعر إعادة البيع : ووفقاً لهذه الطريقة يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لسعر إعادة البيع إلى طرف ثالث غير مرتبط بعد خصم نسبة تمثل هامش ربح مناسب للطرف الوسيط ، ويحدد هامش الربح على أساس الهامش الذي يحصل عليه نفس البائع من خلال معاملاته مع أطراف مستقلة ، كما يجوز أن يحدد على أساس الهامش الذي يحصل عليه الممول المستقل في معاملة مماثلة. (النص الأصلي)

مادة (٣٩) من اللائحة : النص الجديد

يتم تحديد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة (٣٠) من القانون، طبقاً لإحدى الطرق الآتية :

١ – طريقة السعر الحر المقارن .

٢ – طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح .

٣ – طريقة سعر إعادة البيع .

٤ - طريقة تقسيم الأرباح .

٥ - طريقة هامش صافى ربح المعاملات .

تم التعديل بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ فى ٢٢ / ٥ / ٢٠١٨

مادة (٤٠) من اللائحة : مُعدلة

تكون الأولوية فى تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن، وفى حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إحدى الطريقتين الأخريين المنصوص عليهما فى المادة السابقة.

و فى حالة عدم إمكانية تطبيق أى من الطرق الثلاث المشار إليها فى المادة السابقة، يجوز إتباع أى طريقة من الطرق الواردة بنموذج منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية أو أى طريقة أخرى ملائمة للممول.

وفى جميع الأحوال يجوز الإتفاق مسبقاً بين الإدارة الضريبية والممول على الطريقة التى يتبعها الممول فى تحديد السعر المحايد عند تعامله مع الأطراف المرتبطة. (النص الأسمى)

مادة (٤٠) من اللائحة : النص الجديد

للممول فى تحديد السعر المحايد أن يطبق أى من الطرق المنصوص عليها فى المادة السابقة وفقاً لطبيعة المعاملة المالية أو التجارية ، و ظروف التعامل .

وفى حالة عدم إمكان تطبيق أى من هذه الطرق ، يجوز للممول إتباع أى طريقة أخرى ملائمة ، بشرط إمساك الدفاتر و المستندات التى تؤيد ملائمة هذه الطريقة .

كما يجوز الإتفاق مسبقاً بين المصلحة و الممول على الطريقة التى يتبعها الممول فى تحديد السعر المحايد عند تعامله مع الأشخاص المرتبطة .

و يُصدر الوزير دليلاً تطبيقياً للمادة (٣٠) من القانون ، يتضمن كيفية تطبيق طرق تحديد السعر المحايد ، وما يجب مراعاته عند تطبيق كل طريقة ، و الدفاتر و المستندات الواجب إمساكها ، و يكون هذا الدليل المرجع الأساسى عند تحقق المصلحة من تطبيق السعر المحايد ، ولا يجوز الخروج عنه إلا فى الأحوال التى تقتضى ذلك بناءً على طلب الممول و بعد موافقة رئيس المصلحة .

مادة (٣١) من القانون : مُعدلة ثلاث مرات

يُعفى من الضريبة:

١- أرباح منشآت إستصلاح أو إستزراع الأراضى وذلك لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ بدء مزاوله النشاط .

٢- أرباح منشآت الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها، ومشروعات مصايد ومزارع الأسماك، وأرباح مشروعات مراكب الصيد، وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء مزاوله النشاط.

٣ - ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن إستثماراتهم فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية

ألغى البند(٣) بموجب المادة(٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر فى ٣٠/٦/٢٠١٤ ثم تم إعادة تفعيل الإعفاء مرة أخرى حتى ١٧ / ٥ / ٢٠١٧ بموجب القانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠ / ٨ / ٢٠١٥ ، ثم تم مد أجل الإعفاء إلى ١٧ / ٥ / ٢٠٢٠ بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٧

٤ - ما يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون من :

- عوائد السندات و صكوك التمويل على إختلاف أنواعها المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية التى تصدرها الدولة أو شركات الأموال .
- التوزيعات على أسهم رأس مال شركات المساهمة و التوصية بالأسهم .
- التوزيعات على حصص رأس المال فى الشركات ذات المسئولية المحدودة و شركات الأشخاص وحصص الشركاء غير المساهمين فى شركات التوصية بالأسهم .
- التوزيعات على صكوك الإستثمار التى تصدرها صناديق الأستثمار .

ألغى البند(٤) بموجب المادة(٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٣٠/٦/٢٠١٤

٥- العوائد التي يحصل عليها الأشخاص الطبيعيون عن الودائع وحسابات التوفير بالبنوك المسجلة في جمهورية مصر العربية، وشهادات الإستثمار والإدخار والإيداع التي تصدرها تلك البنوك، وعن الودائع وحسابات التوفير في صناديق البريد، وعن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التي يُصدرها البنك المركزى.

٦ - الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى

حدود نسبة هذا التمويل وذلك لمدة خمس سنوات إبتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج

بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق بإسمه

بند رقم (٦) مستبدل مرتين

٦ - بند (٦) مُستبدل: أول تعديل

الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر ، و بحد أقصى ما يعادل ٥٠ % من الربح السنوى ، و بما لا يجاوز خمسون ألف جنيه و ذلك لمدة خمس سنوات إبتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال و بالنسبة للمشروعات التي تقام بمحافظتى شمال و جنوب سيناء و الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية يكون الإعفاء بحد أقصى خمسمائة ألف جنيه - ويصدر قرار من الوزير بتحديد المقصود برأس المال المستثمر .

البند (٦) مستبدل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر فى ٧ / ١٢ / ٢٠١٢

٦- بند (٦) مُستبدل : ثانى تعديل

الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر، و بحد أقصى ما يعادل (٥٠ %) من الربح السنوى ، و بما لا يجاوز خمسين ألف جنيه وذلك لمدة خمس سنوات إبتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال . وذلك بشرط إمساك دفاتر وحسابات منتظمة .

البند (٦) مستبدل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١٣

يُشترط لتطبيق الإعفاء المُقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية ما يأتي:

- ١ - أن يكون تاريخ مزاولة النشاط بالمشروع لاحقاً لتاريخ التمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية.
 - ٢ - أن تكون أرباح المشروع ناتجة عن مباشرة النشاط التجاري والصناعي فقط.
 - ٣ - أن يتخذ المشروع شكل المنشأة الفردية.
- وتكون مدة الإعفاء الضريبي خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال، ويتوقف سريان هذا الإعفاء إذا تم التنازل عن المنشأة أو تغيير شكلها القانوني.
- وفي جميع الأحوال لا يسرى هذا الإعفاء الضريبي إلا بالنسبة للأرباح الناتجة عن التمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية.

المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية : النص الجديد

" يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند (٦) من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية مايتى :

- ١ - أن يكون تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بالمشروع لاحقاً لتاريخ الحصول على التمويل
- ٢ - أن تكون أرباح المشروع ناتجة عن مباشرة النشاط التجاري والصناعي فقط .
- ٣ - أن يتخذ المشروع شكل المنشأة الفردية .
- ٤ - إمساك دفاتر و حسابات منتظمة مبسطة تتفق و طبيعة النشاط و تكون مدة الإعفاء الضريبي خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أو بدأ الإنتاج بحسب الأحوال و يتوقف سريان الإعفاء إذا تم تغيير الشكل القانوني للمشروع أو تغيير نشاطه ، كما يتوقف سريانه حال التنازل عن المشروع .

وفي جميع الأحوال لايسرى الإعفاء إلا بالنسبة للأرباح الناتجة عن التمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية . وفي حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر وفقاً لدراسة الجدوى المقدمة من الممول للصندوق و التي تم بناء عليها منح التمويل ولاتغيير هذه النسبة خلال سنوات الإعفاء ، حتى

ولو تغير رأس مال المنشأة و ذلك كله بما لايجاوز (٥٠ %) من الربح السنوى أو (خمسین ألف جنيه) أيهما أقل ، و يقصد برأس المال المستثمر مجموع صافى الأصول الثابتة مضافاً إليه الأصول المتداولة بعد خصم قيمة الخصوم المتداولة .

مستبدلة بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر فى ٦/٤/٢٠١٥

عبد الرؤف الطرانيبي

الباب الرابع : الضريبة على إيرادات المهن غير التجارية (الحرّة)

المادة (٣٢) من القانون: مُستبدلة (النص الأصلي)

" تفرّض الضريبة على :

- ١ - صافى إيرادات المهن الحرّة وغيرها من المهن غير التجاريّة التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل ، إذا كانت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط في مصر
- ٢ - الدخل الذي يتلقاه أصحاب حقوق الملكية الفكرية من بيع أو إستغلال حقوقهم .
- ٣ - أية إيرادات ناتجة عن أية مهنة أو نشاط غير منصوص عليه في المادة ٦ من هذا القانون

مادة (٣٢) من القانون: النص الجديد

تُفرّض الضريبة على:

- ١- صافى إيرادات المهن الحرّة وغيرها من المهن غير التجاريّة التي يمارسها الممول بصفة مُستقلة، ويكون العنصر الأساسي فيها العمل، إذا كانت ناتجة عن مزاولة المهنة أو النشاط في مصر، وكذلك إيرادات المهن الحرّة وغيرها من المهن غير التجاريّة المُحققة في الخارج إذا كانت مصر مركزاً لنشاطه المهني.

٢- الدخل الذي يتلقاه أصحاب حقوق الملكية الفكرية من بيع أو إستغلال حقوقهم في مصر أو خارجها.

٣- أية إيرادات ناتجة عن أية مهنة أو نشاط غير منصوص عليه في المادة (٦) من هذا القانون، سواء كانت هذه الإيرادات مُحققة في مصر أو في الخارج إذا كانت مصر مركزاً للمهنة أو النشاط.

مستبدلة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ٢٠/٦/٢٠١٤.

مادة (٣٦) من القانون: مُعدّلة ثلاث مرات

تُعفى من الضريبة:

- ١ - المُنشآت التعليميّة الخاضعة لإشراف الحكومة أو لإشراف الأشخاص الاعترافية العامة أو لإشراف القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .

ألغى هذا البند بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي صدر بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٨.

- ٢- إيرادات تأليف وترجمة الكتب والمقالات الدينية والعلمية والثقافية والأدبية، عدا ما يكون ناتجاً عن بيع المؤلف أو الترجمة لإخراجه في صورة مرئية أو صوتية.

٣- إيرادات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد وغيرهم عن مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تطبع أصلاً لتوزيعها على الطلاب وفقاً للنظم والأسعار التي تضعها الجامعات والمعاهد.

٤- إيرادات أعضاء نقابة الفنانين التشكيليين من إنتاج مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر.

٥- إيرادات أصحاب المهن الحرة المُقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة ، ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء مدة الإعفاء سالفه الذكر مضافاً إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الإستدعاء للإحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة ، وتخفيض المدة المقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً ، ويشترط لسريان الإعفاء أن يزاول المهنة منفرداً دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعاً بالإعفاء . " (النص الأصلي للبند)

مُستبدل مرتين

البند (٥) : أول تعديل

٥- إيرادات أصحاب المهن الحرة المُقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة ، ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء مدة الإعفاء سالفه الذكر مضافاً إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الإستدعاء للإحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة ، وتخفيض المدة المُقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً ، وفي جميع الأحوال يُشترط للتمتع بالإعفاء الضريبي أن يزاول المهنة منفرداً

مُستبدل بموجب المادة (٢) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٧

البند (٥) : ثاني تعديل

٥- **صافي إيرادات** أصحاب المهن الحرة المُقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة المهنة الحرة **وبعد أقصى خمسون ألف جنيه** سنوياً ، ولا يُلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء مدة الإعفاء سالفه الذكر مضافاً إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة وفترات أداء الخدمة العامة أو التجنيد أو

الإستدعاء للإحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة ، وتخفيض المدة المُقررة للإعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تخرجه أكثر من خمسة عشر عاماً .

البند (٥) مستبدل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٣

المادة (٤٧ مكرر) من اللائحة التنفيذية : مُضافة

" إذا تجاوز صافي الإيرادات الحد الأقصى للإعفاء المنصوص عليه في حكم البند (٥) من المادة

(٣٦) من القانون في أية سنة من سنوات الإعفاء إلتزم الممول بتوريد الضريبة على ما يجاوز هذا

الحد عند تقديم الإقرار المُتعلق بالسنة الضريبية الخاصة بها . "

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٦/٤/٢٠١٥

الباب الخامس : الضريبة على إيرادات الثروة العقارية

المادة (٣٧) من القانون : مُستبدلة (النص الأصلي)

" تشمل الإيرادات الخاضعة للضريبة ما يأتي :

- ١ - إيرادات الأراضي الزراعية ،
- ٢ - إيرادات العقارات المبنية ،
- ٣ - إيرادات الوحدات المفروشة " .

مادة (٣٧) من القانون: النص الجديد

تشمل الإيرادات الخاضعة للضريبة ما يأتي:

- ١ - إيرادات العقارات المبنية المؤجرة وفقاً لأحكام القانون المدني.
- ٢ - إيرادات الوحدات المفروشة.

تم إستبدالها بموجب القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ و تعديلاته المُفعل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠١٤

المادة (٣٨) من القانون : مُلغاه

١" - يُحدد إيراد الأراضي الزراعية على أساس القيمة الإيجارية المُتخذة أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ، وذلك بعد خصم ٣٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات " .

٢ - تُحدد إيرادات الإستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المُنتجة على ما يجاوز مساحة ثلاثة أفدنة ، وما يُجاوز فدانا واحدا من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ، ومشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء هذه المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها ، وذلك على أساس مثل القيمة الإيجارية المُتخذة أساساً لربط الضريبة المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المُشار إليه ، وذلك إذا كان حائز الغراس مستأجراً للأرض، أما إذا كان حائز الغراس مالكاً للأرض فتحدد الإيرادات على أساس مثلي القيمة الإيجارية المُشار إليها ولا

تدخل في وعاء الضريبة الإيرادات المنصوص عليها في البند ١ من هذه المادة ، وذلك كله بعد خصم ٢٠ % من هذه الإيرادات مقابل جميع التكاليف والمصروفات .

ويصدر قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أعمار أشجار الفاكهة التي تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية .

ويُحدد صافي الإيرادات الخاضعة للضريبة باسم حائز الغراس سواء كان مالكا للأرض أم مستأجراً لها ، ولا يسرى في حق المصلحة أي إتفاق أو شرط يخالف ذلك .

ويُعتبر الممول وزوجه وأولاده القصر حائزاً واحداً للغراس في تطبيق أحكام البند " ٢ " من هذه المادة ، وتحدد الإيرادات بإسمه ما لم تكن الملكية قد آلت إلى الزوجة أو الأولاد القصر عن غير طريق الزوج أو الوالد بحسب الأحوال .

ويلتزم حائز الغراس ، سواء كان مالكاً للأرض أو مستأجراً لها ، بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة بيانات بالمساحات المزروعة من كل نوع من أنواع أشجار الفاكهة خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي تُعتبر فيه أشجار الفاكهة مُنتجة ، كما يلتزم بتقديم بيان بالمساحات المزروعة بنباتات الزينة أو النباتات الطبية أو العطرية أو مشاتل المحاصيل البستانية خلال ستين يوماً من تاريخ بدء الزراعة .

وفي حالة إزالة الغراس يلتزم الحائز بأن يُخطر مأمورية الضرائب المختصة بواقعة الإزالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوثها " .

تم إلغائها بموجب القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ وتعديلاته .

و المفعل بموجب القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ١٧ / ٨ / ٢٠١٤ ويعمل بالتعديل إعتباراً من

٢٠١٣ / ٧ / ١

المادة (٤٨) من اللائحة التنفيذية : مُلغاه

" يكون إخطار مأمورية الضرائب المختصة بالبيانات والوقائع المنصوص عليها في الفقرتين الخامسة والسادسة من البند (٢) من المادة (٣٨) من القانون على النموذج رقم (٦ عقارى)

المادة (٣٩) من القانون : مُستبدلة

" تُحدد إيرادات العقارات المبنية على أساس إجمالي القيمة الإيجارية المُتخذة أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية وذلك بعد خصم ٤٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات فضلاً عن القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذي يقيم فيه الممول هو وأسرته ، وتعامل الإيرادات الناتجة عن تقرير حق الإنتفاع معاملة الإيرادات الناتجة عن الأموال المملوكة ملكية تامة " .

" ويحدد الإيراد الخاضع للضريبة على أساس مقدار الأجرة الفعلية مخصوماً منه ٥٠ % مقابل جميع التكاليف والمصروفات ، وذلك بالنسبة للإيرادات الناتجة عن تأجير أي عقار أو جزء منه وفقاً لأحكام القانون المدني " (النص الأصلي)

المادة (٣٩) من القانون : النص الجديد

" يُحدد الإيراد الخاضع للضريبة المُحقق من تأجير العقارات المبنية أو جزء منها وفقاً لأحكام القانون المدني على أساس الأجرة الفعلية مخصوماً منها ٥٠ % مقابل جميع التكاليف و المصروفات " .

مُستبدلة بموجب القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ وتعديلاته و المفعّل بموجب القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ١٧ / ٨ / ٢٠١٤ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ١ / ٧ / ٢٠١٣

المادة (٤٩) من اللائحة التنفيذية : مُلغاه

" يُقصد بالمسكن الخاص ، في تطبيق حكم المادة (٣٩) من القانون ، المسكن الذي يقيم فيه الممول هو وزوجه وأولاده القصر ، ويراعى إستبعاد القيمة الإيجارية المُحددة لهذا المسكن من إجمالي القيمة الإيجارية المُتخذة أساساً لربط الضريبة " .

تم إلغائها بموجب قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٤٠) من القانون: مُلغاه

" للممول أن يطلب تحديد إيرادات الثروة العقارية المنصوص عليها في المادة ٣٨ ، والفقرة الأولى من المادة ٣٩ من هذا القانون على أساس الإيراد الفعلي ، بشرط أن يتضمن الطلب جميع عقارات الممول الزراعية والمبنية . ويجب أن يقدم الطلب خلال الفترة المحددة لتقديم الإقرارات السنوية ، وأن يكون الممول ممسكاً دفاتر منتظمة على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون "

تم إلغائها بموجب القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨ و تعديلاته و المفعول بموجب القانون ١١٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر في ٢٠١٤ / ٨ / ١٧ ويعمل بالتعديل اعتباراً من ٢٠١٣ / ٧ / ١

المادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية : مُلغاه

" يُقدم طلب تحديد إيرادات الثروة العقارية للممول ، المنصوص عليه في المادة (٤٠) من القانون ، على أساس الإيراد الفعلي على النموذج رقم (٧ عقارى) ولو كان صافى هذه الإيرادات لا يجاوز الشريحة التي لا تستحق عليها ضريبة .

ويجب أن يبين في الطلب المُشار إليه جميع عناصر الثروة العقارية للممول من أراضي زراعية وإستغلال زراعى لمحاصيل بستانية أو عقارات مبنية ، وأن ترفق به سندات الملكية أو الحيازة كالعقود المُسجلة أو العقود العرفية أو بطاقة الحيازة الزراعية أو المُكلفة، كما يجب أن يرفق به الإقرار الضريبي السنوي للممول مُستنداً إلى دفاتر منتظمة طبقاً للمادة (١٠٢) من هذه اللائحة

تم إلغائها بموجب قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٤٢) من القانون: مُستبدلة ٣ مرات (النص الأصلي)

" تُفرض ضريبة بسعر ٢,٥ % وبغير أى تخفيض على إجمالى الإيرادات الناتجة عن التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدن سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة مُنشآت عليها وسواء كان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزءاً منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

وتُستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات التي آلت إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصّة عينية في رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم التصرف في الأسهم المُقابلة لها لمدة خمس سنوات .

وعلى مكاتب الشهر العقاري إخطار المصلحة بشهر التصرفات التي تُستحق عليها الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشهر .

وفي تطبيق حكم هذه المادة يعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالهبة لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع أو تقرير حق إنتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاماً ، ولا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة البيوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية أو الإستيلاء للمنفعة العامة أو للتحسين ، كما لا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالتبرع أو بالهبة للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الإعتبارية العامة أو المشروعات ذات النفع العام

مادة (٤٢) من القانون : (أول تعديل)

تُفرض ضريبة بسعر (٢,٥ %) و بغير أي تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي للبناء عليها ، سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة مُنشآت عليها ، و سواء كان هذا التصرف شاملاً للعقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك ، و سواء كانت المُنشأة مُقامة على أرض مملوكة للممول أو للغير ، و سواء كانت مُشهرة أو غير مُشهرة ، و سواء كانت هذه العقارات تقع داخل أو خارج كردون المدينة .

و تُستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات التي آلت إليه من مورثه بحالتها عند الميراث ، و كذلك تقديم العقار كحصّة عينية في رأس مال شركات المساهمة بشرط عدم التصرف في الأسهم المُقابلة لها لمدة خمس سنوات .

و يلتزم المُتصرف بسداد الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصرف .

و في حالة شهر التصرفات يكون على مكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة و توريدها إلى مصلحة الضرائب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشهر ، ما لم يكن قد تم سداد الضريبة إلى مصلحة الضرائب قبل هذا التاريخ .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

و في تطبيق أحكام هذه المادة يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالهبة لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع أو تقرير حق إنتفاع على العقار أو تأجيريه لمدة تزيد على خمسين عاماً ، و لا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة البيوع الجبرية ، إدارية كانت أو قضائية ، و كذلك نزع الملكية للمنفعة العامة أو للتحسين ، كما لا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالتبرع أو بالهبة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو المشروعات ذات النفع العام .

و يسرى مُقابل التأخير المُقرر بالمادة (١١٠) من القانون إعتباراً من اليوم التالي لإنتهاء المدة المُحددة بالفقرتين الثالثة و الرابعة من هذه المادة .

يخصم ما تم سداده من هذه الضريبة من إجمالي الضرائب المُستحقة على الممول في حالة تطبيق البند (٧) من المادة (١٩) من هذا القانون .

تم تعديلها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ١٢/٦ ٢٠١٢

مادة (٤٢) من القانون : (ثاني تعديل)

تفرض ضريبة بسعر (٢,٥ %) وبغير أي تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي للبناء عليها ، عدا القرى ، سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة مُنشآت عليها وسواء كان هذا التصرف شاملاً للعقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك وسواء كانت المُنشآت مُقامة على أرض مملوكة للممول أو للغير ، وسواء كانت عقود هذه التصرفات مُشهرة أو غير مُشهرة.

ويُستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات التي آلت إليه من مورثه بحالتها عند الميراث وكذلك تقديم العقار كحصة عينية في رأس مال شركات المُساهمة بشرط عدم التصرف في الأسهم المُقابلة لها لمدة خمس سنوات .

ويلتزم المتصرف بسداد الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصرف ويسرى مُقابل التأخير المُقرر بالمادة (١١٠) من قانون الضريبة على الدخل اعتباراً من اليوم التالي لإنتهاء المدة المحددة.

وفي حالة شهر التصرفات يكون على مكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة وتوريدها إلى مصلحة الضرائب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشهر ، ما لم يكن قد تم سداد الضريبة إلى مصلحة الضرائب قبل هذا التاريخ .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرائيسى

وفى تطبيق أحكام هذه المادة يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالوصية أو التبرع أو بالهبة لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع أو تقرير حق إنتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاماً ، ولا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة البيوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية وكذلك نزع الملكية للمنفعة العامة أو للتحسين ، كما لا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالتبرع أو بالهبة للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الإعتبارية العامة أو المشروعات ذات النفع العام.

ويخصم ما تم سداده من هذه الضريبة من إجمالي الضرائب المُستحقة على الممول فى حالة تطبيق البند (٧) من المادة (١٩) من قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته.

تم إستبدالها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

تعديل ثالث : المادة رقم (٤٢) من القانون

تُفرض ضريبة بسعر (٢,٥ %) وبغير أى تخفيض على إجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى للبناء عليها عدا القرى ، سواء إنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ، وسواء كان هذا التصرف شاملاً للعقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك ، وسواء كانت المنشآت مقامة على أرض مملوكة للممول أو للغير ، و سواء كانت عقود هذه التصرفات مشهرة أو غير مشهرة .

و يُستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تقديم العقار كحصة عينية فى رأسمال شركات المساهمة بشرط عدم التصرف فى الأسهم المقابلة لها لمدة خمس سنوات .

و يلتزم المتصرف بسداد الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصرف ، و يسرى مقابل التأخر المقرر بالمادة (١١٠) من هذا القانون إعتباراً من اليوم التالى لإنتهاء المدة المحددة .

و تمتنع مكاتب الشهر العقارى و شركات الكهرباء و المياه و وحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات عن شهر العقار أو تقديم الخدمة إلى العقار محل التصرف ما لم يقدم صاحب الشأن ما يفيد سداد الضريبة على هذا العقار .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة ، يعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالوصية أو التبرع أو الهبة لغير الأصول أو الأزواج أو الفروع أو تقرير حق إنتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاماً .

ولا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة البيوع الجبرية إدارية كانت أو قضائية ، و كذلك نزع الملكية للمنفعة العامة أو للتحسين ، كما لا يُعتبر تصرفاً خاضعاً للضريبة التصرف بالتبرع أو بالهبه للحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو المشروعات ذات النفع العام .

و يُخصم ما تم سداده من هذه الضريبة من إجمالي الضرائب المستحقة على الممول في حالة تطبيق البند (٧) من المادة (١٩) من هذا القانون .

ولا تقبل الدعوى المتعلقة بشهر العقار إلا بعد تقديم ما يُثبت سداد الضريبة المُشار إليها .

تم التعديل بموجب القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٨

المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية : مُستبدلة

" لا تشمل العقارات المنصوص عليها في المادة (٤٢) من القانون العقارات المبنية أو الأراضي التي تمثل أصلاً من أصول المنشأة .

ويكون الإخطار بأداء ضريبة التصرفات العقارية على النموذج رقم (٨ عقارى) ، ويتم إخطار مصلحة الضرائب بشهر التصرفات التي تُستحق عليها الضريبة على التصرفات العقارية على النموذج رقم (٩ عقارى) " (النص الأصلي)

المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية : (النص الجديد)

" في تطبيق أحكام المادة (٤٢) من القانون يكون إخطار مأمورية الضرائب المختصة للمتصرف بأداء الضريبة على النموذج (٨ عقارى) و يكون إخطار المتصرف لمأمورية الضرائب المختصة بالتصرفات العقارية الخاضعة للضريبة على النموذج (١٦ مكرراً حصر)

وعلى مأمورية الضرائب المختصة تسليم المُتصرف إيصالاً عند سداد الضريبة يكون سناً عند شهر التصرف لدى مكاتب الشهر العقارى مع تسليمه النموذج (٨ مكرراً- تصرفات عقارية) مبيناً به سداده للضريبة .

ويجب على مكاتب الشهر العقارى في حالة شهر التصرف تحصيل الضريبة و تسليم صاحب الشأن لقاء ذلك إيصالاً بمبلغ الضريبة المُسدد ، مالم يقدم نموذج رقم (٨ مكرراً تصرفات عقارية) بما يفيد سبق سداد الضريبة إلى مأمورية الضرائب المختصة . و على كل مكتب من تلك المكاتب توريد قيمة

ماحصله من الضريبة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الشهر بموجب شيك مصحوب بالنموذجين رقمي (٩ عقارى)،(٣٨ عقارى) مالم يكن قد تم سداد الضريبة إلى مصلحة الضرائب قبل هذا التاريخ ويتم التوريد وفقاً لما يأتي :

١ - المكاتب التي تقع جغرافياً في نطاق محافظة القاهرة تورد الضريبة على النحو الآتى :

(أ) بالنسبة لشرق و غرب و شمال القاهرة يتم التوريد إلى منطقة ضرائب القاهرة ثامن

(ب) بالنسبة لجنوب ووسط القاهرة يتم التوريد إلى منطقة ضرائب القاهرة رابع .

٢ - المحافظات التي توجد بها منطقة ضريبة عامة واحدة تورد الضريبة إلى هذه المنطقة .
٣ - المحافظات التي يكون بها أكثر من منطقة ضريبة عامة ، تورد الضريبة إلى المنطقة الضريبية الأولى .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٤٣) من القانون: مُلغاه

" تُعفى من الضريبة :

- ١ - إيرادات النشاط الزراعي عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون .
- ٢ - إيرادات المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تُعتبر فيه الأرض مُنتجة ، ويصدر قرار من الوزير بالإتفاق مع وزير الزراعة بالمعايير الإسترشادية لتحديد التاريخ الذي تعتبر فيه الأرض منتجة" .

تم إلغائها بموجب المادة (٢) من القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ و تعديلاته .

المادة (٤٤) من القانون: مُلغاه

"على كل من يملك عقاراً مبنياً أو أكثر أو أراضي زراعية يزيد مجموع صافي إيراداته من قيمتها الإيجارية المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٣٨ والفقرة الأولى من المادة ٣٩ من هذا القانون على الشريحة المعفاة المنصوص عليها في المادة ٧ منه ، تقديم بيان بجميع العقارات المبنية والأراضي الزراعية التي يملكها وقيمتها الإيجارية إلى أحد مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل

الضريبة على العقارات المبنية والأراضي الزراعية التي تقع في دائرتها أي من العقارات المشار إليها ، وذلك على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون " .

تم إلغائها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ و تعديلاته .

المادة (٥٢) من اللائحة التنفيذية: مُلغاه

" يكون تقديم بيان بجميع العقارات المبنية والأراضي الزراعية التي يملكها الممول ، المنصوص عليها في المادة (٤٤) من القانون ، وقيمتها الإيجارية على النموذج رقم (١٠ عقارى) " .

مُلغاه بموجب المادة (٣) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٦/٤/٢٠١٥

المادة (٤٥) من القانون: مُستبدلة مرتين

" يُستنزل ما سدده الممول من الضرائب العقارية الأصلية المفروضة بالقانونين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ، حسب الأحوال ، من الضريبة المُستحقة عليه طبقاً لأحكام الباب الخامس من الكتاب الثانى من هذا القانون ، وبما لا يزيد على هذه الضريبة " . (النص الأصلي)

المادة (٤٥) من القانون : تعديل أول

" يُستنزل ما سدده الممول من الضرائب العقارية ، من الضريبة المُستحقة عليه طبقاً لأحكام الباب الخامس من الكتاب الثانى من هذا القانون ، وبما لا يزيد على هذه الضريبة " .

تم إستبدالها بموجب المادة (٣) من القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ و تعديلاته

المادة (٤٥) من القانون : تعديل ثانى

" يُستنزل ما سدده الممول من الضرائب العقارية من **وعاء الضريبة المُستحقة** عليه طبقاً لأحكام الباب الخامس من الكتاب الثانى من هذا القانون ، وبما لا يزيد على هذه الضريبة .

تم إستبدالها بموجب المادة (١٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠

المادة (٤٦) من القانون: مُستبدلة (النص الأصلي)

" لا يسرى حكم المادتين ٣٨ ، ٣٩ من هذا القانون على الأراضي الزراعية والعقارات المبنية الداخلة ضمن أصول المنشأة أو الشركة (النص القديم)

المادة (٤٦) من القانون (النص الجديد)

" لا يسرى حكم المادة (٣٩) من هذا القانون على العقارات المبنية الداخلة ضمن أصول المنشأة أو الشركة .

تم إستبدالها بموجب المادة (٣) القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨ و

تعديلاته

الباب السادس: توزيعات الأرباح

تم إضافة المواد أرقام من (٤٦ مكرر) حتى (٤٦ مكرر/٦) من القانون بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل بها من ٢٠١٤/٧/١

تم إضافة المواد أرقام من (٥٢ مكرر) حتى (٥٢ مكرر/٥) من اللائحة التنفيذية بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

(الفصل الأول) : الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة (٤٦ مكرراً) من القانون :مُضافة

تسرى الضريبة على توزيعات الأرباح عن الأسهم والحصص التي يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم في مصر من شركات الأموال أو الأشخاص، بما في ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، عدا التوزيعات التي تتم في صورة أسهم مجانية سواء تحققت هذه التوزيعات في مصر أو في الخارج وأياً كانت الصورة التي يتم بها التوزيع.

المادة (٥٢ مكرراً) من اللائحة : مُضافة

" في تطبيق حكم المادة (٤٦ مكرراً) من القانون ، و فيما عدا الأسهم المجانية تعتبر الواقعة المنشئة للضريبة على توزيعات الأرباح هي وضع التوزيعات تحت تصرف المساهم و ذلك بنقلها من ذمة الجهة التي قامت بالتوزيع إلى ذمه المساهم ، سواء تقرر التوزيع من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية أو أية سلطة أخرى مختصة بالتوزيع و يأخذ التوزيع المؤقت ذات الحكم على أن يتم تحديد تكلفة الإقتناء للأسهم المجانية وفقاً لحكم المادة (٤٦ مكرراً) بالقيمة الاسمية للسهم .

وتكون العبرة في تحديد الأرباح الموزعة بقيمة الربح المُقرر توزيعه عن الأسهم و الحصص في أية صورته طبقاً لما هو ثابت في قرارات الجمعية العمومية أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة و حساباتها أو أية وثائق أخرى . أو بإقرار يقدمه الشخص المسئول عن إدارة الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إنتهاء السنة المالية يتضمن بيان الأرباح المُقرر توزيعها .

وعلى كل جهة تقوم بالتوزيع أن تقدم إلى المصلحة محاضر و ملحقات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية و كذلك القرارات التي تصدر من مجالس الإدارة الخاصة بتوزيع الأرباح و ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها .

و يجب على شركات الأشخاص حجز و توريد الضريبة على التوزيعات المُستحقة على أصحاب الحصص فيها إلى المصلحة في موعد أقصاه نهاية الأجل المُحدد لتقديم إقرار الشركة .

المادة (٥٢ مكرراً / ١) من اللائحة : مُضافة

يكون سعر الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً) من القانون المُحققة في الخارج خلال السنة طبقاً للمادة (٨) من القانون و للشخص الطبيعي المُقيم الحق في خصم الضريبة الأجنبية المُسددة عن توزيعات الأرباح ، و ذلك في حدود الضريبة المحسوبة وفقاً لحكم المادة (٤٦ مكرراً ٦) من القانون .

(الفصل الثاني) : تحديد التوزيعات الخاضعة للضريبة

مادة (٤٦ مكرراً / ١) من القانون: مُضافة ، تم تعديل الفقرة الأولى

يتحدد وعاء الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً) بالنسبة لما يحصل عليه الشخص الطبيعي المقيم الذي لا يزاول نشاطاً خاضعاً للضريبة وفقاً لأحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون خلال السنة الضريبية في مصر وفقاً لما تقررته السلطة المختصة بالتوزيع، وذلك فيما يجاوز عشرة آلاف جنيه سنوياً.

ويشمل ذلك الوعاء بالنسبة للشخص الطبيعي المقيم الذي يزاول نشاطاً خاضعاً للضريبة وفقاً لأحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من القانون كامل توزيعات الأرباح التي يحصل عليها، سواء من مصدر في مصر أو في الخارج.

مادة (٤٦ مكرراً / ١ فقرة أولى) : النص المستبدل

يتحدد وعاء الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً) بالنسبة لما يحصل عليه الشخص الطبيعي المقيم وفقاً لما تقررته السلطة المختصة بالتوزيع .

تم إستبدال الفقرة الأولى بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٣٠

(الفصل الثالث) : سعر الضريبة وتحصيلها**مادة (٤٦ مكرراً/٢) من القانون: مُضافة وتم إستبدالها**

إستثناءً من حكم المادة (٨) من القانون، يكون سعر الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً) المُحققة من مصدر في مصر خلال السنة التي يحصل عليه شخص طبيعي مقيم (١٠ %) وذلك دون خصم أية تكاليف ويخفض هذا المبلغ إلى (٥ %) إذا زادت نسبة المساهمة في الشركة القائمة بالتوزيع على (٢٥ %) من رأس المال أو حقوق التصويت بشرط ألا تقل مدة حيازة الأسهم أو الحصص عن سنتين وذلك دون خصم أية تكاليف.

وعلى الجهات التي تنفذ المُعاملة أو تقوم بحجز (١ %) من توزيعات الأرباح وتوريدها للمصلحة وفقاً للإجراءات وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (٤٦ مكرراً/٢) : النص المستبدل

استثناء من حكم المادة (٨) من هذا القانون ، يكون سعر الضريبة على توزيعات الأرباح المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً) المحققة من مصدر في مصر خلال السنة التي يحصل عليها شخص طبيعي مقيم (١٠ %) و ذلك دون خصم أي تكاليف ، و يخفض هذا السعر إلى (٥ %) إذا كانت الأوراق المالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

و على الجهات التي تنفذ هذه المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة و توريدها إلى الإدارة المركزية للخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة في موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل ، و ذلك على النموذج المُعد لذلك .

تم إستبدال المادة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٣٠

المادة (٥٢ مكرر / ٢) من اللائحة : مُضافة

" في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٤٦ مكرراً / ٢) من القانون ، تقوم شركة الإيداع و القيد المركزي ، و بنوك الإيداع المرخص لهم بمزاولة النشاط بحسب الأحوال أو الجهة الموزعة للأرباح الخاضعة للضريبة على التوزيعات بتوريد قيمة ماتم حجزه إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه خامس يوم عمل من الشهر التالي للشهر الذي تم

فيه التحصيل و ذلك على النموذج (٤٢ توزيعات أرباح) مرفقاً به شيكاً أو نقداً أو من خلال و سائل الدفع الإلكتروني المنصوص عليها في هذه اللائحة . كما يجب عليها تسليم الممول إيصالاً بكل مبلغ يتم حجزه تحت حساب هذه الضريبة أو إخطاره بذلك . "

عبد الرؤف الطرانيبي

الباب السابع : أرباح بيع الحصص والأوراق المالية

تم إيقاف العمل بأحكام مواد الباب السابع الضريبة على الأرباح الرأسمالية نتيجة بيع الأوراق المالية و الحصص وذلك لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧ بموجب المادة (٢) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠ ، ثم تم مد أجل الإيقاف مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات حتى ١٧ / ٥ / ٢٠٢٠ بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٧ ، ثم تم مد أجل الإيقاف إلى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ وذلك للأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية فقط . أما الأرباح الناتجة عن بيع الأوراق المالية غير المقيدة لا تتمتع بالإيقاف و تخضع أرباحها للضريبة . و لايسرى هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين من التصرف في السندات الحكومية .

مادة (٤٦ مكرراً ٣ /) من القانون : الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة (٤٦ مكرراً ٣ /) من القانون : (مضافة) ثم تم إضافة فقرتين

تسرى الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق من التصرف في الأوراق المالية أو الحصص بالشركات، سواء تحققت هذه الأرباح في مصر أو في الخارج.

مادة (٤٦ مكرراً ٣ / فقرتان ثانية و ثالثة) :

و لا تسرى الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من التصرف في الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

كما لا تسرى هذه الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها غير المقيم من التصرف في أدون الخزانة .

تم إضافة الفقرتين (٢،٣) بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٣٠

(الفصل الثانى) : تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة

مادة (٤٦ مكرراً / ٤) من القانون: (مُضافة)

تحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى هذه الأرباح فى محفظة الأوراق المالية المُحققة فى نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أى صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص، وتكلفة إقتنائها، بعد خصم عمولة الوساطة.

(الفصل الثالث) : سعر الضريبة، وكيفية تحصيلها

مادة (٤٦ مكرراً / ٥) من القانون: (مُضافة) تم استبدالها

إستثناءً من حكم المادة (٨) من هذا القانون، تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها فى المادة (٤٦ مكرراً / ٤) المُحققة من الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية التى يحصل عليها الشخص الطبيعى المقيم من مصدر فى مصر بسعر (١٠ %) وذلك دون خصم أية تكاليف. وعلى الجهات التى تنفذ المعاملة إخطار المصلحة بها وفقاً للإجراءات وفى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة (٤٦ مكرراً / ٥) :

استثناءً من حكم المادة (٨) من هذا القانون ، تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها فى المادة (٤٦ مكرراً / ٤) المحققة من الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية التى يحصل عليها الشخص الطبيعى المقيم من مصدر فى مصر بسعر (١٠ %) وذلك دون خصم أي تكاليف .

وعلى الجهات التى تنفذ المعاملة إخطار الإدارة المركزية للخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة بالمعاملة ، وذلك على النموذج المعد لذلك فى موعد أقصاه نهاية شهر يناير من كل عام .

كما أن على الجهات المشار إليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة إخطار المصلحة ببيان تفصيلى بإجمالى ناتج التصرف فى الأوراق المالية لكل ممول فى نهاية الفترة الضريبية ، و تحدد الأرباح الرأسمالية السنوية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى الأرباح الرأسمالية لمحفظة الأوراق المالية المحققة فى نهاية الفترة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أى صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص و بين تكلفة إقتنائها بعد خصم عمولة الوساطة .

المادة (٥٢ مكرر / ٣) من اللائحة : مُضافة و تم تعديلها

" فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٤٦ مكرراً / ٥) من القانون تقوم شركة الإيداع و القيد المركزي ، و بنوك الإيداع المرخص لهم بمزاولة النشاط بحسب الأحوال أو الجهة التي تنفذ المعاملة بإخطار الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة بالمعاملة و ذلك على نموذج (٤٣ أرباح رأسمالية) فى موعد أقصاه نهاية يناير من كل عام "

تعديل أول :

" فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٤٦ مكرراً / ٥) من القانون تقوم " الجهة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير المالية " بإخطار الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة بالمعاملة و ذلك على نموذج (٤٣ أرباح رأسمالية) فى موعد أقصاه نهاية يناير من كل عام "

تم التعديل بموجب قرار وزير المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠١٧

المادة (٥٢ مكرراً / ٤) من اللائحة : مُضافة

" فى تطبيق حكمى المادتين (٤٦ مكرراً / ٥) و الفقرتين الرابعة و الخامسة من المادة (٥٦ مكرراً) من القانون يُحدد الوعاء الخاضع للضريبة المنصوص عليها فى الباب الثالث من الكتاب الثانى ، و الكتاب الثالث من القانون بعد إستبعاد جميع التكاليف المتعلقة بالأوراق المالية المُقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية و ذلك و وفقاً لإحدى الطريقتين الآتيتين :

١ - طريقة التخصيص :

و يتم تطبيقها إذا كان الغرض الوحيد من الحصول على هذه الأموال الإستثمار فى الأوراق المالية المُشار إليها فى المادتين سالفتى الذكر و تكون تكلفة التمويل و الإستثمار هى العوائد المدفوعة مُقابل الحصول على هذه الأموال .

و يتم تطبيقها إذا لم يكن الغرض الوحيد من الحصول على هذه الأموال الإستثمار فى الأوراق المالية المشار إليها فى المادتين سالفتى الذكر ، و فى هذه الحالة يتم تحديد تكلفة التمويل و الإستثمار المتعلقة بهذه الإيرادات وفقاً لما يأتى :

$$= \text{إيرادات الأوراق المالية الخاضعة للضريبة} \times \text{تكلفة التمويل والإستثمار}$$

إجمالى إيرادات نشاط الممول ككل خلال العام

(الفصل الرابع) : تجنب الازدواج الضريبي

مادة (٤٦ مكرراً / ٦) من القانون: مضافة ثم تم تعديلها

يُخصم ما يؤدي من ضريبة على الإيرادات المنصوص عليها فى المواد (٣٢، ١٩، ١٧)، (٤٦ مكرراً)، (٤٦ مكرراً / ٣) من هذا القانون بما فى ذلك الضريبة المدفوعة فى الخارج من الضريبة المحسوبة على تلك الإيرادات وفقاً لأحكام البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من هذا القانون، وفى حدود تلك الضريبة المحسوبة. (النص الأصلي للفقرة الأولى)

و يُقصد بالضريبة المحسوبة على الوعاء الخاضع للضريبة وفقاً لأحكام البابين الثالث والرابع طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

ولا يجوز خصم الخسائر المُحققة فى الخارج من وعاء الضريبة فى مصر عن ذات الفترة الضريبية أو أى فترة تالية، كما لا يجوز إجراء مقاصة بين الأرباح المُحققة فى الخارج فى أى دولة والخسائر المُحققة فى دولة أخرى.

المادة (٤٦ مكرراً / ٦ الفقرة الأولى) : النص الجديد

" يُخصم ما يؤدي بالخارج من الضريبة على الإيرادات المنصوص عليها فى المواد أرقام (١٧)، (١٩)، (٣٢)، (٤٦ مكرراً)، و(٤٦ مكرراً / ٣) من هذا القانون التى يحصل عليها الشخص الطبيعى المقيم من الخارج من الضريبة المُستحقة على تلك الإيرادات وفقاً لأحكام البابين الثالث و الرابع من الكتاب الثانى من هذا القانون ، و فى حدود الضريبة المحسوبة ، و تُستبعد التوزيعات التى

يحصل عليها الشخص الطبيعي المقيم من أشخاص إعتبارية مُقيمة من وعاء ضريبة الدخل الخاضع له هذا الشخص بعد خصم التكاليف المُتعلقة بها ، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ."

تم التعديل بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥

المادة (٥٢ مكرراً / ٥) من اللائحة : مضافة

" فى تطبيق حكم المادتين (٤٦ مكرراً / ٦) ، (٥٦ مكرر/فقرة أخيرة) من القانون تتحدد الضريبة المحسوبة وفقاً لما يلي :

إجمالى الإيرادات المدفوع عنها الضريبة المستقطعة × الضريبة المُستحقة على الممول

إجمالى إيرادات نشاط الممول ككل خلال العام

ملحوظة : هامة جداً

" يوقف العمل بالأحكام المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل المشار إليه فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة و ذلك لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧ ، تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥ .

ثم تم مد أجل الإيقاف مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات حتى ١٧ / ٥ / ٢٠٢٠ بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٧ ثم تم مد أجل الإيقاف حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٢٠ ، وذلك للأوراق المالية المُقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية فقط . أما الأرباح الناتجة عن بيع الأوراق المالية غير المُقيدة لا تتمتع بالإيقاف ، و لايسرى هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين من التصرف فى السندات الحكومية .

(المادة الرابعة)

يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين من الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية حتى نهاية عام ٢٠٢١ .

ولايسرى هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين من التصرف في السندات الحكومية .

تم التأجيل بموجب المادة (٤) من القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

الكتاب الثالث : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

مادة (٤٩) من القانون: مُعدلة (٥ مرات)

يُقرَّب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهاً أقل ويخضع للضريبة بسعر ٢٠ % من صافي الأرباح السنوية. وإستثناء من السعر الوارد في الفقرة السابقة تخضع أرباح هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول، والبنك المركزي للضريبة بسعر ٤٠ % ، كما تخضع أرباح شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها للضريبة بسعر ٤٠,٥٥ % (النص الأصلي)

مادة (٤٩) من القانون: تعديل أول

يُقرَّب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهاً أقل ، و يخضع للضريبة وفقاً للشريحتين الآتيتين :

الشريحة الأولى : حتى عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٠ %)

الشريحة الثانية : أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٥ %)

و إستثناءً ضمن السعر الوارد في الفقرة السابقة تخضع أرباح هيئة قناة السويس و الهيئة المصرية العامة للبترول ، و البنك المركزي للضريبة بسعر ٤٠ % ، كما تخضع أرباح شركات البحث عن البترول و الغاز و إنتاجها للضريبة بسعر (٤٠,٥٥ %) .

تم تعديلها بمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨ ويعمل بها من أول

يوليو لسنة ٢٠١١ وتسرى الشرائح و الأسعار عن السنوات الضريبية التي تنتهى فى تاريخ لاحق

لتاريخ أول يوليو لسنة ٢٠١١ .

مادة (٤٩) من القانون : تعديل ثانى

يُقرَّب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهاً أقل ، و يخضع للضريبة بسعر ٢٥ % من صافي الأرباح السنوية .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرانيسى

وإستثناءً ضمن السعر الوارد في الفقرة السابقة تخضع أرباح هيئة قناة السويس و الهيئة المصرية العامة للبترول و البنك المركزي للضريبة بسعر ٤٠ % كما تخضع أرباح شركات البحث عن البترول و الغاز و إنتاجها للضريبة بسعر (٤٠,٥٥ %).

تم تعديلها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

مادة (٤٩) من القانون : تعديل ثالث

تُفرض ضريبة إضافية سنوية بواقع ٥ % إعتباراً من الفترة الضريبية الحالية ٢٠١٤ على ما يجاوز مليون جنيه مؤقتة لمدة ثلاث سنوات ٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦

تم التعديل بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٤

المادة (٤٩) الفقرة الأولى من القانون : تعديل رابع

" يُقرب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهاً أقل ، و يخضع للضريبة بسعر (٢٢,٥ %) من صافى الأرباح السنوية " .

تم التعديل بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠

المادة (٤٩) من القانون : تعديل خامس

" يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه ،
النص الآتى :

" تُفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة سنة واحدة إعتباراً من السنة الضريبية الحالية بنسبة (٥ %) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ، و يتم ربطها و تحصيلها وفقاً لتلك الأحكام " .

تم التعديل بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠

مادة (٤٩ مكرراً) من القانون : مضافة

" إستثناءً من حكم المادة (٤٩) من هذا القانون تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المُقيدة في بورصة الأورا المالية المصرية المُحققة من مصدر من مصر للضريبة بسعر (١٠ %) من صافى الأرباح الرأسمالية دون خصم أية تكاليف .

تم إضافة المادة (٤٩ مكرر) بموجب المادة (٣) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٥٠) من القانون: (تم التعديل ٩ مرات)

يُعفى من الضريبة:

١- الوزارات والمصالح الحكومية.

٢- المنشآت التعليمية الخاضعة لإشراف الدولة التي لا تستهدف أساساً الحصول على الربح. (ملغى)

هذا البند تم إلغائه بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذي صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥

٣- الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وذلك في حدود الغرض الذي تأسست من أجله.

٤- الجهات التي لا تهدف إلى الربح وتباشر أنشطة ذات طبيعة إجتماعية أو علمية أو رياضية أو ثقافية وذلك في حدود ما تقوم به من نشاط ليست له صفة تجارية أو صناعية أو مهنية.

تم إلغاء البندين ٣ ، ٤ من المادة (٥٠) و ذلك بموجب المادة (٤) من القانون رقم ١٠١ لسنة

٢٠١٢ ٠٠٠٠٠٠ ثم بعد ذلك تم إعادة إستمرار العمل بالبندين مرة أخرى بموجب المادة (٤) من

القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣ / ٥ / ١٨

٥- أرباح صناديق التأمين الخاصة الخاضعة لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

٦- المنظمات الدولية وهيئات التعاون الفني وممثلوها والتي تنص إتفاقية دولية على إعفائها.

٧- أرباح وتوزيعات صناديق الإستثمار المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم

٩٥ لسنة ١٩٩٢ وعائد السندات المُقيدة في الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية.

هذا البند مُعدل مرتين

(تعديل أول)

٧ - أرباح و توزيعات صناديق الإستثمار المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم

٩٥ لسنة ١٩٩٢ و التي يقتصر نشاطها على الإستثمار في الأوراق المالية دون غيرها ، و عائد

السندات المُقيدة في جداول البورصة دون سندات الخزنة العامة .

تم تعديل البند (٧) بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢

(تعديل ثانى)

٧ - توزيعات صناديق الإستثمار فى الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال المُشار إليه التى لا يقل إستثمارها فى الأوراق المالية و غيرها من أدوات الدين عن (٨٠ %) و توزيعات صناديق الإستثمار القابضة التى يقتصر الإستثمار فيها على صناديق الإستثمار المُشار إليها ، و توزيعات الأرباح التى تحصل عليها هذه الصناديق بعد إضافة (١٠ %) من قيمة هذه التوزيعات إلى الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التكاليف غير واجبة الخصم و عائداً الإستثمار فى صناديق الإستثمار النقدية ، و عائد السندات المُقيدة فى جداول بورصة الأوراق المالية دون سندات الخزانة ، و أرباح صناديق الإستثمار التى يقتصر نشاطها على الإستثمار فى النقد دون غيره .

تم تعديل البند (٧) مرة أخرى بموجب المادة رقم (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

٨- ناتج التعامل الذى تحصل عليه أشخاص إعتبارية مُقيمة عن إستثماراتها فى الأوراق المالية المُقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية.

تم إلغاء البند (٨) من المادة (٥٠) و ذلك بموجب المادة (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤

الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يُعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١ ، ثم إعادة تفعيل البند مرة أخرى

بموجب القانون ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠ / ٨ / ٢٠١٥ ، ثم تم مد أجل الإعفاء إلى تاريخ

١٧ / ٥ / ٢٠٢٠ بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ .

٩ - العوائد التى تحصل عليها الأشخاص الإعتبارية عن الأوراق المالية التى يصدرها البنك المركزى

المصرى أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها وذلك إستثناءً من حكم المادة ٥٦ من هذا القانون .

(بند مستبدل النص الأصى)

٩- العوائد التى تحصل عليها الأشخاص الإعتبارية عن الأوراق المالية وشهادات الإيداع التى يصدرها

البنك المركزى المصرى أو الإيرادات الناتجة عن التعامل فيها وذلك إستثناءً من حكم المادة ٥٦ من

هذا القانون . (النص الجديد)

(هذا البند مستبدل بالقرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٥).

١٠- التوزيعات والأرباح والحصص التي تحصل عليها أشخاص إعتبارية مُقيمة مقابل مساهمتها في أشخاص إعتبارية مُقيمة أخرى. (بند مستبدل النص الأصلي)

١٠- توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الشركة الأم أو الشركة القابضة من الشركات التابعة المُقيمة وغير المُقيمة بعد إضافة نسبة (١٠ %) من قيمة هذه التوزيعات إلى الوعاء الخاضع للضريبة للشركة الأم أو القابضة مُقابل التكاليف غير واجبة الخصم، وذلك بشرط:

ألا تقل نسبة مساهمة الشركة الأم أو القابضة عن (٢٥ %) فى رأس مال الشركة التابعة أو حقوق التصويت.

ألا تقل مدة حياة الشركة الأم أو القابضة لتلك النسبة عن سنتين أو أن تلتزم بالإحتفاظ بهذه النسبة لمدة سنتين من تاريخ إقتناء الأسهم أو حقوق التصويت. (النص الجديد)

تم تعديل هذا البند بموجب المادة رقم (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ فى ٣٠ يونيه سنة ٢٠١٤.

١١- أرباح شركات إستصلاح أو إستزراع الأراضي لمدة عشر سنوات إعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج حسب الأحوال وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

١٢- أرباح شركات الإنتاج الداجني وتربية النحل وحظائر تربية المواشي وتسمينها وشركات مصايد ومزارع الأسماك لمدة عشر سنوات من تاريخ مزاولة النشاط .

١٣ - الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التسويات التي تتم على مديونيات شركات قطاع الأعمال العام أو الشركات التي تمتلك الدولة فيها ما لا يقل عن (٥١ %) من رأسمالها و ذلك في إطار تسويات ديون هذه الشركات لدى البنوك و غيرها من الجهات الدائنة ، مقابل نقل ملكية كل أراضيها أو بعضها ، و يكون الإعفاء في هذه الحالة في حدود نسبة ما تمتلكه الدولة في رأسمال هذه الشركات .

تم إضافة البند رقم (١٣) بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٣٠/٩/٢٠٢٠

(المادة السادسة)

يتم التجاوز عن الضريبة المستحقة عن الأرباح الرأسمالية المشار إليها في البند ١٣ من المادة (٥٠) الواردة بالمادة الثالثة من هذا القانون و التي تحققت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، و ذلك في حدود

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرانيسى

نسبة الإعفاء المبينة في البند (١٣) المشار إليه ، و لا يترتب على هذا التجاوز استرداد الضرائب التي سبق أداؤها على تلك الأرباح .

تم إضافة المادة (٦) بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠

فقرة مضافة بعد البند (١٢)

ومع عدم الإخلال بحكم البند (٨) من هذه المادة لا يجوز أن يترتب على خصم أى إعفاء من الضريبة منصوص عليه في هذا القانون أو في أى قانون آخر ترحيل الخسائر لسنوات تالية.

فقرة جديدة مضافة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥

ماده (٥٥) من اللائحة : مُستبدلة

تشمل أرباح وتوزيعات صناديق الإستثمار ، فى تطبيق حكم البند [٧] من المادة (٥٠) من القانون، الأرباح الناتجة عن القيمة الإستردادية للوثائق. (النص الأسمى)

المادة (٥٥) من اللائحة : النص الجديد

" يُشترط لتطبيق الإعفاء من الضريبة المنصوص عليه فى البند (٧) من المادة (٥٠) من القانون بالنسبة لأرباح و توزيعات صناديق الإستثمار فى الأوراق المالية ، أن تكون صناديق الإستثمار مُنشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولا نحتة التنفيذية و فى حدود الأحكام التى تنظمها .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (٥٢) من القانون: مُعدلة مرتين

لا يُعد من التكاليف واجبة الخصم ما يأتى:

١- العوائد المدينة التى تدفعها الأشخاص الإعتبارية المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً للقوائم المالية التى يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ولا يسري هذا الحكم على البنوك وشركات التأمين، وكذلك الشركات التى تباشر نشاط التمويل التى يصدر بتحديداتها قرار من الوزير.

٢- المبالغ التي تجنب لتكوين أو تغذية المخصصات على إختلاف أنواعها، عدا ما يأتي:

(أ) ٨٠ % من مخصصات القروض التي تلتزم البنوك بتكوينها وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم

المالية وأسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي.

تم الغاء الفقرة (أ) من بند ٢ بموجب المادة (٤) من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ

٢٠١٣/٥/١٨

تم إعادة العمل بنفس البند مرة أخرى بموجب القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ

٢٠١٣/١٢/١٢

(ب) المخصصات الفنية التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها بالتطبيق لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١.

٣- حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة، ومقابل الحضور الذي يدفع للمساهمين بمناسبة حضور الجمعيات العمومية.

٤- ما يحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مكافآت العضوية وبدلاتها.

٥- حصة العاملين من الأرباح التي يتقرر توزيعها طبقاً للقانون.

٦- التكاليف الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القانون.

مادة (٦٠) من اللائحة: مُستبدلة

يجب اتباع القواعد التالية عند تحديد المخصصات التي تعد من التكاليف واجبة الخصم، في تطبيق أحكام الفقرة { أ } من البند [٢] من المادة (٥٢) من القانون:

١ - يتم تحديد المخصصات التي تم تكوينها خلال العام وفقاً للمعايير الصادرة عن البنك المركزي بشأن

إعداد وتصوير القوائم المالية ويحمل منها نسبة ٨٠ % ضمن التكاليف واجبة الخصم.

تم إعادة العمل بالبند (١) بموجب القرار الوزاري رقم ٣٣٣ ، ٣٣٤ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ

٢٠١٣/٦/١١

٢- يتم تحديد المستخدم من مخصصات القروض لتغطية الديون المعدومة التي حدثت خلال العام، وإذا كان المستخدم من هذه المخصصات يزيد عن نسبة الـ ٨٠ % المحملة ضمن التكاليف واجبة الخصم، يتم خصم هذه الزيادة من المخصصات المكونة السابق خضوعها للضريبة.

وبصفه عامة تخصم الزيادة المشار إليها من المخصصات التي لم يسبق خضوعها للضريبة أولاً.

٣ - يراعى إضافة ما يتم تحصيله من قروض سبق إعدامها إلى الوعاء الخاضع للضريبة إذا كان قد سبق اعتماد هذه القروض كديون معدومة قبل تطبيق القانون، أما بالنسبة للقروض التي تمت معالجتها وفقاً لأحكامه فيتم إضافة ٨٠ % مما تم تحصيله منها إلى الوعاء الضريبي.

وفي تطبيق حكم البند [٢] من المادة (٥٢) من القانون، تضاف قيمة الفوائد المجنبة إلى الوعاء الخاضع للضريبة وما يتم تحصيله من الفوائد المهمشة، ويخصم ما يتم إعدامه من الفوائد المجنبة، ولا تجوز إضافة الفوائد المهمشة إلى وعاء الضريبة. (النص الأصلي)

المادة (٦٠) من اللائحة : النص الجديد

" في تطبيق حكم الفقرة (أ) من البند (٢) من المادة (٥٢) من القانون تتبع القواعد التالية عند تحديد مخصصات القروض التي تعد من التكاليف واجبة الخصم :

١- يتم تحديد المستخدم من مخصصات القروض لتغطية الديون المعدومة التي حدثت خلال العام، فإذا كان المستخدم من هذه المخصصات يزيد على نسبة الـ (٨٠ %) و المحملة ضمن التكاليف واجبة الخصم ، يتم خصم هذه الزيادة من المخصصات المكونة السابق خضوعها للضريبة . وفي جميع الأحوال تخصم الزيادة المشار إليها من المخصصات التي لم يسبق خضوعها للضريبة أولاً .

٢- يراعى إضافة ما يتم تحصيله من قروض سبق إعدامها إلى الوعاء الخاضع للضريبة إذا كان قد سبق اعتماد هذه القروض كديون معدومة أما بالنسبة للقروض التي تمت معالجتها وفقاً لأحكام القانون فيتم إضافة (٨٠ %) مما تم تحصيله منها إلى الوعاء الضريبي .

وتضاف قيمة الفوائد المجنبة إلى الوعاء الخاضع للضريبة و ما يتم تحصيله من الفوائد المهمشة ، و يخصم ما يتم إعدامه من الفوائد المجنبة ، و لا تجوز إضافة الفوائد المهمشة إلى وعاء الضريبة .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥

في حالة تغيير الشكل القانوني لشخص إعتباري أو أكثر لا يدخل في حساب الأرباح والخسائر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم، بشرط إثبات الأصول والإلتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني وذلك لأغراض حساب الضريبة، وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول وترحيل المخصصات والإحتياطيات وفقا للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير.

ويعد تغييرا للشكل القانوني على الأخص ما يأتي:

- ١- اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر.
- ٢- تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر.
- ٣- تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحول شركة أموال إلى شركة أموال أخرى.
- ٤- شراء أو الإستحواذ على ٥٠ % أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، سواء من حيث العدد أو القيمة في شركة مقيمة مقابل أسهم في الشركة المشتريّة أو المستحوذة.
- ٥- شراء أو الإستحواذ على ٥٠ % أو أكثر من أصول وإلتزامات شركة مقيمة من قبل شركة مقيمة أخرى في مقابل أسهم في الشركة المشتريّة أو المستحوذة.
- ٦- تحول شخص إعتباري إلى شركة أموال . (النص الأصلي)

المادة (٥٣) من القانون: تعديل أول

في حالة تغيير الشكل القانوني لشخص إعتباري أو أكثر ، تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم بما في ذلك حالات الاندماج و التقسيم بكافة صورها ، و يعد من التغيير في الشكل القانوني الحالات الآتية :

- ١- اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر.
- ٢- اندماج شركة غير مقيمة مع شركة مقيمة .
- ٣- تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر.

٤ - تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحول شركة أموال إلى شركة أموال أخرى .

٥ - تحول شخص إعتباري إلى شركة أموال .

و في حالة تحقق أرباح رأسمالية ناتجة عن إعادة التقييم مع عدم تغيير الشكل القانوني للشخص الإعتباري ، لا يتم إدراج هذه الأرباح في حساب الأرباح و الخسائر ، و على أن يتم حساب الإهلاك لأغراض الضريبة على قيم الأصول قبل إعادة التقييم ، و في هذه الحالة أيضاً لا يعتد بالخسائر الناتجة عن إعادة التقييم كما لا يجوز ترحيلها إلى سنوات تالية .

تم تعديلها بموجب المادة (٢) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٢٠١٢/١٢/٦

مادة (٥٣) من القانون : تعديل ثان

تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم، بما فيها أرباح الاستحواذ في حالة تغيير الشكل القانوني للشخص الإعتباري ، ويكون للشخص الإعتباري تأجيل الخضوع للضريبة بشرط إثبات الأصول و الإلتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني وذلك لأغراض حساب الضريبة ، وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول و ترحيل المخصصات و الإحتياطات وفقاً للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير.

ويعد تغييرا للشكل القانوني على الأخص ما يأتي :

١ - اندماج شركتين مقيمتين أو أكثر .

٢ - تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر .

٣ - تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحول شركة أموال إلى شركة أموال أخرى .

٤ - شراء أو الاستحواذ على (٣٣ %) أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت ، سواء من حيث العدد أو القيمة في شركة مقيمة .

٥ - شراء أو الاستحواذ على (٣٣ %) أو أكثر من أصول و التزمات شركة مقيمة أخرى .

٦ - تحول شخص إعتباري إلى شركة أموال .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

ويُشترط لتأجيل الخضوع للضريبة ألا يتم التصرف في الأسهم أو الحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانوني خلال الثلاث السنوات التالية لتاريخ تغيير الشكل القانوني أو ألا يكون أحد أطراف عملية تغيير الشكل القانوني شخص غير مقيم .

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر في ٢٠١٣/٥/١٨

المادة (٥٣) من القانون : تعديل ثالث

تم إلغاء البندين رقم ٤ ، ٥ وذلك بموجب المادة رقم (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

المادة (٥٣) من القانون : تعديل رابع

" يضاف بندان جديان برقمي (٤ ، ٥) إلى الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من قانون الضريبة على الدخل المُشار إليه نصها الآتي :

٤ - الإستحواذ على (٣٣ %) أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت سواء من حيث العدد أو القيمة ، في شركة مقيمة مقابل أسهم في الشركة المستحوذة

٥ - الإستحواذ على (٣٣ %) أو أكثر من أصول و إلتزامات شركة مقيمة من قبل شركة مقيمة أخرى في مقابل أسهم في الشركة المستحوذة .

تم الإضافة بموجب المادة (٧) من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٢٠١٥/٣/١٢

المادة (٥٣) من القانون : تعديل خامس

(المادة الثانية)

يُستبدل بنص المادة (٥٣) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، النص الآتي :

"تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم ، في حالة تغيير الشكل القانوني للشخص الاعتباري .

ويكون للشخص الاعتباري تأجيل الخضوع للضريبة بشرط إثبات الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني وذلك لأغراض حساب الضريبة ، وأن يتم حساب الإهلاك على الأصول وترحيل المخصصات والإحتياطات وفقاً للقواعد المقررة قبل إجراء هذا التغيير .

ويعد تغييراً للشكل القانوني للشخص الاعتباري على الأخص ما يأتي :

١-إندماج شركتين مقيمتين أو أكثر .

٢-تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين مقيمتين أو أكثر .

٣-تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال أو تحول شركة أموال إلى شركة أموال أخرى .

٤-تحول شخص اعتباري إلى شركة أموال .

ويشترط لتأجيل الخضوع للضريبة ألا يتم التصرف في الأسهم أو الحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانوني خلال الثلاث سنوات التالية لتاريخ تغيير الشكل القانوني ، وتستحق الضريبة المؤجلة إذا طرأ تغيير آخر على الشكل القانوني للشخص الاعتباري أو إذا إنقضى لأي سبب من أسباب الإنقضاء .

تم التعديل بموجب المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٧

ماده (٦١) من اللائحة : مُستبدلة

لا يدخل في وعاء الضريبة، في تطبيق حكم المادة (٥٣) من القانون، الأرباح والخسائر الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم في حالة تغيير الشكل القانوني للشخص الاعتباري، وذلك بالشروط الآتية:

١ - أن يتم إثبات الأصول والالتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني.

٢ - أن يتم حساب الإهلاك على الأصول وترحيل المخصصات والإحتياطات وفقاً للقواعد المقررة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات قبل إجراء هذا التغيير. (النص الأصلي)

المادة (٦١) من اللائحة : النص الجديد

" في تطبيق حكم المادة (٥٣) من القانون ، تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم بما فيها أرباح الإستحواذ للضريبة في حالة تغيير الشكل القانوني للشخص الاعتباري تأجيل الخضوع للضريبة وفقاً لما يأتي :

١- أن يتم إثبات الأصول و الإلتزامات بقيمتها الدفترية وقت تغيير الشكل القانوني .

٢- أن يتم حساب الإهلاك على الأصول و ترحيل المخصصات و الإحتياطات وفقاً للقواعد المقررة على

القيم الدفترية للأصول و الإلتزامات قبل إجراء هذا التغيير .

٣- ألا يتم التصرف في الأسهم أو الحصص الناتجة عن تغيير الشكل القانوني خلال السنوات الثلاث

التالية لتاريخ تغيير الشكل القانوني .

٤ - ألا يكون أحد أطراف عملية تغيير الشكل القانوني شخص غير مقيم .

و مع عدم الإخلال بأحكام هذه المادة تعد الصفقة إستحواذ في تطبيق حكم البندين (٤ ، ٥) من المادة (٥٣) من القانون إذا كانت قيمة الأسهم المُشتراة (٣٣ %) أو أكثر في الفترة الضريبية .

تم الإستبدال بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (٦٣) من اللائحة: مُستبدلة

لأغراض حساب الضريبة طبقاً لحكم المادة (٥٣) من القانون، تحتفظ الشركة بالقوائم المالية وبكشوف و سجل يبين فيه القيم الدفترية للأصول والالتزامات قبل تغيير الشكل القانوني.

ويجب متابعة فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغيير الشكل القانوني للشخص الإعتباري، وتكون المعاملة الضريبية لها على النحو الآتي:

١ - في حالة التصرف في الأصول الثابتة، المنصوص عليها في البنود [١] و [٢] و [٤] من المادة (٢٥) من القانون، تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في هذه الأصول للضريبة، ويتم حسابها على أساس الفرق بين القيمة الدفترية قبل تغيير الشكل القانوني وبين قيمة التصرف فيها.

٢ - بالنسبة للأصول المنصوص عليها في البند [٣] من المادة (٢٥) من القانون، يتم حساب الإهلاك الخاص بها على أساس القيمة الدفترية لها قبل تغيير الشكل القانوني، وفي حالة التصرف فيها يتم معالجتها وفقاً لأحكام المادة (٢٦) من القانون.

٣- يتم متابعة حركة الإحتياطات والمخصصات على أساس أرصدة هذه الإحتياطات والمخصصات قبل تغيير الشكل القانوني، وتخضع الزيادة التي تطرأ عليها ويكون مصدرها من فروق إعادة التقييم للضريبة، وذلك فيما عدا الفروق الناتجة عن إعادة التقييم المنصوص عليه في البندين (١) و (٢) من هذه المادة والسابق خضوعها للضريبة في حالة إضافتها للإحتياطات. (النص الأصلي)

لأغراض حساب الضريبة طبقاً لحكم المادة (٥٣) من القانون ، تحتفظ الشركة بالقوائم المالية و كشوف وسجل يبين فيه القيم الدفترية للأصول و الإلتزامات قبل تغيير الشكل القانوني . و يجب متابعة فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغيير الشكل القانوني للشخص الإعتباري و تكون المعاملة الضريبية على النحو الآتي :

- ١- في حالة التصرف في الأصول الثابتة : تخضع الأرباح الرأسمالية التي تتحقق نتيجة أية صورة من صور التصرف في الأصول السابق تقييمها بما فيها هلاك الأصول أو الإستيلاء عليها و المنصوص عليها في البنود (١)،(٢)،(٤) من المادة (٢٥) من القانون و الناتجة عن التصرف في هذه الأصول للضريبة و يتم حسابها على أساس الفرق بين القيمة الدفترية قبل تغيير الشكل القانوني و بين قيمة التصرف فيها .
- ٢- بالنسبة للأصول المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٢٥) من القانون يتم حساب الإهلاك الخاص بها على أساس القيمة الدفترية لها قبل تغيير الشكل القانوني و في حالة التصرف فيها يتم معالجتها وفقاً لأحكام المادة (٢٦) من القانون .
- ٣- يتم متابعة حركة الإحتياطات و المخصصات على أساس إرسدة هذه الإحتياطات و المخصصات قبل تغيير الشكل القانوني و تخضع الزيادة التي تطرأ عليها و يكون مصدرها فروق إعادة التقييم للضريبة . و ذلك فيما عدا الفروق الناتجة عن إعادة التقييم المنصوص عليها في البندين (١)،(٢) من هذه المادة و السابق خضوعها للضريبة في حالة إضافتها للإحتياطات .
- ٤- الأرباح التي تتحقق عند التصفية و يتحقق ذلك في حالة عدم حدوث أي تغيير في قيمة الأصول بعد تغيير الشكل القانوني كما هو الحال في تكلفة الأراضي و في هذه الحالة تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الأصول للضريبة عند التصفية .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

تُحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى، بصافى الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، ويراعى فى ذلك على الأخص :

١- التوزيعات:

بالنسبة لإيراد الإستثمارات من شركة مقيمة لشركة مقيمة أخرى يعتمد حساب الإيرادات وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة.

٢- فروق تقييم العملة:

يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٣- تصحيح الأخطاء التى تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تُحمل على قائمة الدخل، ويؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح فى الإعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث تتم معالجتها وفقاً للقانون.

٤- تغيير السياسات:

يؤخذ الأثر الضريبي للتغيير وتعتمد السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي وذلك بغرض حساب الضريبة بالإقرار الضريبي.

٥- بالنسبة للإستثمارات:

تلتزم الشركة فى تقييمها للإستثمارات المتداولة بإتباع سياسة ثابتة (بطريقة القيمة السوقية أو طريقة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل) وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

أما بالنسبة للإستثمارات طويلة الأجل يتم اعتماد طريقة التكلفة، وبالنسبة لإيرادات الإستثمارات من شركات غير مقيمة يعتمد حساب الإيرادات وفقاً لطريقة حقوق الملكية صدر قرار وزاري ١٩٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديلها الي التكلفة وتطبق علي هذه الإيرادات طريقة حقوق الملكية فى حالة توافر الشروط

التالية:

١- أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة الغير مقيمة أو معفاة منها أو لايجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥ % من سعر الضريبة المُطبق في مصر

٢- أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة علي ١٠ %

٣- أن يكون أكثر من ٧٠ % من إيرادات الشركة الغير مقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات. (النص الأصلي)

المادة (٧٠) من اللائحة : النص الجديد

تُحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى بصافى الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المُعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلى:

١- المخزون: يتم اعتماد التكلفة كأساس لتقييم رصيد المخزون فى آخر المدة.

٢- تصحيح الأخطاء التى تدرج ضمن الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل:

يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح فى الإعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي، وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث يتم معالجتها وفقا للقانون.

٣- تغير السياسات:

فى حالة تغيير السياسات تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي أى يتم اعتماد السياسة التى يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر. ويُستثنى من ذلك الفروق المدينة أو الدائنة الناتجة عن تغير سياسة تسعير المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تُدرج تلك الفروق بالوعاء الخاضع للضريبة.

٤- الأصول الثابتة:

عند حساب إهلاكات أصول المنشأة لأغراض الضريبة تُعتمد تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أو إعادة بناء الأصل حسب الأحوال، ولا تدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف تقديرية وعلى الأخص التكاليف المقدرة لإزالة أو فك الأصل.

- فروق تقييم العملة:

يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٦- الإستثمار فى الأوراق المالية:

[أ]- فى حالة قيام شركة مقيمة بالإستثمار فى شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يلى:

- * إذا كانت الشركة المستثمر فيها شركة شقيقة أو تابعة لا يدخل ضمن وعاء الضريبة إيرادات الإستثمار الناتجة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية، ويراعى عند التصرف فى تلك الإستثمارات تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف على أساس الفرق بين تكلفة إقتناء الإستثمار وقيمة بيعه.
- * استثناءً من الشركات المنصوص عليها فى الفقرة، تعتمد طريقة القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة حسب الأحوال.

البند ٦/أ معدل بقرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨

[ب]- فى حالة قيام شركة مقيمة بالإستثمار فى شركة غير مقيمة تعتمد طرق تقييم الإستثمارات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما تطبق طريقة حقوق الملكية فى حالة توافر الشروط الآتية:

- * أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة فى الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها، أولاً يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥ % من سعر الضريبة المطبق فى مصر.
- * أن تزيد نسبة الملكية فى الشركة غير المقيمة على ١٠ %
- * أن يكون أكثر من ٧٠ % من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات.

ويراعى فى حالة تطبيق المكيه أن يتم تحديد الأرباح الناتجة عن التصرف فى تلك الإستثمارات على أساس الفرق بين تكلفة إقتناء الإستثمار وقيمة بيعه.

٧- ومع عدم الإخلال بأحكام البنود السابقة، يراعى ما يأتى:

[أ]- لا يدخل فى الوعاء الخاضع للضريبة خسائر الإضمحلال وما يتم إدراجه كإيرادات عند رد هذه الخسائر.

[ب]- يدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة ما يتم ترحيله مباشرة إلى حقوق الملكية من إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم ولم تدرج بقائمة الدخل.

أستبدلت المادة (٧٠) من اللائحة بموجب قرار وزير المالية رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ

٢٠٠٧/١٢/٣١ ثم تم إلغائها

تم إلغاء المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية بموجب المادة (٣) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة

٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

عبد الرؤف الطرابلسي

الكتاب الرابع : الضريبة المُستقطعة من المنبع

مادة (٥٦) من القانون : مُعدلة (٣ مرات)

تخضع للضريبة بسعر ٢٠ % المبالغ التي يدفعها أصحاب المنشآت الفردية والأشخاص الاعتبارية المقيمة في مصر والجهات غير المقيمة التي لها منشأة دائمة في مصر لغير المقيمين في مصر وذلك دون خصم أى تكاليف منها.

وتشمل هذه المبالغ ما يأتى:

١- العوائد.

٢- الإتاوات عدا المبالغ التي تدفع للخارج مقابل تصميم أو حقوق معرفة لخدمة الصناعة. ويحدد الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة الحالات التي تكون فيها حقوق المعرفة لخدمة الصناعة. (النص الأصلي)

٢ - الإتاوات (النص الجديد للبند)

البند (٢) معدل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/١٢/٦

٣- مُقابل الخدمات ، ولا يُعتبر من قبيل مُقابل الخدمات نصيب المنشأة الدائمة العاملة فى مصر من المصروفات الإدارية ومصروفات الرقابة والإشراف التي يتحملها مركزها الرئيسي فى الخارج.
(النص الأصلي للبند)

٣ - مُقابل الخدمات ، و لا يُعتبر من قبيل مُقابل الخدمات نصيب المنشأة الدائمة العاملة في مصر من المصروفات الإدارية و مصروفات الرقابة و الإشراف التي يتحملها مركزها الرئيسي في الخارج ، و يجب عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة ، ألا يزيد ما يعتمد ضمن المصروفات الإدارية ومصروفات الرقابة والإشراف التي يتحملها المركز الرئيسي في الخارج على ١٠ % من صافي الربح الضريبي للمنشأة و على ألا تتضمن المصروفات المُحملة في حدود هذه النسبة أية إتاوات أو عوائد أو عمولات أو أجور مباشرة و بشرط تقديم شهادة من مراقب حسابات المركز الرئيسي معتمدة و موثقة. (الجديد)

البند (٣) مستبدل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/١٢/٦

٤- مقابل نشاط الرياضي أو الفنان سواء دُفع له مباشرة أو من خلال أى جهة.

ويعفى من الضريبة المنصوص عليها في هذه المادة عوائد القروض والتسهيلات الإئتمانية التي تحصل عليها الحكومة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من مصادر خارج مصر . كما تعفى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام و القطاع الخاص من هذه الضريبة بشرط أن تكون مدة القرض أو التسهيل ثلاث سنوات على الأقل.

وتلتزم المنشآت والأشخاص والجهات المشار إليها بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً التالية من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه الخصم.
(فقرة معدلة النص الأصلي)

(الفقرة الأخيرة) : (النص الجديد للفقرة)

و تلتزم المنشآت و الأشخاص و الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بما في ذلك الشركات و المنشآت و الفروع المقامة وفقاً لأحكام قانون المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة و كذلك المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى المصلحة في أول يوم عمل تال لليوم الذي تم فيه حجز الضريبة .

فقرة مستبدلة بموجب المادة (٢) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٢٠١٢/١٢/٦

المادة (٧٢) من اللائحة : معدلة مرتين

لا يُعد مقابل الخدمات التالية من قبيل مقابل الخدمات المنصوص عليه في البند [٣] من المادة (٥٦) من القانون :

١- النقل أو النولون .

٢- الشحن .

٣- التأمين .

٤- التدريب .

٥- الاشتراك في المعارض والمؤتمرات .

٦- القيد في البورصات العالمية .

٧- الإعلان والترويج المباشر .

٨- الخدمات المرتبطة بأداء الشعائر الدينية .

٩- الإقامة بالفنادق أو أي أماكن أخرى .

١٠ - المبالغ المودعة من صندوق وزارة السياحة في إطار برنامج تحفيز الطيران العارض .

التعديل الأول : البنود [٨] ، [٩] تم إضافتهم بالقرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠١٥ .

التعديل الثاني : البند (١٠) تم إضافته بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٥ / ٤ / ٢٠٢٠ .

مادة (٥٦ مكرراً) من القانون: مضافة ثم ألغيت ثم أضيفت ثم عدلت

تفرض ضريبة مقطوعة بسعر ١٠ % دون خصم أي تكاليف على الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص الاعتباريين من كل طرح للأوراق المالية لأول مرة في السوق الثانوي ، و بناءً على نشرة طرح مُعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية أو مذكرة معلومات بحسب الأحوال أو نموذج إفصاح و البيع المباشر في البورصة .

و تسري الضريبة المشار إليها على الأرباح التي يحققها المقيمون و غير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين و الأشخاص الاعتبارية و أية منشأة دائمة يملكها شخص غير مقيم ، و ذلك نتيجة بيع الأسهم أو الحصص بما فيها عمليات الشراء أو المبادلة بأنواعها المختلفة في الشركات في صفقة إستحواد متى تجاوزت ٣٣ % لأغراض الضريبة من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و تعديلاته ، و يعتبر الإستحواد من خلال عدة عمليات بمثابة صفقة واحدة إذا قام به ذات المشتري أو أشخاص مرتبطة به خلال اثني عشر شهراً من تاريخ أول عملية شراء ، و تحسب الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس الفرق بين سعر الإقتناء أو القيمة الإسمية في حالة التأسيس و بين سعر الإستحواد ، و ذلك دون التمتع بأي إعفاء مقرر بهذا القانون أو أي قانون آخر .

وتتولى الجهة القائمة بتسوية المراكز المالية الناتجة عن عملية الطرح أو الإستحواذ خصم الضريبة المُشار إليها ، و توريدها للمصلحة خلال خمسة عشر يوماً من بداية الشهر التالي للتسوية دون إخلال بإلتزام الممول بأداء الضريبة المُستحقة عليه وفقاً لما تقررهِ اللائحة التنفيذية (النص المضاف)

تم إضافتها بموجب المادة (٣) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر في ٢٠١٢/١٢/٦

تم إلغاء المادة (٥٦ مكرراً) مرة أخرى بموجب المادة (٤) من القانون ١١ رقم لسنة ٢٠١٣ الصادر

بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

مادة (٥٦ مكرراً) من القانون : تم إضافتها مرة أخرى ثم تعديلها مرتين

تخضع للضريبة بسعر (١٠ %) دون خصم أية تكاليف لتوزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أو شركات الأشخاص، بما في ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعي غير المقيم والشخص الإعتباري المقيم أو غير المقيم بما في ذلك أرباح الأشخاص الإعتبارية غير المقيمة التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر، عدا التوزيعات التي تتم في صور أسهم مجانية، ويكون سعر الضريبة على التوزيعات المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة (٥ %) وذلك دون خصم أية تكاليف إذا زادت نسبة المساهمة في الشركات القائمة بالتوزيع على (٢٥ %) من رأس المال أو حقوق التصويت بشرط ألا تقل مدة حيازة الأسهم أو الحصص عن سنتين.

وتعد أرباح الأشخاص الإعتبارية غير المُقيمة التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر موزعة حكماً خلال ستين يوماً من تاريخ ختام السنة المالية للمنشأة الدائمة.

وعلى الجهات التي تنفذ المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة وتوريدها للمصلحة وفقاً للإجراءات وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتخضع الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً/ ٣) من هذا القانون التي يحصل عليها من غير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين لضريبة مقطوعة بسعر (١٠ %) دون خصم أية تكاليف.

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرانيسى

وتُحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى الأرباح الرأسمالية لمحفظه الأوراق المالية المُحققة فى نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو إستبدال أو أية صورة من صور التصرف فى الأوراق المالية أو الحصص، وبين تكلفة إقتنائها، بعد خصم عمولة الوساطة.

وعلى الجهات التى تنفذ المعاملة حيز (٦ %) من قيمة الأرباح الرأسمالية المُحققة عن كل عملية بيع وتوريدها للمصلحة وفقاً للإجراءات وفى المواعيد التى تُحددها اللائحة التنفيذية على أن تتم التسوية فى نهاية كل ثلاثة أشهر تحت حساب الضريبة.

وعلى تلك الجهة فى نهاية السنة الضريبية تسوية قيمة ما تم حيزه وتوريده للمصلحة مع قيمة الضريبة المُستحقة على الوعاء فى نهاية السنة الضريبية.

وعلى المصلحة رد ما تم توريده لها بالزيادة عن الضريبة المُستحقة فى نهاية العام وفقاً للإجراءات وفى المواعيد التى تُحددها اللائحة التنفيذية.

ويجب خصم ما يودى من ضريبة على توزيعات الأرباح للأشخاص الإعتباريين المقيمين طبقاً لهذه المادة من الضريبة المحسوبة على تلك التوزيعات وفقاً لأحكام الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية المنصوص عليها فى الكتاب الثالث من هذا القانون، وفى حدود تلك الضريبة المحسوبة.

ويُقصد بالضريبة المحسوبة فى تطبيق حكم الفقرة السابقة نصيب توزيعات الأرباح من الضريبة المُستحقة وفقاً لأحكام الكتاب الثالث من هذا القانون طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

(النص المُضاف)

أضيفت هذه المادة بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١ .

المادة (٥٦ مكرراً) من القانون : (النص المُعدل)

" تخضع للضريبة بسعر (١٠ %) دون خصم أية تكاليف توزيعات الأرباح التى تُجرىها شركات الأموال أو شركات الأشخاص ، بما فى ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعى غير المقيم و الشخص الإعتبارى المقيم أو غير المقيم بما فى ذلك أرباح

الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر ، عدا التوزيعات التي تتم في صور أسهم مجانية ، و يكون سعر هذه الضريبة (٥ %) و ذلك دون خصم أية تكاليف إذا زادت نسبة المساهمة في الشركة القائمة بالتوزيع على (٢٥ %) من رأس المال أو حقوق التصويت بشرط ألا تقل مدة حيازة الأسهم أو الحصص عن سنتين .

و تُعد أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تُحققها من خلال منشأة دائمة في مصر موزعة حكماً خلال سنتين يوماً من تاريخ ختام السنة المالية للمنشأة الدائمة .

و تُستبعد توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية المقيمة من أشخاص اعتبارية مقيمة أخرى و ما يقابلها من تكلفة من وعاء الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها في الكتاب الثالث من هذا القانون وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

و على الجهات التي تنفذ المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة و توريدها للمصلحة ، وفقاً للإجراءات و في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

و تخضع الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها في المادة (٤٦ مكرراً ٣) من هذا القانون التي يحصل عليها غير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين للضريبة . و يكون سعر الضريبة (١٠ %) على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية دون خصم أى تكاليف .

و تحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافى الأرباح الرأسمالية لمحفظه الأوراق المالية المحققة في نهاية السنة الضريبية على أساس الفرق بين سعر بيع أو إستبدال أو أية صورة من صور التصرف في الأوراق المالية أو الحصص، و بين تكلفة إقتنائها ، بعد خصم عمولة الوساطة .

و على الجهة التي تنفذ المعاملة إخطار المصلحة بقيمة الأرباح الرأسمالية المُحققة ، كما أن عليها إجراء تسوية بقيمة الضريبة المُستحقة على الوعاء في نهاية السنة الضريبية، و إخطار المصلحة بها وفقاً للإجراءات و خلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

و على المصلحة مطالبة الممول بالضريبة المستحقة على الوعاء السنوى الناتج عن جميع تعاملاته بالأوراق المالية على النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية ، و يجب على المصلحة في حالة إمتناع

الممول عن أداء الضريبة المستحقة على الأرباح المحققة من التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إخطار كل من الهيئة العامة للرقابة المالية ، و الجهة التى نفذت التعاملات بذلك " .

تم الإستبدال بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥

مادة (٥٦ مكرراً) : النص المستبدل

تخضع للضريبة بسعر (١٠ %) دون خصم أى تكاليف توزيعات الأرباح التى تُجرىها شركات الأموال أو شركات الأشخاص بما فى ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعى غير المقيم و الشخص الإعتبارى المقيم و غير المقيم بما فى ذلك أرباح الأشخاص الإعتبارية غير المقيمة التى تحققها من خلال منشأة دائمة فى مصر ، عدا التوزيعات التى تتم فى صور أسهم مجانية . و يكون سعر هذه الضريبة (٥ %) من توزيعات الأرباح إذا كانت الأوراق المالية مقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية دون خصم أى تكاليف .

و تعد أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التى تحققها من خلال منشأة دائمة فى مصر موزعة حكماً خلال ستين يوماً من تاريخ ختام السنة المالية للمنشأة الدائمة .

و تستبعد توزيعات الأرباح التى تحصل عليها الأشخاص الاعتبارية المقيمة من أشخاص اعتبارية مقيمة أخرى و ما يقابلها من تكلفة من و عاء الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها فى الكتاب الثالث من هذا القانون وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

و على الجهات التى تنفذ المعاملة أن تقوم بحجز الضريبة و توريدها إلى الإدارة المركزية للخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة فى موعد أقصاه خمسة أيام عمل من بداية الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التحصيل ، و ذلك على النموذج المعد لذلك .

و تخضع الأرباح الرأسمالية المنصوص عليها فى المادة (٤٦ مكرراً ٣) من هذا القانون التى يحصل عليها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين للضريبة ، و يكون سعر الضريبة ١٠ % على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية دون خصم أى تكاليف .

و تحدد الأرباح الرأسمالية الخاضعة للضريبة على أساس قيمة صافي الأرباح الرأسمالية لمحفظه الأوراق المالية المحققة في نهاية الفترة الضريبية للممول على أساس الفرق بين سعر بيع أو استبدال أو أي صورة من صور التصرف في الأوراق المالية أو الحصص و بين تكلفة اقتنائها بعد خصم عمولة الوساطة .

كما أن على الجهات المشار إليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة إخطار المصلحة ببيان تفصيلي بإجمالي ناتج التصرف في الأوراق المالية لكل ممول عن فترته الضريبية ، و ذلك على النموذج المعد لذلك خلال خمسة أيام عمل من انتهاء هذه الفترة .

فإذا أسفر البيان المشار إليه عن أن الممول قد حقق أرباحاً رأسمالية صافية ، يُعاد حساب الضريبة على أساس إجمالي الأرباح الرأسمالية الصافية .

و على المصلحة مطالبة الممول بالضريبة المستحقة على الوعاء السنوي الناتج عن جميع تعاملاته بالأوراق المالية على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، و يجب على المصلحة في حالة امتناع الممول عن أداء الضريبة المستحقة على الأرباح المحققة من التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة إخطار كل من الهيئة العامة للرقابة المالية و الجهة التي نفذت التعاملات بذلك .

تم إستبدال المادة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٣٠

مادة (٧٤) من اللائحة : مُستبدلة النص الأصلي

لا يُعد من قبيل مُقابل الخدمات، في تطبيق حكم المادة (٥٦) من القانون، نصيب المنشأة الدائمة العاملة في مصر من المصروفات الإدارية ومصروفات الرقابة والإشراف التي يتحملها المركز الرئيسي في الخارج.

ويجب عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة، ألا يزيد ما يعتمد ضمن المصروفات الإدارية ومصروفات الرقابة والإشراف التي يتحملها المركز الرئيسي في الخارج على ٧ % من صافي الربح الضريبي للمنشأة، على ألا تتضمن المصروفات المحملة في حدود هذه النسبة أية إتاوات أو عوائد أو عمولات أو أجور مباشرة، وبشروط تقديم شهادة من مراقب حسابات المركز الرئيسي معتمدة وموثقة .

" لا يُعد من قبيل مُقابل الخدمات في تطبيق حكم المادة (٥٦) من القانون نصيب المنشأة الدائمة العاملة في مصر من المصروفات الإدارية و مصروفات الرقابة و الإشراف التي يتحملها المركز الرئيسي في الخارج .

و يجب عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة الأتزيد ما يعتمد ضمن المصروفات الإدارية و مصروفات الرقابة و الإشراف التي يتحملها المركز الرئيسي في الخارج على (١٠ %) من صافي الربح الضريبي للمنشأة الدائمة على ألا تتضمن المصروفات المحملة في حدود هذه النسبة أية إتاوات أو عوائد أو عمولات أو أجور مباشرة و بشرط تقديم شهادة معتمدة و موثقة من مراقب حسابات المركز الرئيسي .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (٧٦) من اللائحة : مُستبدلة مرتين

يكون الإخطار بحجز الضريبة وتوريدها إلى المأمورية المختصة، طبقاً للمادة (٥٦) من القانون، على النموذج رقم (١١ مستقطعه).

ويقصد بالمأمورية المختصة في هذا الشأن المأمورية التي يتبعها دافع المبالغ المنصوص عليها في المادة المشار إليها. (النص الأصلي)

مادة (٧٦) من اللائحة : تعديل أول

تلتزم الجهة دافعة الإيرادات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من القانون بخصم الضريبة طبقاً للسعر الوارد بالمادة المشار إليها ، و توريدها إلى المأمورية المُختصة على النموذج رقم (١١ مستقطعة) و يقصد بالمأمورية المُختصة في هذا الشأن المأمورية التي يتبعها دافع المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥٦) المشار إليها .

و يشترط للإستفادة من الأسعار الضريبية الواردة باتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي المُبرمة مع جمهورية مصر العربية بالنسبة للعوائد و الإتاوات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من المادة

(٥٦) من القانون أن تتقدم الجهة مستلمة الإيراد أو من يمثلها قانوناً خلال ستة أشهر من تاريخ إستلام الإيراد بطلب إلى المصلحة لتطبيق السعر الوارد بالإتفاقية و إسترداد فروق الضريبة و ذلك على النموذج رقم (١ إسترداد ضريبة مستقطعة) مرفقاً به المستندات التالية :

١ - شهادة إقامة معتمدة من الإدارة الضريبية بالدولة المقيم بها مستلم الإيراد تفيد أنه مقيم بتلك الدولة وفقاً لتعريف الإقامة الضريبية الواردة بالإتفاقية .

٢ - إقرار من مستلم الإيراد بأنه هو المالك المستفيد للإيراد و أن هذا الإيراد لا يتعلق بمنشأة دائمة له في مصر .

٣ - بالنسبة للإتاوات : المستندات الدالة على ملكية مستلم الإيراد للحقوق المتولد عنها هذا الإيراد (تسجيل براءة الإختراع - ملكية العلامة التجارية إلخ) .

٤ - عقد القرض أو الإتاوة .

و على المصلحة الرد على الطلب خلال تسعين يوماً من تاريخ تسلمها الطلب مرفقاً به كافة المستندات المشار إليها .

و في حالة عدم الرد خلال المدة المذكورة يحق لمُستلم الإيراد التقدم للسلطة المختصة بالدولة المقيم بها لتطبيق إجراءات الإتفاق المشترك الواردة بالإتفاقية .

و يُستثنى من الشروط الواردة في الفقرة السابقة عوائد أدون و سندات الخزانة ، حيث تنطبق بشأنها قواعد الخصم الصادرة من وزير المالية .

تم التعديل بموجب قرار وزير المالية رقم ٧٧١ لسنة ٢٠٠٩ الصادر بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٩

المادة (٧٦) من اللائحة : تعديل ثانى

" تلتزم المنشآت و الأشخاص و الجهات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٥٦) من القانون بما في ذلك الشركات و المنشآت و الفروع المقامة وفقاً لأحكام قانون المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، و كذلك المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة ، بخصم الضريبة طبقاً للسعر الذى تحدده تلك المادة و توريدها إلى إدارة تحصيل الضريبة المستقطعة من المنبع التابعة للإدارة المركزية للإتفاقيات الدولية بمصلحة الضرائب على النموذج (١١ مستقطعة) .

مادة (٧٧) من اللائحة : مُلغاه

على غير المقيمين الخاضعين للضريبة، طبقاً لحكم المادة (٥٦) من القانون، والمُتعاملين مع المنشآت والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة في مصر توريد الضريبة على النموذج رقم (١٢ مستقطعه).

وفي حالة عدم الإلتزام بالتوريد، يكون على مأمورية الضرائب التي تتبعها الجهة الدافعة للإيراد الخاضع للضريبة مطالبة غير المقيم بالضريبة المُستحقة على النموذج رقم (١٣ مستقطعه).

تم إلغائها بموجب المادة (٣) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

مادة (٧٧ مكرراً) من اللائحة : مُضافة و تم تعديلها

" تقوم شركة الإيداع و القيد المركزي ، و بنوك الإيداع ، المرخص لهم بمزاولة النشاط بحسب الأحوال أو أية جهة أخرى تنفذ المعاملة أو تقوم بالتوزيع طبقاً للمادة (٥٦ مكرراً) من القانون ، بتوريد قيمة ماتم حجزه إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه خامس يوم عمل من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل و ذلك على النموذج (٤٤ توزيعات أرباح) أو (٤٥ أرباح رأسمالية) بحسب الأحوال مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال وسائل الدفع الإلكتروني المنصوص عليها في هذه اللائحة .

كما أن عليها تسليم الممول إيصالاً بكل مبلغ يتم حجزه منه تحت حساب الضريبة على الأرباح الرأسمالية المُحققة عن التصرف في الأوراق المالية أو الحصص أو توزيعات الأرباح أو إخطاره به

و على الجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بحسب الأحوال أن ترد للممول ما تم توريده لها بالزيادة عن الضريبة المُستحقة عليه في نهاية كل ثلاثة أشهر و ذلك خلال الشهر التالي لإنقضاء تلك الفترة على أن يتم تسوية المبالغ التي تم ردها للممول من تلك المُستحقة لمصلحة الضرائب على النموذج المعد لهذا الغرض .

تعديل أول :

" تقوم الجهة التي يصدر بتحديد قرار من وزير المالية أو تقوم بالتوزيع طبقاً للمادة (٥٦ مكرراً) من القانون ، بتوريد قيمة ماتم حجزه إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه خامس يوم عمل من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل و ذلك على النموذج (٤٤ توزيعات أرباح) أو (٤٥ أرباح رأسمالية) بحسب الأحوال مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال و سائل الدفع الإلكتروني المنصوص عليها في هذه اللائحة .

كما أن عليها تسليم الممول إيصالاً بكل مبلغ يتم حجزه منه تحت حساب الضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة عن التصرف في الأوراق المالية أو الحصص أو توزيعات الأرباح أو إخطاره به و على الجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بحسب الأحوال أن ترد للممول ما تم توريده لها بالزيادة عن الضريبة المستحقة عليه في نهاية كل ثلاثة أشهر و ذلك خلال الشهر التالي لإنقضاء تلك الفترة على أن يتم تسوية المبالغ التي تم ردها للممول من تلك المستحقة لمصلحة الضرائب على النموذج المعد لهذا الغرض .

تم تعديلها بموجب قرار وزير المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٧ / ٥ / ١٥

مادة (٥٨) من القانون: مُعدلة ٣ مرات

مع عدم الإخلال بأي إعفاءات ضريبية مقررة في قوانين أخرى تخضع للضريبة عوائد السندات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي أو غيره من البنوك بسعر ٣٢ % وذلك دون خصم أية تكاليف ويلتزم دافع هذه العوائد أو من يحصل عليها بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه الخصم. (النص الأصلي)

تم إضافة فقرة ثانية (تعديل أول)

تخضع عوائد أدون وسندات الخزنة للضريبة بسعر ٢٠ % وذلك دون خصم أي تكاليف ويلتزم دافع هذه العوائد بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها الي مأمورية الضرائب المختصة خلال خمسة

عشر يوماً الأولي من الشهر التالي الذي تم فيه الخصم ويجب خصم الضريبة المسددة من الضريبة المستحقة علي أرباح الأشخاص الحاصلين علي هذه العوائد (فقرة مضافة)

تم إضافة هذه الفقرة بموجب القانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨

مادة (٥٨) من القانون : (النص الجديد)

مع عدم الإخلال بأي إعفاءات ضريبية مقررة في قوانين أخرى تخضع للضريبة عوائد السندات التي تصدرها وزارة المالية لصالح البنك المركزي أو غيره من البنوك بسعر ٣٢ % و ذلك دون خصم أي تكاليف ، و يلتزم دافع هذه العوائد أو من يحصل عليها بحجز مقدار الضريبة المُستحقة عند دفع العائد و توريدها إلى مأمورية الضرائب المُختصة في أول يوم عمل تال على الأكثر .

تخضع عوائد أذون الخزانة للضريبة بسعر ٢٠ % و ذلك دون خصم أي تكاليف و يلتزم دافع هذه العوائد بتحصيل مقدار الضريبة المستحقة و توريدها إلى مأمورية الضرائب المختصة في اليوم التالي لليوم الذي تم فيه الخصم .

كما تخضع لذات الضريبة بسعر ٢٠ % عوائد سندات الخزانة و يلتزم دافع هذه العوائد بحجز مقدار الضريبة و توريدها لمأمورية الضرائب المُختصة في أول يوم عمل تال لليوم الذي تم فيه حجز الضريبة .

و تخصم من الضريبة المُستحقة على الجهة ، الضريبة المحسوبة وفقاً لأحكام هذه المادة على عوائد أذون و سندات الخزانة الداخلة في وعاء الضريبة المدرجة بالقوائم المالية للجهة وبما لا يجاوز إجمالي الضريبة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة .

تم إستبدالها بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

تعديل ثالث : المادة (٥٨) من القانون :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، النص الآتي :

و تعامل العوائد المنصوص عليها في الفقرات السابقة كوعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى الخاضعة للضريبة ، ولا يجوز حساب تكاليف هذه العوائد من التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى لدى حساب الضريبة المستحقة على هذه الإيرادات طبقاً لما تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

يسرى حكم المادة الأولى من هذا القانون على أذون و سندات الخزانة التي يتم الإكتتاب فيها بدءاً من تاريخ العمل بأحكامه .

تم التعديل بموجب المادة الأولى و الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر في

٢٠١٩/٢/٢٠

ثم صدر قرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٦ و أضاف مادتين جديدتين إلى اللائحة التنفيذية بأرقام ٨١ مكرراً ، ٨١ مكرراً ١/ وهذا نصهما :

المادة رقم (٨١ مكرراً) من اللائحة : (مضافة)

" يكون حساب تكاليف تحقيق عوائد السندات ، و عوائد سندات و أذون الخزانة المنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ، على النحو الآتي :

أولاً : بالنسبة إلى الممولين من البنوك و المؤسسات المالية :

إجمالي تكاليف الودائع و التكاليف المشابهة و مصاريف الأتعاب

و العمولات و المصاريف العمومية بدون المخصصات و الإهلاك) × (٨٠ %) من عوائد السندات ، عوائد سندات

و أذون الخزانة

إجمالي الإيرادات

ثانياً : بالنسبة إلى باقي الممولين من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين :

إجمالي المصروفات التمويلية و المصاريف العمومية

بدون المخصصات و الإهلاكات) × (٨٠ %) من عوائد السندات و عوائد سندات و أذون الخزانة

إجمالي الإيرادات

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد تكاليف تحقيق العوائد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على (٧٠ %) من هذه العوائد خلال العام المالي الذي ينتهي بعد تاريخ العمل بهذا القرار ، و (٨٥ %) عن العام المالي التالي له ، (١٠٠ %) عن الأعوام المالية التالية .

ولا يجوز حساب التكاليف المنصوص عليها في الفقرتين الأولى و الثانية من هذه المادة ضمن التكاليف اللازمة لتحقيق الإيرادات الأخرى للممول ، و ذلك لدى حساب الضريبة المستحقة على هذه الإيرادات "

المادة رقم (٨١ مكرراً / ١) من اللائحة : (مضافة)

" يقصد بالسندات ، و سندات و أدون الخزانة التي يتم الإكتتاب فيها بدءاً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ الإصدارات التي يتم الإكتتاب فيها بدءاً من ٢١ فبراير ٢٠١٩ ، و كذا الإصدارات القديمة التي يعاد فتحها بدءاً من هذا التاريخ وفي حدود المبالغ التي يتم إعادة الفتح لها فقط "

تم الإضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٩

تعديل يتعلق بالمادة رقم (٥٨) من القانون صادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠٢٠ بإلغاء الإعفاء المقرر على عوائد أدون الخزانة و السندات و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأدون و السندات من الضريبة على الدخل الصادر بتاريخ ٥/٩/٢٠٢٠ و يُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بنصوص الإتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية و الدول الأجنبية و المنظمات الدولية أو الإقليمية ، تلغى نصوص القوانين التي تقرر إعفاء عوائد أدون الخزانة و السندات التي تصدرها وزارة المالية ، أو إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأدون و السندات من الضريبة على الدخل ، أينما وردت هذه النصوص .

و استثناءً من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة ، تُعفى عوائد أذون و سندات الخزانة التي تستثمر فيها الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي أموالها من (٦٥ %) من قيمة الضريبة على الدخل ، على أن تراجع هذه النسبة كل ثلاث سنوات .

و في جميع الأحوال ، لا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على السندات أو أذون الخزانة المعفاة التي تم إصدارها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

عبد الرؤف الطرابلسي

الكتاب الخامسالخصم و التحصيل و الدفعات المُقدمة تحت حساب الضريبةالمادة (٥٩) من القانون : مُعدلة مرتين

على الجهات والمنشآت المبينة فيما بعد أن تخصم نسبة من كل مبلغ يزيد على ثلاثمائة جنية تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أي شخص من أشخاص القطاع الخاص، ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من الوزير بما لا يجاوز ٥ % من هذا المبلغ وذلك تحت حساب الضريبة التي تُستحق على هؤلاء الأشخاص، ويستثنى من ذلك الأقساط التي تسدد لشركات التأمين . (النص الأصلي للفقرة)

(فقرة مُعدلة)

على الجهات والمنشآت المبينة فيما بعد أن تخصم نسبة من كل مبلغ يزيد على ثلاثمائة جنية تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مُقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أي شخص من أشخاص القطاع الخاص، وكذلك توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أيا كان مقدارها، ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من الوزير بما لا يجاوز (٥ %) من هذا المبلغ وذلك تحت حساب الضريبة التي تستحق على هؤلاء الأشخاص، ويستثنى من ذلك الأقساط التي تسدد لشركات التأمين : (النص الجديد للفقرة)

أستبدلت الفقرة الأولى بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

١- وزارات الحكومة ومصالحها، و وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، والهيئات القومية الإقتصادية أو الخدمية، وشركات و وحدات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، وشركات الأموال، والمنشآت والشركات الخاضعة لقوانين الإستثمار، وشركات الأشخاص التي يجاوز رأسمالها خمسين ألف جنية أيا كان شكلها القانوني، والشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة، والشركات والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة، وفروع الشركات الأجنبية، ومخازن الأدوية ومكاتب الإستيراد، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات الصحفية، والمعاهد التعليمية والنقابات والروابط والأندية ومراكز الشباب والاتحادات والمستشفيات والفنادق والجمعيات والمؤسسات الأهلية على

إختلاف أغراضها، والمكاتب المهنية ومكاتب التمثيل الأجنبية، ومنشآت الإنتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو، وصناديق التأمين الخاصة المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو بأى قانون آخر.

٢- الجهات والمنشآت الأخرى التى يصدر بتحديدها قرار من الوزير.

وتلتزم هذه الجهات والمنشآت بتوريد المبالغ التى تم خصمها إلى المصلحة طبقاً للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتلتزم الجهة أو المنشأة التى لم تقم بخصم أو توريد المبالغ إليها بأن تودى للمصلحة هذه المبالغ بالإضافة إلى ما يرتبط بها من مقابل تأخير.

فقرة ثالثة : مضافة

وفى جميع الأحوال تلتزم الجهات والمنشآت المنصوص عليها فى البندين (١ ، ٢) من الفقرة الأولى من هذه المادة بأن تخطر المصلحة ببيان التعاملات والمبالغ المدفوعة لأى من أشخاص القطاع الخاص إذا زادت قيمة التعامل خلال كل فترة ربع سنوية على ثلاثمائة جنيه، وذلك فى موعد أقصاه أواخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام عن المعاملات خلال الأشهر السابقة، وذلك طبقاً للإجراءات التى تحديدها اللائحة التنفيذية.

الفقرة الأخيرة من هذه المادة مضافة بموجب المادة (٢) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر فى ٣٠ يونيو سنة ٢٠١٤ . و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

ماده (٨٢) من اللائحة : مُستبدلة (النص الأصيل)

يكون توريد الجهات والمنشآت، المنصوص عليها فى المادة (٥٩) من القانون، للمبالغ التى تم خصمها تحت حساب الضريبة من أى شخص من أشخاص القطاع الخاص طبقاً للآتي:

١- أن يتم التوريد على النموذج رقم (٤١ خصم وتحصيل) مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٢- أن يتم التوريد فى موعد أقصاه آخر ابريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام.

٣- أن يتم التوريد إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة بالمصلحة.

ويجب أن يتضمن النموذج المنصوص عليه في البند [١] بيانات الممول من واقع البطاقة الضريبية، وأن يحدد به بدقه رقم التسجيل الضريبي / رقم الملف / المأمورية المختصة / طبيعة التعامل، كما يجب إستيفاء بيانات الشيك من حيث التوقيعات والبنك المسحوب عليه وأسم وصفة الموقعين علي النموذج المعد لذلك .

و تعتبر قنوات الدفع التالية من وسائل الدفع الإلكترونية:

١ - تحويلات بنكية للممولين الذين لديهم حسابات بالبنوك مع إخطار المصلحة بإشعار إضافة بالإتفاق مع هذه البنوك والربط علي شبكة معلومات المصلحة باستخدامها في الإخطار.

٢ - إستخدام الكروت الذكية في إدراج مدفوعات الممول / الجهة على الكروت على أن يتم تسليم القيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير القارئ وبرنامج التحويل المالي لدى الجهة أو الممول، وأن يتم السداد من خلاله ثم تفرغ محتوياته بعد ذلك.

٣ - إستخدام شبكة بنك أو بنوك معينة أو الهيئة القومية للبريد التي تتفق معها المصلحة على السماح للممول بالسداد لدى منافذها، ويتم إدراج التعامل على الكارت الذكي ويفرغ محتواه بالمأمورية المختصة لكل مدة طبقاً لأحكام القانون.

وتخطر المصلحة من خلال شبكة المعلومات بالسداد فوراً، ويقوم الممول بقراءة محتويات الكارت للمطابقة.

وفي جميع الأحوال تعتبر الوسائل السابقة قنوات للدفع بشرط توافر إتفاق تجيزه وزارة المالية مع الجهات السابقة.

مادة (٨٢) من اللائحة : الفقرة الأولى مُستبدلة

فيما عدا توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال ، يكون توريد الجهات و المنشآت المنصوص عليها في المادة (٥٩) من القانون للمبالغ التي تم خصمها تحت حساب الضريبة من أى شخص من أشخاص القطاع الخاص طبقاً لما يلي :

١ - أن يتم التوريد على النموذج (٤١ خصم و تحصيل) مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٢ - أن يتم التوريد إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه آخر أبريل و يوليو و أكتوبر و يناير من كل عام ٠ (النص الجديد للفقرة)

تم إستبدال الفقرة الأولى بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (٨٢ مكرراً) من اللائحة : مُضافة

" يكون الإخطار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة (٥٩) من القانون على النموذج (٤٦ إخطار بالتعاملات) ، كما يكون الإخطار المنصوص عليه في المادة (٥٩ مكرراً) و (٥٩ مكرراً ١) و (٥٩ مكرراً ٢) من القانون على نموذج (٤٧ إخطار بالتعاملات) ٠

تم إضافتها بموجب قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٢٠١٥/٤/٦

تم إضافة المواد من (٥٩ مكرراً) حتى (٥٩ مكرراً / ٣) بموجب المادة (٣) من القانون رقم ١٠١

لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

مادة (٥٩ مكرراً) من القانون : مُضافة ثم أستبدلت

على الجهات المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٥٩ من القانون المشار إليه التي تتولى بيع أو توزيع أي سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة إلى أشخاص القطاع الخاص للإتجار فيها أو تصنيعها أن تضيف نسبة على المبالغ التي تحصل عليها من أي شخص من هؤلاء الأشخاص و تحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ تحت حساب الضريبة التي تستحق عليه .

مادة (٥٩ مكرراً) من القانون : مُستبدلة (النص الجديد)

على الجهات المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٥٩) من القانون التي تتولى بيع أو توزيع أي سلع أو منتجات صناعية أو حاصلات زراعية محلية أو مستوردة إلى أشخاص القطاع الخاص للإتجار فيها أو تصنيعها أن تخطر المصلحة ببيان عن التعاملات والمبالغ التي تحصل عليها من هؤلاء الأشخاص.

أستبدلت هذه المادة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٥٩ مكرراً / ١) من القانون : مُضافة ثم أٌستبدلت

على الجهات المنصوص عليها في البندين (١) ، (٢) من المادة ٥٩ من القانون المشار إليه أن تضيف نسبة على الإيجارات التي تحصلها من المستأجر للأماكن المملوكة لها و المعدة للأيجار أو التصنيع فيها أو تقديم أو إعداد أية خدمات أو مأكولات أو مشتريات و تحصيلها مع الإيجارات و بذات إجراءات التحصيل و ذلك تحت حساب الضريبة التي تستحق على هؤلاء المستأجرين .

مادة (٥٩ مكرراً / ١) من القانون : مُستبدلة (النص الجديد)

على الجهات المنصوص عليها في البندين (١) ، (٢) من المادة (٥٩) من القانون، أن تخطر المصلحة ببيان التعاملات والمبالغ والإيجارات التي تحصلها من المستأجرين للأماكن المملوكة لها و المعدة للإيجار أو التصنيع فيها أو تقديم أو إعداد أية خدمات أو مأكولات أو مشروبات.

أُستبدلت هذه المادة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٥٩ مكرراً / ٢) من القانون : مُضافة ثم أٌستبدلت

تُحدد بقرار من الوزير السلع و المنتجات و أوجه النشاط و أنواع الإيجارات التي يسري عليها نظام الإضافة لحساب الضريبة ، و كذلك النسبة التي يتم إضافتها بما يتفق مع طبيعة كل نشاط و بما لا يجاوز ٥ % من المبالغ المسددة .

و على الجهات المُشار إليها في البندين (١) ، (٢) من المادة ٥٩ مكرراً ، ٥٩ مكرراً (١) من هذا القرار بقانون توريد قيمة ما حصلته تحت حساب الضريبة المُستحقة إلى المصلحة في موعد أقصاه آخر إبريل و يولية و أكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي قبضت من كل ممول خلال الثلاثة أشهر السابقة و ذلك طبقاً للأوضاع و الإجراءات التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير.

مادة (٥٩ مكرراً / ٢) من القانون : مُستبدلة (النص الجديد)

تُحدد بقرار من الوزير السلع و المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية وأوجه النشاط و أنواع الإيجارات التي تسري عليها أحكام المادتين (٥٩ مكرراً)، (٥٩ مكرراً) من هذا القانون، وعلى الجهات والمنشآت المشار إليها في البندين (١) ، (٢) من الفقرة الأولى من المادة (٥٩) من هذا القانون

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

إخطار المصلحة ببيان بقيمة السلع والمنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية والتعاملات والمبالغ والإجراءات التي حصلت عليها من كل ممول في موعد أقصاه أواخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام عن الثلاثة أشهر السابقة، وذلك طبقاً للإجراءات التي تحديدها اللائحة التنفيذية.

أستبدلت هذه المادة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٥٩ مكرراً / ٣) من القانون : مُضافة ثم أُلغيت

لا تسري أحكام الإضافة تحت حساب الضريبة على المنشآت غير الخاضعة للضريبة أو المعفاة بمقتضى القانون و ذلك خلال فترة عدم الخضوع أو الإعفاء مع إلزامها بالإضافة بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص التي تتعامل معها وفقاً لأحكام نظام الإضافة المُشار إليها في المواد ٥٩ مكرراً (١) ، ٥٩ مكرراً (٢) ، و هذه المادة .

تم إلغائها بموجب المادة (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٧٢) من القانون : مُعدلة مرتين

تلتزم الجهات المنصوص عليها في المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من هذا القانون، بتوريد قيمة ما حصلته تحت حساب الضريبة إلى المصلحة، وذلك طبقاً للإجراءات وخلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتلتزم الجهات المنصوص عليها في الفقرة الأولى بتوريد المبالغ التي تم خصمها لحساب الضريبة إلى المصلحة طبقاً للإجراءات وخلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وفي حالة عدم خصم أو توريد المبالغ الواجب خصمها تلتزم الجهة بأن تؤدي للمصلحة هذه المبالغ بالإضافة إلى ما يستحق عليها من مقابل تأخير. (النص الأصلي)

مادة (٧٢) من القانون : تعديل أول

تلتزم الجهات المنصوص عليها في المواد ٥٩ مكرراً ، ٥٩ مكرراً (١) ، ٥٩ مكرراً (٢) ، ٥٩ مكرراً (٣) ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ من قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته ، بتوريد

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

قيمة ما حصلته أو خصمته أو إضافته من مبالغ تحت حساب الضريبة إلى المصلحة ، وذلك طبقاً للإجراءات وخلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وفي حالة عدم خصم أو إضافة أو توريد المبالغ الواجب خصمها أو إضافتها تلتزم الجهة بأن تؤدي للمصلحة هذه المبالغ بالإضافة إلى ما يستحق عليها من مقابل تأخير.

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر في ٢٠١٣/٥/١٨

مادة (٧٢) من القانون : تعديل ثان

تلتزم الجهات المنصوص عليها في المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من هذا القانون، بتوريد قيمة ما حصلته تحت حساب الضريبة إلى المصلحة، وذلك طبقاً للإجراءات وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وفي حالة عدم خصم أو توريد المبالغ الواجب خصمها تلتزم الجهة بأن تؤدي للمصلحة هذه المبالغ بالإضافة إلى ما يستحق عليها من مقابل تأخير.

عدلت هذه المادة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٧٣) من القانون : مُعدلة مرتين

لا تسرى أحكام الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة بالنسبة إلى المبالغ التي تدفع إلى الممول خلال فترة إعفائه أو عدم خضوعه للضريبة. (النص الأصلي)

مادة (٧٣) من القانون : تعديل أول

لا تسرى أحكام الخصم والإضافة والتحويل تحت حساب الضريبة على الممول خلال فترة إعفائه أو عدم خضوعه للضريبة.

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر في ٢٠١٣/٥/١٨

لا يسرى نظام الخصم والإضافة و التحصيل تحت حساب الضريبة على الممول خلال فترة إعفائه أو عدم خضوعه للضريبة ، فيما عدا الإلتزام المنصوص عليه في المواد (٥٩) ، (٥٩ مكرراً) ، (٥٩ مكرراً ١) ، (٥٩ مكرراً ٢) من هذا القانون .

عدلت هذه المادة بموجب المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ

٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٨٩) من اللائحة : مُستبدلة

يكون توريد المبالغ التي تم تحصيلها تحت حساب الضريبة، طبقاً للمادة (٧٢) من القانون، في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة على النموذج رقم (١ ء خصم و تحصيل) مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المنصوص عليها في هذه اللائحة، ويجب أن يتضمن النموذج المشار إليه بيانات الممول من واقع البطاقة الضريبية، وأن يحدد به بدقة رقم التسجيل الضريبي/ رقم الملف/ المأمورية المختصة/ طبيعة التعامل، كما يجب إستيفاء بيانات الشيك من حيث التوقيعات والبنك المسحوب عليه وأسم وصفة الموقعين على النموذج المعد لذلك. (النص الأصلي)

المادة (٨٩) من اللائحة : النص الجديد

" يكون توريد المبالغ التي تم خصمها أو إضافتها أو تحصيلها بحسب الأحوال تحت حساب الضريبة طبقاً للمادة (٧٢) من القانون إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة على النموذج (١ ء خصم و إضافة و تحصيل) أو النموذج (١ ء خصم و تحصيل) بحسب الأحوال ، مرفقاً به الشيك أو نقداً أو من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وذلك في موعد أقصاه آخر أبريل و يوليو و أكتوبر و يناير من كل عام ، و يجب أن يتضمن النموذج المشار إليه بيانات الممول من واقع البطاقة الضريبية ، و أن يحدد به بدقة (رقم التسجيل الضريبي / رقم الملف / المأمورية المختصة / طبيعة التعامل) ، كما يجب إستيفاء بيانات الشيك من حيث التوقيعات و البنك المسحوب عليه و أسم و وصفة الموقعين على النموذج المعد لذلك .

عبد الرؤف الطرابلسي

الكتاب السادس: إلتزامات الممولين و غيرهم

مادة (٧٨) من القانون : (فقرة معدلة)

يلتزم الممولون الآتي ذكرهم بإمساك الدفاتر والسجلات التي تستلزمها طبيعة تجارة أو صناعة أو حرفة أو مهنة كل منهم، وذلك طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون:

١- الشخص الطبيعي الخاضع للضريبة وفقا لأحكام الباب الأول من الكتاب الثاني من هذا القانون، الذي يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا، إذا تجاوز رأس ماله المستثمر مبلغ خمسين ألف جنيه، أو تجاوز رقم أعماله السنوى مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه، أو تجاوز صافى ربحه السنوى وفقا لآخر ربط ضريبي نهائى مبلغ عشرين ألف جنيه.

٢- الشخص الإعتباري الخاضع لأحكام الكتاب الثالث من هذا القانون.

ويلتزم الممول بالإحتفاظ بالدفاتر والسجلات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة والمستندات المؤيدة لها فى مقره طوال الفترة المنصوص عليها فى المادة ٩١ من هذا القانون.

كما يلتزم الممول من أصحاب المهن غير التجارية بأن يسلم كل من يدفع إليه مبلغا مُستحقا له بسبب ممارسته المهنة أو النشاط، كأتعاب أو عمولة أو مكافأة، أو أى مبلغ آخر خاضع لهذه الضريبة، إيصالا موقعا عليه منه موضحا به التاريخ وقيمة المبلغ المحصل ويلتزم الممول بتقديم سند التحصيل إلى المصلحة عند كل طلب. (النص الأصلي)

(نص الفقرة بعد التعديل)

كما يلتزم الممول من أصحاب الأعمال التجارية والصناعية ومن أصحاب المهن الغير تجارية بأن يسلم كل من يدفع إليه مبلغا مُستحقاً له ثمنا لسلعة أو بسبب ممارسة المهنة او لنشاط كأتعاب أو عمولة أو مكافأة أو أى مبلغ آخر خاضع للضريبة فاتورة منه موضحاً بها التاريخ وقيمة المبلغ المحصل ويلتزم الممول بتقديم سند التحصيل الي مصلحة الضرائب عند كل طلب

وللممولين إمساك حسابات إلكترونية توضح الإيرادات والتكاليف السنوية ويصدر الوزير قرارا بتنظيم إمساك هذه الحسابات وضوابط التحول من نظام الحسابات المكتوبة إلى الإلكترونية.

تم إضافة المواد (٩٩ مكرر / ١) حتى (٩٩ مكرر / ٤) إلى اللائحة التنفيذية و ذلك بموجب قرار

وزير المالية رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ١/١٢/٢٠١٠

مادة (٩٩ مكررا / ١) من اللائحة: (مُضافة)

علي كل ممول من أصحاب الأعمال التجارية ومن أصحاب المهن غير التجارية حيازة دفاتر فواتير تتكون من جزئين ، جزء كعب يظل بحوزة الممول بعد أداء الخدمة أو تسليم السلعة ، وجزء يسلم إلي العميل مقابل الحصول علي الخدمة أو السلعة وسداد قيمتها .

مادة (٩٩ مكررا / ٢) من اللائحة: (مُضافة)

يجب أن تتضمن الفاتورة البيانات الآتية كحد ادني :-

- أسم الممول
- رقم التسجيل الضريبي
- رقم الفاتورة المسلسل
- أسم مشتري السلعة أو متلقي الخدمة
- تاريخ تحرير الفاتورة
- نوع السلعة أو الخدمة المباعة
- قيمة السلعة أو الخدمة المباعة

ويستثنى الممولون من أصحاب الأعمال التجارية من إثبات بيان أسم مشتري السلعة أو متلقي الخدمة في الفاتورة .

ويجب أن يتضمن الكعب الذي يحتفظ به الممول أسم المستفيد , تاريخ الخدمة , المبلغ المدفوع , ويجوز إستخدام نسخة كربون بدلا من الكعب .

و علي أصحاب المهن الحرة تسجيل إسم المستفيد والمبلغ المدفوع حتماً علي كل من الأصل والصورة أو الكعب

تقوم مصلحة الضرائب إذا أقتضت ضرورة الفحص بمراجعة المبالغ المحصلة من واقع دفتر الفواتير إجمالي دخل المنشأة , وفي حالة عدم وجود فواتير , يجوز للمصلحة أن تأخذ بقيمة مبيعات أو دخل نمطية تحددها في ضوء الأعراف المتداولة في السوق بالنسبة للسلعة أو الخدمة المقدمة .

علي المصلحة في حالة عدم تساوي مجموع قيمة الفواتير المصدرة مع إجمالي الدخل المعلن في الإقرار البحث عن دلائل أخرى لإقرار أو نفي التهرب الضريبي

وإذا حصلت المصلحة علي إقرارات من المستفيدين من الخدمة أو مشتري السلعة محل الفحص تثبت دفع مبالغ غير ثابتة في دفتر الفواتير , فان ذلك يعد تهربا , تتخذ في شأنه الإجراءات المقررة قانوناً

يلتزم كل ممول بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، مصحوباً بالمستندات التي تحددها اللائحة.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الممول خلال فترة إعفائه من الضريبة.

ويعتبر تقديم الإقرار لأول مرة إخطاراً بمزاولة النشاط.

ويُعفى الممول من تقديم الإقرار في الحالات الآتية:

١- إذا إقتصرت دخله على المرتبات وما في حكمها.

٢- إذا إقتصرت دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها المبلغ المحدد في المادة

٧ من هذا القانون. (النص الأصلي)

٢ - إذا إقتصرت دخله على إيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منها المبلغ المحدد في

الشريحة المعفاة في المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته. (النص الجديد)

٣- إذا اقتصر دخله على المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله منهما المبلغ المحدد في المادة ٧ من هذا القانون. (النص الأصلي)

٣ - إذا اقتصر دخله على المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية ولم يتجاوز صافي دخله

منهما المبلغ المحدد في الشريحة المادة (٨) من قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته. (الجديد)

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

المادة (٨٢) من القانون : تعديل ثانى (الفقرة الأولى)

يلتزم كل ممول بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً على النموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال المواعيد المحددة بالمادة (٨٣) منه ، كما يلتزم بأن يقدم إلى المأمورية المختصة الجداول المرفقة بالإقرار الضريبي المشار إليه و البيانات الممتمة له على النموذج الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، و ذلك خلال الستين يوماً التالية لإنهاء الأجل المحدد للإقرار ، و لا يخل ذلك بحق الممول فى تقديم الإقرار و الجداول المرفقة به و البيانات الممتمة له عند تقديم الإقرار ، و لا يُعتد بالإقرار المُقدم من الممول دون إستيفاء كافة الجداول و البيانات المشار إليها و فى المُيعاد على النحو المبين فى الفقرة السابقة .

تم التعديل بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٢٣/٤/٢٠١٨

مادة (١٠٤) من اللائحة : مُعدلة ٤ مرات

يجوز للممول إرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية، على أن يقوم الممول بتسجيل نفسه والحصول على كلمة المرور السرية، ويعتبر الممول مسئولاً عما يقدمه مسئولية كاملة إما من خلال توقيع إقرار بذلك عند طلبه الاستفادة من هذه الخدمة أو أن يقدم توقيعاً إلكترونياً مجازاً من المصلحة.

وفى جميع الأحوال، يجب أن يقدم الممول ما يفيد سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية المجازة المنصوص عليها فى المادة (٨٢) من هذه اللائحة أو التى تقرها وزارة المالية. (النص الأصلي)

يلتزم الممول (الشخص الإعتبارى) بإرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية ، على أن يقوم الممول بتسجيل نفسه و الحصول على كلمة المرور السرية ، و يعتبر الممول مسئولاً عما يقدمه مسئولية كاملة من خلال توقيع إقرار بذلك عند طلبه الإستفادة من هذه الخدمة ، أو أن يقدم توقيعاً إلكترونياً مجازاً من المصلحة .

ويجوز للممول (الشخص الطبيعي) إرسال الإقرار الضريبي على النحو الوارد بالفقرة السابقة ، و فى جميع الأحوال ، يجب أن يقدم الممول ما يفيد سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار بإحدى وسائل الدفع المجازة المنصوص عليها فى المادة (٨٢) من هذه اللائحة أو التى تقرها وزارة المالية .

و يعتبر تقديم الممول الإقرار بالطريقة المشار إليها فى هذه المادة بمثابة تقديمه إلى الأمورية المختصة .

تم التعديل بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ٢٠١٨ فى ٢٢ / ٥ / ٢٠١٨

يلتزم الممول (الشخص الإعتبارى ما عدا شركة الأشخاص) بإرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية ، على أن يقوم الممول بتسجيل نفسه و الحصول على كلمة المرور السرية ، و يُعتبر الممول مسئولاً عما يقدمه مسئولية كاملة من خلال توقيع إقرار بذلك عند طلبه الإستفادة من هذه الخدمة ، أو أن يقدم توقيعاً إلكترونياً مجازاً من المصلحة .

ويجوز للممول (الشخص الطبيعي أو شركة الأشخاص) إرسال الإقرار الضريبي على النحو الوارد بالفقرة السابقة ، و فى جميع الأحوال ، يجب أن يقدم الممول ما يفيد سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار بإحدى وسائل الدفع المجازة المنصوص عليها فى المادة (٨٢) من هذه اللائحة أو التى تقرها وزارة المالية .

و يعتبر تقديم الممول الإقرار بالطريقة المشار إليها في هذه المادة بمثابة تقديمه إلى المأمورية المختصة .

تم التعديل بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠١٨ في ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٨

مادة (١٠٤) من اللائحة : التعديل الثالث

" يلتزم الممول (الشخص الاعتباري) بإرسال الإقرار الضريبي من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية . على أن يقوم الممول بتسجيل نفسه و الحصول على كلمة المرور السرية . و يعتبر الممول مسؤولاً عما يقدمه مسنولية كاملة من خلال توقيع إقرار بذلك عند طلبه الإستفادة من هذه الخدمة ، أو أن يقدم توقيعاً إلكترونياً مجازاً من المصلحة .

و يبدأ إلتزام شركات الأشخاص بإرسال الإقرار الضريبي على النحو الوارد بالفقرة السابقة إعتباراً من أول يناير ٢٠٢٠ .

و يجوز للممول (الشخص الطبيعي) إرسال الإقرار الضريبي على النحو الوارد بالفقرة الأولى من هذه المادة . (هذه الفقرة تم إستبدالها لاحقاً)

وفي جميع الأحوال يجب أن يقدم الممول ما يفيد سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار بإحدى وسائل الدفع المجازة المنصوص عليها في المادة (٨٢) من هذه اللائحة أو التي تقررها وزارة المالية .

و يعتبر تقديم الممول الإقرار بالطريقة المشار إليها في هذه المادة بمثابة تقديمه إلى المأمورية المختصة "

تم التعديل بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠١٩ في ٢ / ٦ / ٢٠١٩

يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليها ، النص الآتي :

" و يلتزم الممولون من الأشخاص الطبيعيين بإرسال الإقرار الضريبي على النحو الوارد في الفقرة الأولى من هذه المادة بدءاً من أول يناير ٢٠٢١ . "

تم الاستبدال بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠ / ٦ / ١٦

مادة (٨٦) من القانون : (معدلة مرتين)

على الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم أداء المبالغ المخصومة في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام وعليها توفير السجلات اللازمة للفحص بمعرفة المصلحة، على أن تتضمن البيانات التالية عن كل فترة ضريبية:

(أ) المبالغ المدفوعة والشخص المتلقى لها.

(ب) الضريبة المستقطعة من هذه المبالغ.

وترسل تلك الجهات صورة من السجلات المشار إليها إلى المصلحة للحفاظ وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (النص الأصلي)

المادة (٨٦) من القانون : تعديل أول

على الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم والإضافة أداء المبالغ المحصلة في موعد أقصاه أواخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام وعليها توفير السجلات اللازمة للفحص بمعرفة المصلحة ، على أن تتضمن البيانات التالية عن كل فترة ضريبية :

(أ) كافة التعاملات والأشخاص الذين تم التعامل معهم بنظام الخصم والإضافة.

(أ) المحصل لحساب الضريبة .

وترسل تلك الجهات صورة من السجلات المشار إليها إلى المصلحة للحفظ وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

مادة (٨٦) من القانون : تعديل ثان

على الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم أداء المبالغ المحصلة في موعد أقصاه أواخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام، وعليها توفير السجلات اللازمة للفحص بمعرفة المصلحة ، على أن تتضمن البيانات التالية عن كل فترة ضريبية :

(أ) كافة التعاملات والأشخاص الذين تم التعامل معهم بنظام الخصم.

(ب) المحصل لحساب الضريبة .

وترسل تلك الجهات صورة من السجلات المشار إليها إلى المصلحة للحفظ وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

عدلت بموجب المادة رقم (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل

به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

مادة (١١٠) من اللائحة: مُستبدلة (مرتين)

على الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم تحت حساب الضريبة أداء المبالغ المخصوصة في موعد أقصاه آخر أبريل و يوليو و أكتوبر و يناير من كل عام من واقع السجلات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذه اللائحة، ويجب أن تتضمن هذه السجلات البيانات التالية عن كل فترة ضريبية:

١ - أسم الشخص المتلقي لهذه المبالغ ورقم ملفه الضريبي والمأمورية المختصة.

٢ - مقدار المبالغ المدفوعة ونسبة الخصم تحت حساب الضريبة.

٣ - رقم الشيك الخاص بتوريد هذه المبالغ وتاريخه.

وعلى هذه الجهات توفير السجلات المشار اليها للفحص بمعرفة الإدارة العامة للتحصيل تحت حساب الضريبة المختصة، ويجب إرسال صورة من هذه السجلات الي الإدارات المختصة. (النص الأصلي)

المادة (١١٠) من اللائحة : النص الجديد

" على الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم و الإضافة تحت حساب الضريبة توريد المبالغ المحصلة فى موعد أقصاه آخر أبريل و يوليو و أكتوبر و يناير من كل عام من واقع السجلين المنصوص عليهما فى المادة (١١١) من هذه اللائحة ، و يجب أن يتضمن هذان السجلان البيانات التالية عن كل فترة ضريبية :

١ - إسم الشخص المتلقى لهذه المبالغ ورقم ملفه الضريبي و المأمورية المختصة .

٢ - مقدار المبالغ المدفوعة تحت حساب الضريبة و بيان نسبة الخصم و الإضافة بحسب الأحوال

٣ - رقم الشيك الخاص بتوريد هذه المبالغ و تاريخه .

وعلى هذه الجهات توفير السجلين المشار إليهما للفحص بمعرفة الإدارة العامة للمراجعة و التحصيل تحت حساب الضريبة ، و يجب عليهما إرسال صورة منهما إلى الإدارة المختصة .

مستبدلة بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

المادة (١١٠) من اللائحة : مستبدلة للمرة الثانية

" تلتزم كافة الجهات المنصوص عليها فى البندين (١ ، ٢) من الفقرة الأولى من المادة (٥٩) من قانون ضريبة الدخل المشار إليه بتوريد المبالغ المخصومة أو المحصلة فى موعد أقصاه أواخر أبريل و يوليو و أكتوبر و يناير من كل عام ، و ذلك من واقع السجلين المنصوص عليهما فى المادة (١١١) من هذه اللائحة .

و تلتزم شركات الأموال بإرسال النماذج الضريبية الخاصة بالخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة ، و توزيعات الأرباح ، و الأرباح الرأسمالية من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية (خدمة ممولى ضريبة الدخل) أو من خلال أية قناة إلكترونية أخرى تحددها وزارة المالية و يعتبر الممول مسئولاً عما يقدمه

مسئولية كاملة ، و يعد تقديم تلك النماذج بالطريقة المشار إليها في هذه المادة بمثابة تقديمها إلى الإدارات التابعة لقطاع التحصيل تحت حساب الضريبة .

وفي جميع الأحوال يجب على الممول تقديم ما يفيد توريده للمبالغ المخصوصة أو المحصلة من واقع تلك النماذج بإحدى وسائل الدفع المجازة المنصوص عليها في القانون و لائحته التنفيذية و القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن في المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، و عليه توفير السجلين المنصوص عليهما في المادة (١١١) من هذه اللائحة للفحص بمعرفة الإدارة العامة للمراجعة و التحصيل تحت حساب الضريبة ، و يجب عليه إرسال صورة منهما إلى الإدارة المختصة " .

تم الإستبدال بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٩ في ٢٠١٩/١٠/١٣

مادة (١١١) من اللائحة : مُستبدلة مرتين

علي الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة إمساك السجلين الآتيين:

١ - سجل أو أكثر حسب عدد المتعاملين معها يتضمن :

أ - أسم الشخص المتلقي لهذه المبالغ ورقم ملفه الضريبي و المأمورية المختصة .

ب - مقدار المبالغ المدفوعة و نسبة الخصم تحت حساب الضريبة .

٢ - سجل تدون به حركة التسديدات التي يتم توريدها كل ثلاثة أشهر مع توضيح بيانات الشيك والجهة المستفيدة. (النص الأصلي)

المادة (١١١) من اللائحة : النص الجديد

علي الجهات الملتزمة بتطبيق أحكام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة إمساك السجلين الآتيين

١ - سجل المتعاملين و يدون به :

(أ) إسم الشخص المتلقى لهذه المبالغ و رقم ملفه الضريبي و المأمورية المختصة .

(ب) مقدار المبالغ المدفوعة و نسبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة .

٢ - سجل التسديدات و تدون به المبالغ التي يتم توريدها كل ثلاثة أشهر و بيانات الشيك و الجهة المستفيدة .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

المادة (١١١) من اللائحة : مستبدلة للمرة الثانية

يبدأ إلتزام شركات الأموال بالفقرة الثانية من المادة (١١١) من اللائحة التنفيذية و المعدلة بهذا القرار اعتباراً من الفترة التالية بعد تاريخ العمل بهذا القرار ، على أن يسرى هذا الإلتزام على كافة الجهات ، بما فيها شركات الأموال اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١

تم الإستبدال بموجب المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠١٩ في ٢٠١٩/١٠/١٣

مادة (٨٧) مكرراً من القانون : مُضافة وتم تعديلها

إذا أدرج الممول مبلغ الضريبة في الإقرار الضريبي باقل من قيمة الضريبة المقدرة نهائياً يلتزم بأداء مبلغ إضافي للضريبة النهائية يعادل النسبة المحددة قرين كل حالة من الحالات التالية :

١٠ % من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار و بين الضريبة النهائية يعادل من ١٠ % إلى ٢٠ % من مقدار الضريبة النهائية .

٢٠ % من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار و بين الضريبة النهائية يعادل أكثر من ٢٠ % إلى ٥٠ % من مقدار الضريبة النهائية .

٣٠ % من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار و بين الضريبة النهائية يعادل أكثر من ٥٠ % من مقدار الضريبة النهائية .

ويصدر الوزير قراراً بالقواعد التنفيذية بالحالات التي لا تطبق بشأنها الغرامات المنصوص عليها في هذه المادة ومنها حالات حدوث خطأ في التطبيق و حالات تعديل بعض أسس الفحص و تأثيرها على السنوات اللاحقة و كذلك حالات ترحيل الخسائر التي لم تكن معتمدة عند تقديم الإقرار .

تم إضافتها بموجب المادة (٣) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

إذا أدرج الممول مبلغ الضريبة في الإقرار الضريبي بأقل من قيمة الضريبة المقدرة نهائياً ، سواء بموافقة الممول عليها أو باستنفاد طرق الطعن العادية بشأنها ، يلتزم بأداء مبلغ إضافي للضريبة النهائية يعادل النسبة المحددة قرين كل حالة من الحالات التالية :

(٥ %) من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار وبين الضريبة النهائية يعادل من (١٠ %) إلى (٢٠ %) من مقدار الضريبة النهائية.

(١٥ %) من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار وبين الضريبة النهائية يعادل أكثر من (٢٠ %) إلى (٥٠ %) من مقدار الضريبة النهائية

(٤٠ %) من الضريبة التي لم يتم إدراجها إذا كان الفرق بين الضريبة المدرجة بالإقرار وبين الضريبة النهائية يعادل أكثر من (٥٠ %) من مقدار الضريبة النهائية .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الحالات التي لا ينطبق عليها نظام الفحص بالعينة وفقاً لنص المادة (٩٤) من قانون الضريبة على الدخل. (النص الجديد)

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر ٢٠١٣/٥/١٨

تعديل آخر للمادة رقم (٨٧ مكرراً) من القانون (إستبدال)

يلتزم الممول بأداء مبلغ إضافي للضريبة النهائية بواقع (٢٠ %) من الفرق بين قيمة الضريبة النهائية و قيمة الضريبة الواردة بالإقرار الضريبي إذا كان هذا الفارق أقل من (٥٠ %) من مقدار الضريبة النهائية و بواقع (٤٠ %) من الفرق بين قيمة الضريبة النهائية و قيمة الضريبة الواردة بالإقرار الضريبي إذا كان هذا الفارق يساوي (٥٠ %) أو أكثر من مقدار الضريبة النهائية ، و بواقع (٤٠ %) من القيمة النهائية للضريبة حال عدم تقديم الإقرار الضريبي ، و ذلك كله إذا حددت قيمة الضريبة النهائية بعد استنفاد طرق الطعن العادية و تخفض هذه النسب إلى النصف حال الإتفاق بين الممول و المصلحة قبل الإحالة أو اللجوء إلى لجنة الطعن .

تم الإستبدال بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧

" في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون ، إذا ثبت بفحص الإقرارات التي وردت بالعينة عدم توافر البيانات و المستندات المؤيدة لها فتم المحاسبة تقديرياً إيراداً و مصروفاً للوصول إلى صافي الربح الخاضع للضريبة .

مضافة بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

المادة (١١٥ مكرراً / فقرة ثانيه) من اللائحة : مُضافة

" إذا ثبت للمصلحة وجود إيرادات غير مدرجة بالإقرار الضريبي و لم يسبق إخطار الممول بها يتم إخطار الممول بالتعديل على نموذج (١٩ ضريبة مكرراً)

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (٩٢ مكرراً) من القانون : مُضافة

عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، يستوى في ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو إتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم على مرحلة واحدة أو على مراحل، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجواهر الإقتصادي الحقيقي للمعاملة.

ويكون الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد هذه الأغراض تجنب الضريبة، بصفة خاصة في الحالات الآتية:

(أ) إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيل بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

(ب) أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقاته النقدية نتيجة للمعاملة.

(ج) إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض أو يؤدي إلى إلغاء بعضها البعض.

وفي جميع الأحوال يقع على المصلحة عبء إثبات أن الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول أن يقدم الدليل على أنه لا توجد أسباب ضريبية وراء إختياره أو إتمامه للمعاملة.

وتشكل لجنة بقرار من الوزير برئاسة رئيس المصلحة أو من ينيبه للنظر في حالات التجنب الضريبي، ولا يجوز أخطار الممول بتوافر إحدى حالات تجنب الضريبة في شأنه إلا بعد موافقة اللجنة.

أضيفت هذه المادة بموجب المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ ويعمل به من ٢٠١٤/٧/١

مادة (٩٤) من القانون : مضاف فقرة ثانية

على المصلحة فحص إقرارات الممولين سنوياً من خلال عينة يصدر بقواعد ومعايير تحديدها قرار من الوزير بناء على عرض رئيس المصلحة. (النص الأصلي)

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الممول الذي لا يمسك دفاتر وحسابات منتظمة وفقاً لحكم المادة (٧٨) من قانون الضريبة على الدخل. (الفقرة المضافة)

تم إضافة الفقرة الثانية من المادة (٩٤) وذلك بموجب المادة (٣) من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣

الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

المادة (١١٧ مكرراً) من اللائحة : مضافة

" في تطبيق حكم المادة (٩٤) من القانون لا تسرى أحكام الفحص بالعينة على الإقرارات التي لا تستند لدفاتر و حسابات منتظمة وفقاً لحكم المادة (٧٨) من القانون و ذلك إعتباراً من سنوات الفحص التي تبدأ من عام ٢٠١٣ و ما بعدها .

تم إضافتها بموجب المادة (٢) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ

٢٠١٥/٤/٦

تشمل المنشآت الملتزمة بتقديم دفاتر حساباتها، وفقاً لأحكام القانون المنشآت والشركات المقامة بنظام المناطق الحرة. (النص الأصلي)

المادة (١٢٢) من اللائحة : النص الجديد

" فى تطبيق حكم المادة (١٠٠) من القانون تشمل المنشآت الملتزمة بتقديم دفاتر حساباتها المنشآت و الشركات المقامة بنظام المناطق الحرة ، و كذلك الشركات و المنشآت و الفروع المقامة وفقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .

تم إستبدالها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

مادة (١٠٣) من القانون : مضاف فقرة ثانية

يكون تحصيل الضريبة غير المسددة ومقابل التأخير المنصوص عليهما في هذا القانون بمقتضى مطالبات واجبة التنفيذ تصدر بإسم من هم ملزمون قانوناً بأدائها وبغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها . وتوقع هذه المطالبات من العاملين بالمصلحة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية وترسل هذه المطالبات بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول. (النص الأصلي)

ويكون أداء الضريبة المُستحقة على شركات الأموال والأشخاص الاعتبارية العامة بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية ، طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مضافة)

الفقرة الثانية من هذه المادة تم إضافتها بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦.

مادة (١٢٣) من اللائحة: فقرة مُضافة

يكون تحصيل الضريبة غير المسددة ومقابل التأخير بمقتضى مطالبات واجبة التنفيذ موقعاً عليها من مأمور الفحص ومأمور التحصيل ورئيس المأمورية على النموذج رقم (٣٥ سداد) بالنسبة للأشخاص

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

و على النموذج رقم (٣٦ سداد) بالنسبة للأشخاص الاعتبارية، وترسل هذه المطالبات بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول .

و على النموذج (٤٢) سداد بالنسبة لفروق ضريبة المرتبات وما في حكمها وترسل هذه المطالبات

بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول. (الفقرة الجديدة)

(عدلت هذه المادة بقرار وزير المالية رقم ٦٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٦).

المادة (١٢٣ مكرر) من اللائحة : مُضافة

" في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠٣) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه .
يكون أداء الضريبة المستحقة على شركات الأموال و الأشخاص الاعتبارية العامة بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية المنصوص عليها في المادة (٨٢) من هذه اللائحة بالإضافة إلى أية وسائل إلكترونية أخرى تتيحها البنوك المشتركة في خدمة التحصيل .

تم إضافتها بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٥

مادة (١٢٦ مكرراً) من اللائحة : مُضافة

يجب الإلتزام بالضوابط التالية لدى إتخاذ إجراءات الحجز لتحصيل دين الضريبة على الدخل المستحقة على الممول:

أولاً: في شأن الحجز على منقول:

أ- الإنتقال لإجراء الحجز على المنقولات في الأماكن التي توجد بها.

ب - أن يتم تقييم المنقولات التي سيتم توقيع الحجز عليها تقييماً عادلاً يتناسب وقيمتها السوقية في تاريخ توقيع الحجز.

ج - أن يقتصر الحجز على المنقولات التي تكفي قيمتها لأداء دين الضريبة المستحق الذي تتخذ إجراءات الحجز لإستيفائه.

د- ألا يتم الحجز على البضائع التي تخص التجارة أو غيرها مما يعوق ممارسة الممول لنشاطه إلا في حالة عدم كفاية قيمة المنقولات الجائز الحجز عليها من الأثاث والتجهيزات والمعدات لإستيفاء دين الضريبة المستحق.

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

ولا يجوز إبلاغ النيابة العامة بوقوع تبديد للأموال المحجوز عليها إلا بعد الإستيثاق من قانونية إجراءات الحجز، والتثبت من حدوث هذا التبديد.

ثانياً: في شأن الحجز على ما للمدين لدى الغير:

أ- إتخاذ ما يلزم لتحديد البنوك أو جهات التعامل التي يوجد لديها مديونيات للمدين بدين الضريبة.

ب- إتخاذ الإجراءات المقررة لمطالبة البنوك وجهات التعامل بتقديم الإقرار بما في الذمة، وإلزامها بذلك في حالة إمتناعها من خلال إجراءات دعوى الإلزام.

ج- أن يقتصر الحجز على ما للمدين لدى هذه البنوك وجهات التعامل التي أقرت بما في ذمتها للمدين على ما يعادل دين الضريبة المستحق المطلوب إستيفاؤه.

مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٨

مادة (٢٦ مكرراً ١) من اللائحة : مُضافة

يجب الإلتزام بالضوابط التالية لدى إتخاذ إجراءات الحجز المنصوص عليه في المادة (١٠٧) من القانون:

أ - تحري الدقة في تقدير دين الضريبة المتوقع من واقع الأوراق إستحقاقه في ذمة الممول المطلوب الحجز عليه.

ب - ألا تتجاوز قيمة الأموال المحجوز عليها ما يعادل مرة ونصف دين الضريبة المتوقع إستحقاقه في ذمة الممول.

مضافة بموجب قرار وزير المالية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٨

مادة (١٠٦) من القانون : مُضاف فقرة ثانية

يتبع في تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وتسري أحكام الفقرة السابقة على الشركات والمنشآت أيا كان النظام القانوني للمنشأة وفقا له

ويلغى كل ما يخالف ذلك . (الفقرة الجديدة)

مادة (١١٠) من القانون : مضاف إليها فقرتان

يُستحق مقابل تأخير على :

١- ما يجاوز مائتي جنيه مما لم يؤد من الضريبة الواجبة الأداء حتى لو صدر قرار بتفسيطها ،

وذلك إعتباراً من اليوم التالي لإنتهاء الأجل المحدد لتقديم هذا الإقرار.

٢- ما لم يورد من الضرائب أو المبالغ التي ينص القانون على حجزها من المنبع أو تحصيلها

وتوريدها للخزانة العامة، وذلك إعتباراً من اليوم التالي لنهاية المهلة المُحددة للتوريد طبقاً

لأحكام هذا القانون .

ويُحسب مُقابل التأخير المُشار إليه في هذه المادة على أساس سعر الإئتمان والخصم المُعلن من البنك

المركزي في الأول من يناير السابق على ذلك التاريخ مُضافاً إليه ٢ % ، مع إستبعاد كسور الشهر

والجنيه. ولا يترتب على التظلم أو الطعن القضائي وقف إستحقاق هذا المُقابل.

(المادة الثانية)

الفقرتان المضافتان و هذا نصهما :

" و إذا قامت المصلحة بتعديل الإقرار الضريبي للممول بعد مضي السنوات الثلاث الأولى من تاريخ

إنتهاء المدة المُحددة لتقديمه ، لا يجوز لها حساب مُقابل التأخير عن الفترة التالية لإنتهاء مدة

السنوات الثلاث المُشار إليها و حتى تاريخ إخطار الممول بهذا التعديل ، و يُجدد حساب مُقابل التأخير

بعد هذا الإخطار ، و فى حالة الطعن على قرار المصلحة بتعديل الإقرار يجب إعادة حساب مُقابل

التأخير المُستحق طبقاً لما يتم الإتفاق عليه بين الممول و المصلحة أو طبقاً لما يكشف عنه قرار لجنة

الطعن أو حكم المحكمة من تحديد للضريبة واجبة الأداء .

و يُعفى الممول من أداء (٣٠ %) من مقابل التأخير عن الضريبة غير المسددة التي تستحق بناءً

على الإتفاق الذى يجرى مع المصلحة قبل صدور قرار لجنة الطعن ، بشرط أداء الممول الضريبة

المستحقة عليه . "

(المادة الثالثة)

يسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة (١١٠) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه على حساب

مقابل التأخير نتيجة تعديل المصلحة لإقرارات الضريبة المقدمة من الممولين خلال مدة خمس فترات

ضريبية سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، و لا يترتب على ذلك حق للممول في إسترداد ما يكون قد قام بسداده بالزيادة . "

تم الإضافة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣

سبق و أن صدر إستثناءً للمادة ١١٠ بالتجاوز عن مُقابل التأخير و ذلك بالقانون
الآتى :

قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨

بالتجاوز عن مُقابل التأخير و الضريبة الإضافية و الغرامات و بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في

شأن إنهاء المنازعات الضريبية

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُتجاوز عن مُقابل التأخير و الضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ و المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، و القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، و قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بالنسبة للرسم و الضرائب المُستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، و ذلك طبقاً لما يلي :

(أ) (٩٠ %) من مُقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد في موعد غايته تسعين يوماً الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون .

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

(ب) (٧٠ %) من مُقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة و أربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (أ) .

(ج) (٥٠ %) من مُقابل التأخير أو الضريبة الإضافية إذا تم السداد خلال خمسة و أربعين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (ب) .

كما يتجاوز عن مُقابل التأخير الذي لم يُسده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المُستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

تم الإستثناء بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٠١٨/٨/١٤

* صدر عن المصلحة الكتاب الدوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤ ليوضح كيف يتم

تطبيق هذا القانون

قانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠

بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من

الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في

شأن إنهاء المنازعات الضريبية الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٦

باسم الشعب ، رئيس الجمهورية، قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما في كل من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، وذلك بالنسبة إلى الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً بدءاً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك طبقاً لما يأتي :

(أ) (٩٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية ، إذا تم السداد في موعد غايته ستون يوماً الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) (٧٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية ، إذا تم السداد خلال الستين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (أ) .

(ج) (٥٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية ، إذا تم السداد خلال الستين يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (ب) .

كما يتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية اللذين لم يسددهما الممول أو المكلف إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

وفي جميع الأحوال ، لا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف في استرداد ما سبق أن سدده من مقابل تأخير أو ضريبة إضافية إعمالاً لأحكام القوانين المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

(المادة الثانية)

تسري أحكام المادة الأولى من هذا القانون على مقابل التأخير أو الفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية المستحقة في تاريخ العمل به على المبالغ الواجبة الأداء على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين قبل هذا التاريخ لوحدات الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة والقومية والاقتصادية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، سواء أكانت هذه المبالغ اشتراكات في نظام التأمينات أم مقابل انتفاع أم غير ذلك من المستحقات ، وأياً كان سند استحقاقها

(المادة الثالثة)

يُجدد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية المعدل بالقانونين رقمي ١٤ لسنة ٢٠١٨ و ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ والمجدد العمل به بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ ، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتستمر اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه في نظر الطلبات التي لم يُفصل فيها ، كما تتولى الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية
عبد الفتاح السيسى

مادة (١٢٧) من اللائحة : مضاف فقرتان جديدتان

تكون الضريبة واجبة الأداء، في تطبيق حكم البند (١) من المادة (١١٠) من القانون، في الحالات الآتية :

- ١- من واقع الإقرار الضريبي للممول .
- ٢- من واقع الإتفاق باللجنة الداخلية .
- ٣- من واقع قرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه .
- ٤- في حالة عدم الطعن علي نموذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة وقيمتها أو المطالبة .
- ٥- من واقع حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه .

تضاف إلى المادة (١٢٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل المشار إليها ، فقرتان

جديدتان ، نصهما الآتى :

" و إعمالاً لحكم البند (١) من المادة (١١٠) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ، يُحسب مقابل التأخير على ما لم يؤد من الضريبة واجبة الأداء في جميع الأحوال المبينة في الفقرة الأولى إعتباراً من اليوم التالي لإنهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي حتى اليوم السابق على سداد الضريبة .

و تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من قانون الضريبة على الدخل المشار إليه لا يترتب على التظلم أو الطعن القضائي على قرار المصلحة بحساب مقابل التأخير وقف إستحقاق هذا المقابل " .

تم إضافة الفقرتان الجديدتان بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٩

الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٨/٤ .

مادة (١١١) من القانون : معدلة فقرة ثانية

يُعامل مقابل التأخير على المبالغ المتأخرة مُعاملة الضريبة المُتعلق بها.

ويكون ترتيب الوفاء بالمبالغ التي تسدد للمصلحة إستيفاءً لإلتزامات الممول على النحو الآتى:

١- المصروفات الإدارية والقضائية.

٢- مُقابل التأخير.

٣- الضرائب المحجوزة من المنبع.

٤- الضرائب المُستحقة. (النص الأصلي)

مادة (١١١ من القانون / فقرة ثانية) :

ويكون ترتيب الوفاء بالمبالغ التي تسدد للمصلحة إستيفاء لإلتزامات الممول على النحو الآتي :

١ - المصروفات الإدارية و القضائية .

٢ - الضرائب المحجوزة من المنبع .

٣ - الضرائب المُستحقة .

٤ - مُقابل التأخير .

تم التعديل بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٣ / ٤ / ٢٠١٨

مادة (١٢٩) من اللائحة : فقرة مُعدلة

يقصد بمحل الإقامة المختار للممول، في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١٦) من القانون، المكان الذي يحدده الممول لإخطاره بالنماذج الضريبية كمكتب المحامي أو المحاسب.

ويكون إثبات إرتداد الإعلان المرسل من المأمورية أو لجنة الطعن إلى الممول بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول مؤشراً عليه من موزع البريد بما يفيد غلق المنشأة أو غياب صاحبها أو رفض الإستلام، بموجب محضر يحرره المأمور المختص أو عضو لجنة الطعن المختصة، بحسب الأحوال، من ثلاث صور تُحفظ الأولى بملف الممول وتُلصق الثانية على مقر المنشأة وتُعلق الثالثة بلوحة الإعلانات بالمأمورية أو لجنة الطعن أو تعلن على الموقع الإلكتروني للمصلحة.

وعلى كل مأمورية أو لجنة طعن إمساك سجل تقيد فيه المحاضر المشار إليها أولاً بأول.

وفي الحالات التي يرتد فيها الإعلان مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان الممول ، يقوم المأمور المختص أو عضو اللجنة المختصة بإجراء التحريات اللازمة، فإن أسفرت هذه

المواد المعدلة في القانون و اللائحة

عبد الرؤف الطرابلسي

التحريات عن وجود المنشأة أو التعرف على عنوان الممول، يتم إعادة الإعلان بتسليمه إليه، وإن لم تُسفر

التحريات عن التعرف على المنشأة أو عنوان الممول يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة. (النص الأصلي)

ولرئيس لجنة الطعن أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة إجراء التحريات المشار إليها بواسطة أحد

مأموري الضرائب بها، وفي هذه الحالة يجب على المأمورية إجراء التحريات على وجه السرعة وموافاة

رئيس اللجنة بنسخة من محضر التحريات موضحاً به ما أسفرت عنه. (النص الجديد)

هذه الفقرة مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٧

وفي تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١١٦) من القانون ، يقصد بتاريخ توقيع الحجز على الممول تاريخ علمه بهذا الحجز.

مادة (١٣١) من اللائحة :فقرة مضافة

تشكل اللجنة الداخلية المنصوص عليها في المادة (١١٩) من القانون، بقرار من رئيس المصلحة أو من يفوضه، برئاسة أحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام وعضوية اثنين من العاملين بها .

" و للجنة أن تستعين بمن تراه من العاملين الفنيين بالمصلحة ، دون أن يكون له صوت معدود في

إصدار القرار "

تمت الإضافة بموجب المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ

١٩/٧/٢٠٢٠

مادة (١٣٦) من اللائحة : البند (٢) مُستبدل

يجب أن تمسك لجان الطعن ، المنصوص عليها في المادة (١٢٠) من القانون، السجلات الآتية:

١ - سجل الطعون الضريبية، وتفيد به الطعون حسب تاريخ ورودها، و يجب أن يتضمن القيد البيانات

الخاصة بكل طعن من حيث سنوات الخلاف وصافي ربح كل سنة، وقرار اللجنة عند صدوره.

٢ - سجل الجلسات، وتدون به المداولات التي تدور في كل جلسة. (النص القديم)

٢ - سجل الجلسات، وتدون به الطعون المعروضة على لجنة الطعن في كل جلسة، والقرارات التي

تتخذها اللجنة في كل منها. (النص الجديد)

تم إستبدالها بقرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧

٣ - أية سجلات أخرى تتطلبها طبيعة العمل باللجنة.

ويكون القيد في السجلات المشار إليها بمعرفة أمانة اللجنة..

مادة (١٣٨) من اللائحة: مُستبدلة

يجب على لجان الطعن إنجاز المعدلات التي تحددها الإدارة المشرفة على اللجان. (النص الأصلي)

مادة (١٣٨) من اللائحة: النص الجديد

يجب على لجان الطعن إنجاز المعدلات التي تحددها الإدارة المشرفة على لجان الطعن

مستبدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٧

مادة (١٤٠) من اللائحة: مُستبدلة

على لجنة الطعن إخطار كل من الطاعن والمأمورية المختصة بموعد الجلسة على النموذج رقم (٣٩ لجان) بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول، فإذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حجز الطعن للقرار بعد أسبوعين على الأقل، ويعلن الممول بذلك بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول، فإذا أبدى عذراً تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن، أما إذا لم تقبل عذره تصدر اللجنة قراراً مسبباً في الطعن. وفي جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول من خلال علم الوصول.

ويجب على رئيس اللجنة وأمين السر توقيع قرارات اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها، ويكون إعلان كل من المصلحة والممول بقرار اللجنة بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول على النموذج رقم (٤٠ لجان). (النص الأصلي)

المادة (١٤٠) من اللائحة: النص الجديد

يكون إخطار لجنة الطعن لكل من الطاعن والمأمورية المختصة بموعد الجلسة المحددة لنظر الطعن على النموذج رقم (٣٩ لجان) بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول، وللممول أن يكتفى بإرسال المذكرات والمستندات التي يراها إلى لجنة الطعن عن طريق مأمورية الضرائب المختصة، وللجنة في

حالة عدم حضور الممول أو عدم تقديمه أية مذكرات أو مستندات أن تفصل في الطعن في ضوء الأوراق والمستندات المعروضة عليها.

مُستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣

مادة (١٤٥) من اللائحة : مُستبدلة

على مندوبي المصلحة لدى الجهات المنصوص عليها في المادة (١٢٨) من القانون، متابعة سلامة تنفيذ هذه الجهات لأحكام قانون الضريبة على الدخل وغيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به، وفي حالة إكتشاف المندوب أية مخالفة، عليه أن يثبت ذلك في محضر أعمال يتضمن البيانات الأساسية الآتية:

- ١ - أسم المندوب .
- ٢ - أسم الجهة .
- ٣ - تاريخ إكتشاف المخالفة .
- ٤ - وصف المخالفة .
- ٥ - الأثر المالي للمخالفة .
- ٦ - المدة التي وقعت خلالها المخالفة

ويجب إحالة محضر الأعمال المشار إليه إلى الإدارة التي يتبعها المندوب لإتخاذ اللازم **النص الأصلي**

المادة (١٤٥) من اللائحة : النص الجديد

" على مندوبي المصلحة لدى الجهات المنصوص عليها في المادة (١٢٨) من القانون متابعة سلامة تنفيذ هذه الجهات لأحكام قانون الضريبة على الدخل و غيره من التشريعات الضريبية المرتبطة به و على مندوب المصلحة حال إكتشاف أية مخالفة إثبات ذلك في محضر أعمال يتضمن على وجه الخصوص البيانات الآتية :

- ١ - إسم المندوب

٢ - إسم الجهة

٣ - تاريخ إكتشاف المخالفة

٤ - وصف المخالفة

٥ - الأثر المالى المترتب على المخالفة

٦ - المدة التى وقعت خلالها المخالفة

و يجب إحالة محضر الأعمال المشار إليه إلى الإدارة التى يتبعها المندوب لإتخاذ اللازم . بما فى ذلك إخطار الجهة بالمخالفة و المطالبة بالمبالغ المُستحقة و ذلك على النموذج الذى تعده المصلحة .

مستبدلة بموجب المادة (١) من قرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦

الكتاب السابع : العقوبات

مادة (١٣٣) من القانون : البند (٤) معدل (٣ مرات)

يُعاقب كل ممول تهرب من أداء الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أدائها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعتبر الممول متهرباً من أداء الضريبة بإستعمال إحدى الطرق الآتية :

١- تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالإستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات التي أخفاها.

٢- تقديم الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها.

٣- الإتلاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل إنقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

٤- إصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر. (النص الأصلي للبند) (هذا البند معدل ٣ مرات)

(أول تعديل)

٤ - عدم إصدار الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من هذا القانون أو إصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات للإيهام بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر

تم تعديل البند (٤) بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠ ويعمل به اعتباراً من

٢٠١٠/٧/١

(تعديل ثانى)

٤ - عدم إصدار أو تسليم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من القانون ، أو إصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات للإيهام بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر .

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

(تعديل ثالث)

٤ - إصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر .

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٨

٥- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

وفى حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معاً .

وفى جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

المادة (١٣٥) من القانون : مُعدلة (٣ مرات)

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب أياً من الأفعال الآتية:

١- الإمتناع عن تقديم إخطار مزاولة النشاط.

٢- الإمتناع عن تقديم الإقرار الضريبي.

٣- الإمتناع عن تطبيق نظام إستقطاع و خصم و تحصيل و توريد الضريبة في المواعيد القانونية.

كما يعاقب بذات العقوبة كل من خالف أحكام المادة ٩٦ فقرة ١ .

بند (٤) : مضاف

عدم إصدار أو تسليم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من القانون .

تم إضافة البند (٤) بموجب المادة (٣) من القانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

ويعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المادتين ٧٨ بند ١ و ٨٣ فقرة ٣ .

وفى جميع الأحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها فى حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات .

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب أيًا من الأفعال الآتية:

- ١- الإمتناع عن تقديم إخطار مزاولة النشاط.
 - ٢- الإمتناع عن تقديم الإقرار الضريبي.
 - ٣- عدم إصدار أو تسليم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من القانون.
- كما يعاقب بذات العقوبة كل من خالف أحكام المادة (٩٦) فقرة (١)
- ويعاقب بغرامة مقدارها (٢٥ %) من المبالغ غير المؤداة كل من أمتنع عن تطبيق نظام إستقطاع وخصم وإضافة وتحصيل وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية.
- ويعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المادتين (٧٨) بند (١) و(٨٣) فقرة (٣) جميع الأحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات.

تم التعديل بموجب المادة (٢) من القانون ١١ لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٣

المادة (١٣٥) من القانون : التعديل الثالث

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه و لا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من ارتكب أي من الأفعال الآتية :

- ١ - الإمتناع عن تقديم إخطار مزاولة النشاط .
 - ٢ - الإمتناع عن تقديم الإقرار الضريبي .
 - ٣ - عدم إصدار أو تسليم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من هذا القانون .
- و يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من خالف أحكام م (٩٦) فقرة (١)
- كما يعاقب بغرامة مقدارها (٢٥ %) من المبالغ غير المؤداة كل من إمتنع عن تطبيق نظام إستقطاع و خصم و تحصيل و توريد الضريبة في المواعيد القانونية .
- يعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المادتين (١/٧٨)،(٨٣/الفقرة الثالثة) .
- وفي جميع الأحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال خمس سنوات .

المادة (١٣٥) مكرراً) من القانون : مُضافة

" يعاقب كل من يمتنع عن إخطار المصلحة بقيمة السلع و المنتجات الصناعية و الحاصلات الزراعية و التعاملات و المبالغ و الإجراءات المنصوص عليها في المواد (٥٩) ، (٥٩ مكرراً) ، (٥٩ مكرراً ١) ، (٥٩ مكرراً ٢) من هذا القانون ، بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية و لا تجاوز خمسين ألف جنية ، و تخفض العقوبة في حديها الأدنى و الأقصى إلى النصف في حالة الإخطار بهذه البيانات قبل سقوط حق المصلحة في المطالبة بدين الضريبة بالتقادم " .

تم إضافتها بموجب المادة (٣) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به اعتباراً من

٢٠١٤/٧/١

مادة (١٣٦) من القانون : مُلغاة

إذا أدرج الممول مبلغ الضريبة في الإقرار الضريبي بأقل من قيمة الضريبة المقدرة نهائياً، يعاقب بالغرامة المبينة نسبتها قرين كل حالة من الحالات الآتية:

١- ٥ % من الضريبة المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه، إذا كان هذا المبلغ يعادل من ١٠ % إلى ٢٠ % من الضريبة المستحقة قانوناً.

٢- ١٥ % من الضريبة المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه، إذا كان يعادل أكثر من ٢٠ % إلى ٥٠ % من الضريبة المستحقة قانوناً.

٣- ٨٠ % من الضريبة المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه، إذا كان يعادل أكثر من ٥٠ % من الضريبة المستحقة قانوناً.

تم إلغائها بموجب المادة (٤) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

مادة (١٣٨) من القانون : مُعدلة مرتين

للووزير أو من ينيبه التصالح في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة في أى حالة تكون عليها الدعوى قبل صدور حكم بات فيها وذلك مقابل أداء:

(أ) المبالغ المستحقة على المخالف في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من هذا القانون بالإضافة إلى تعويض مقداره ألفا جنيه. (النص الأصلي للبند)

تم تعديل البند (أ)

(أ) المبالغ المستحقة على المخالف في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٣٥) من هذا القانون بالإضافة إلى تعويض مقداره خمسة آلاف جنيه ، عدا حالة الإمتناع عن تطبيق نظام إستقطاع و خصم و تحصيل و توريد الضريبة في المواعيد القانونية ، فيكون التعويض بنسبة (١٢,٥ %) من المبالغ التي لم يتم إستقطاعها أو خصمها أو تحصيلها أو توريدها ، و يكون التعويض في حالة مخالفة حكم المادة (٩٦) فقرة (١) مبلغ عشرين ألف جنيه ٠ " (النص الجديد للبند)

تم تعديل الفقرة الأولى بموجب المادة (١) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ و يعمل به من ٢٠١٤/٧/١

(ب) المبالغ المستحقة على المخالف بالإضافة إلى تعويض يعادل نصف مبلغ الغرامة المقررة في المادة ١٣٦ من هذا القانون. (بند ملغى)

تم إلغاء البند (ب) بموجب المادة (٤) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

(ج) المبالغ المستحقة على المخالف في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ بالإضافة إلى تعويض يعادل مثل هذه المبالغ.

(د) تعويض يعادل نصف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٢ من هذا القانون.

ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية والآثار المترتبة عليها، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم التصالح أثناء تنفيذها.

الكتاب الثامن : أحكام ختامية

المادة (١٤٧ مكرراً) من القانون : مُضافة

يُعفى كل شخص من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخله و جميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات ، أياً كانت قيمة رأسماله أو رقم أعماله أو إيراداته أو صافي ربحه السنوي ، و ذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أياً كان عدد هذه الفترات الضريبية ، و يعفى كذلك من كل ما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير و غرامات و ضريبة إضافية و غيرها في حالة توافر الشرطين الآتيين :

أولاً - ألا يكون الشخص سبق تسجيله أو تقديمه لإقرار ضريبي أو خضع لأي شكل من أشكال المراجعة الضريبية من قبل مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة دخل - ضريبة مبيعات).

ثانياً - أن يتقدم الممول لمأمورية الضرائب المختصة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا القرار بقانون بطلب للتسجيل أو فتح ملف ضريبي و الحصول على الإعفاء الضريبي المشار إليه متضمناً البيانات التالية :

| | |
|-----------|------------------|
| الاسم / | النشاط / |
| العنوان / | الكيان القانوني/ |

تم إضافتها بموجب المادة (٣) من القانون ١٠١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٦

للوزير ، وبعد العرض على مجلس الوزراء، وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين بالمصلحة في ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجازهم في العمل، وذلك دون التقيد بأي نظام آخر، ويجوز أن تتضمن الموازنة العامة للدولة تخصيص مبالغ تساهم بها الدولة في صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بالمصلحة وأسرتهم ومن أحيل أو يحال منهم إلى التقاعد وأسرتهم .
ويتمتع الصندوق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بالشخصية الاعتبارية المستقلة .
تم إضافة الفقرة السابقة بموجب المادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ٢٠١٩ فى ٢٠/٢/٢٠١٩ .

تم بحمد الله

عبد الرؤف عادل الطرانيسى

محمول / ٠١٠٠٥١١٧٣٥٧ - ٠١٠٢٤١٣١٥٥٥